مركز الإحصاء
STATISTICS CENTRE

أبوظبي في خمسين

حقائق وأرقام 1960 - 2015

50 عاماً
YEARS
1966-2016

اعظم فیاضی

مـــركـــز الإحـــصـــاء

STATISTICS CENTRE

رؤيتنا: الريادة والابتكار في الإحصاء

حقوق الطبع محفوظة لمركز الإحصاء – أبوظبي

www.scad.ae

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

تغمده الله بواسع رحمته

"إن بلدا لا يعرف ماضيه لا يستطيع أن يفهم حاضره ومستقبله .. وعلى شعبنا ألا ينسى ماضيه وأسلافه، كيف عاشوا وعلى ماذا اعتمدوا في حياتهم وكلما أحس الناس بماضيهم أكثر، وعرفوا تراثهم، أصبحوا أكثر اهتماماً ببلادهم وأكثر استعداداً للدفاع عنها"

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة -حفظه الله-

"إن الجيل الجديد من أبناء الإمارات هو ثمرة جيل من الآباء والأجداد لهم كل الاعتزاز والتقدير، وهو لا يشكل انقطاعا عن ماضينا بفضل الحرص على تعزيز التقاليد الراسخة التي هي جزء من التراث وتجسيد الالتزام"

الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ

محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي - نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

"إن الأوطان تبنى ببناء المواطن المخلص الغيور، وذلك لا يتم إلا بالاستمرار في الاستزادة بالعلم والمعرفة والتدريب المستمر، وهو ما غرسه فينا المغفور له الوالد الشيخ زايد الخير -طيَّب الله ثراه-، مؤكدين ضرورة الاستمرار في السعي لغرسه في أجيالنا، فالعزيمة والإصرار على بلوغ الغاية والهدف لا يقف أمامهما المستحيل"

المحتويات

تمهيد
12

تقديم
14

أبوظبي
معلومات عامة
16

رحلة الإنسان
18

بداية الطريق
20

أبوظبي والاتحاد
26

4

الزراعة والبيئة

92

3

التطورات الاجتماعية

72

2

التنمية الاقتصادية

44

1

السكان والقوى العاملة

28

تمهيد

شهدت أبوظبي على مدى العقود الخمسة الماضية تحولات كبرى وإنجازات رائدة قل ما تجد لها نظير في تاريخ الحضارة الإنسانية. لقد ازدهرت أبوظبي بالمعنى الاقتصادي، وانتعشت بالمعنى الاجتماعي، وبرزت بالمعنى الحضاري والثقافي، جامعة بين الأصالة والمعاصرة، وبين الماضي والحاضر، وبين التراث وروح العصر، ولذلك ظلت العادات والتقاليد ثابتة وراسخة، لم يزدها التقدم والتطور إلا بهاءً واعتزازًا.

كثيرون لا يعرفون عن أبوظبي سوى كونها إمارة نفطية غنية استطاعت أن تحقّق إنجازات تنموية عظيمة خلال حقبة زمنية قصيرة من تاريخها، ولكن قليلون هم أولئك الذين يعرفون أن معجزة أبوظبي صنعها إماراتي وحماها.. صنعها الإنسان لا المعدن.. صنعها العقل المفكر لا العقل المستورد.

لقد كان السادس من شهر أغسطس 1966 هو تاريخ ميلاد جديد لإمارة أبوظبي. ففي هذا التاريخ تولى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله" مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي، لتشهد الإمارة على يديه نهضة تنموية شاملة قلما تجد لها نظير. وبفضل إدارته الحكيمة للموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد، أصبحت إمارة أبوظبي في مصاف دول العالم من حيث قوة اقتصادها وارتفاع مستوى المعيشة لمواطنيها.

والناظر لأبوظبي يشاهد هذا الجمال الساحر بإشراقاته المتألقة والرائعة، من تطورات تنموية كبرى وخدمات راقية في شتى مناحي الحياة، قد تضمنها هذا الكتاب الذي غطى أكثر من خمسة عقود زاهرة من التنمية والتطور (1960 – 2015)، التي أصبحت ماثلة للعيان من خلال صروح هذه النهضة التي شملت كل مرافق الحياة في الإمارة، وجاءت كنتيجة مباشرة لتخطيط حكيم زانه منهاج قويم أصّل للفترة الماضية.

ثم تواصلت مسيرة التنمية الشاملة تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حاكم إمارة أبوظبي "حفظه الله". وفي ظل التزام سياسي قوي بالنجاح والنهوض في جميع المحاور والاتجاهات، ومن خلال رؤية تنموية واضحة المعالم وخطط استراتيجية طموحة، تتحرك إمارة أبوظبي من نجاح إلى آخر وهي تقود نموذجا للتنمية والتطور في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط عموما، حيث تعد الأسرع نموا وديناميكية في مختلف محاور التنمية.

إن مركز الإحصاء – أبوظبي بقدر ما يفخر ويعتز بالعمل تحت إشراف المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي، يدرك جيدا ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتقه، وهو عازم على أن ينهض بمسؤولياته على الوجه الأكمل، باعتباره المصدر العلمي الرصين الذي يعتمد عليه متخذ القرار في كل ما يضع من خطط وسياسات ويتخذ من قرارات وإجراءات.

ورغم أن مركز الإحصاء – أبوظبي نشأ حديثا بموجب القانون رقم (7) لسنة 2008، فقد تبنى مشروعا استراتيجيا طموحا تمثل في تجميع ومراجعة جميع البيانات الإحصائية التاريخية لمؤشرات التنمية الرئيسية لإمارة أبوظبي خلال العقود الخمس الماضية ورفع مستوى جودتها ودقتها والخروج بسلاسل زمنية متناسقة. ولم تتوقف جهود المركز عند نشر الجداول الإحصائية التي تتضمن قيم هذه المؤشرات، بل يحاول المركز من خلال هذا الإصدار أن يقدم نموذجا جديدا لكتابة تاريخ إمارة أبوظبي انطلاقا من أرقام وبيانات ومؤشرات إحصائية موثوقة، وهو بذلك يمهد الطريق أمام المؤرخين والأكاديميين والباحثين وغيرهم من المهتمين بتاريخ التنمية في الإمارة للوقوف على العديد من الحقائق والمعطيات المهمة التي لم تكن متاحة من قبل.

إن كتاب "أبوظبي في نصف قرن" يقدم توثيقاً إحصائيا مهما للإنجازات التنموية لإمارة أبوظبي خلال العقود الخمسة الماضية (1960 – 2015)، والتي جاءت ثمرة للرؤية الثاقبة والإدارة الحكيمة والتوجيهات السديدة للقيادة العليا لإمارة أبوظبي، وتلخيصاً للأعمال التي انبثقت عنها ليكون نموذجًا شاهدًا على ما قدمته وتقدمه هذه القيادة في سبيل بناء الوطن والمواطن في شتى مجالات الحياة.

والله الموفق،،

راشد لاحج المنصوري
رئيس مجلس الإدارة

تقديم

إذا كان هناك العديد من حالات التميز والإبـداع العالمي لم تنل حظها من التوثيق، فمن المؤكد أن تجربة أبوظبي التنموية هي أحد أهم هذه الحالات. وإذا كانت هناك بعض التجارب العالمية الرائدة في التنمية السريعة والمتوازية، فإن تجربة أبوظبي تستحق بجدارة احتلال الصدارة.

إن مركز الإحصاء – أبوظبي وهو يسبر غور التاريخ ويتتبع مراحل التطور والنمو خلال العقود الماضية ليكون شاهدًا على إنجازات نصف قرن من الزمان شهدت خلالها إمارة أبوظبي تحولات كبرى وإنجازات رائدة قل ما تجد لها نظير في تاريخ الحضارة البشرية. وإن المركز يشعر بالفخر والإعزاز وهو يوثق عملية التنمية التي شهدتها الإمارة خلال الحقب السابقة بالأرقام الإحصائية والرسومات البيانية والصور الحقيقية التي تعطي بعدًا جديدا لقراءة تاريخ التنمية وترسم لوحة واضحة المعالم للتطورات التي شهدتها إمارة أبوظبي.

قبل نصف قرن من الآن، أي في عام 1966، تسلم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان"رحمه الله"، مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي، ليبدأ عهدًا جديدًا من البناء والعطاء، فشهدت الإمارة على يديه نهضة تنموية شاملة، نقلت أبوظبي من عمق الصحراء إلى آفاق الحضارة الإنسانية، وقدمت للعالم أحد أفضل التجارب في مجال التنمية الشاملة والسريعة والمتوازنة في زمن قياسي بمعيار عمر الأمم والشعوب. فخلال خمسة عقود من الزمن تحولت إمارة أبوظبي من رقعة جغرافية تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة إلى أحد أفضل المناطق المتحضرة على مستوى العالم.

ونحن نحتفل هذا العام باليوبيل الذهبي من عمر هذه المسيرة التنموية الشاملة لإمارة أبوظبي، يسر مركز الإحصاء – أبوظبي أن يصدر العدد الثاني من كتاب "أبوظبي في نصف قرن"، حيث يقدم هذا الكتاب توثيقًا إحصائيا مهما للإنجازات التنموية لإمارة أبوظبي خلال العقود الخمسة الماضية (1960 – 2015).

والمتأمل في تجربة أبوظبي التنموية من خلال هذا الكتاب، يدرك من الوهلة الأولى أنها حالة فريدة على مستوى العالم، وأن الإنجازات العظيمة التي شهدتها أبوظبي خلال فترة زمنية قصيرة لم تكن وليدة الصدفة، أو مجرد استجابة عفوية لثروة طبيعية تفجرت من باطن الأرض، وإنما هي نتاج فكر واضح المعالم ونظرة ثاقبة امتازت بها الشخصية القيادية الفذة للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه اللّه"، فبتخطيطه الحكيم ومنهاجه القويم شقت أبوظبي طريقها بنجاح، معولة على أبنائها، ومستثمرة في العلم والمعرفة، ومرتكزة على المواطن بوصفه المنطلق والمنتهى في التنمية الشاملة.

ثم تواصلت هذه المسيرة المباركة من بعده بإيقاعها المتسارع في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم إمارة أبوظبي – حفظه اللّه، فضلا عن المتابعة الحثيثة والتوجيهات السديدة من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي.

إن الطفرة التنموية الكبرى التي شهدتها أبوظبي خلال الحقب والسنوات الماضية– ويرسم ملامحها العامة هذا الكتاب– ما هي إلا مقدمات لنمو أكبر ينتظر أن تشهده الإمارة خلال السنوات المقبلة، في إطار استراتيجية تنموية ذات توجهات سليمة وسياسات مالية حكيمة تنتهجها أبوظبي.

وفي الختام لابد أن نشير إلى أن هذا الإصدار لا يهدف إلى تقديم عمل دعائي أو إعلامي عن إمارة أبوظبي، وهي غنية عن ذلك، بل يضع الأساس الإحصائي الراسخ لعمل توثيقي كبير يشمل جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويخرج عن نطاق اختصاصات مركز الإحصاء – أبوظبي، حيث لا يزال المجال خصبًا أمام الباحثين والأكاديميين والمؤرخين ليستخرجوا من البيانات التاريخية التي يوفرها هذا الكتاب كنوزًا من المعرفة كل في مجال تخصصه، إذ أن التطورات التنموية التي شهدتها إمارة أبوظبي مدهشة بكل المقاييس، ورغم ذلك لم تجد حظها من التوثيق.

واللّه ولي التوفيق،،

بطي أحمد محمد بن بطي القبيسي
المدير العام

نوفمبر 2016

دولة الإمارات العربية المتحدة

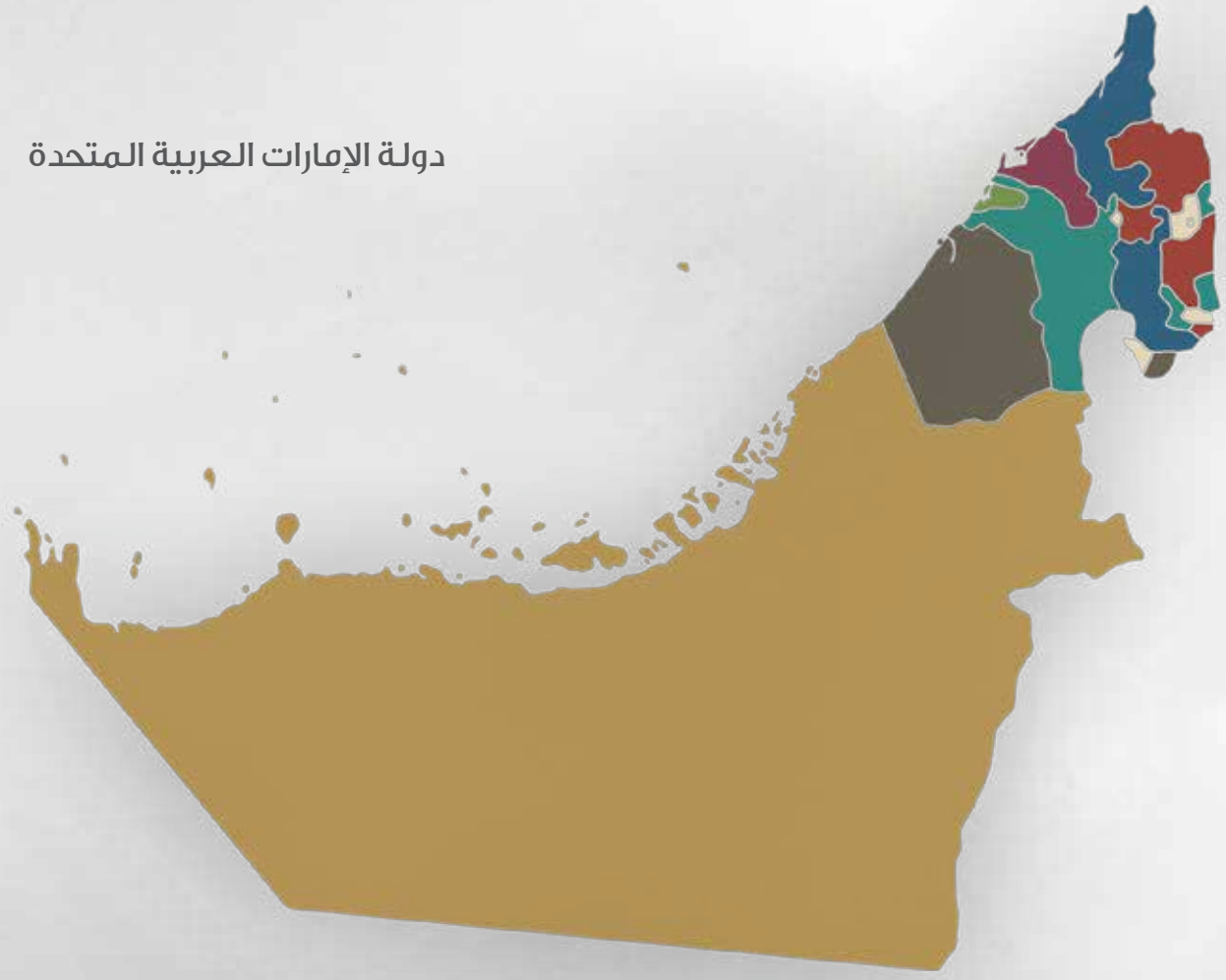

- أبوظبي %86.7
- دبي %5.0
- الشارقة %3.3
- رأس الخيمة %2.1
- الفجيرة %1.5
- أم القيوين %1.0
- عجمان %0.3

أبوظبي.. معلومات عامة

إمارة أبوظبي

تتكوّن دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات هي: أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة. اتّحدت هذه الإمارات في 2 ديسمبر 1971، واتخذت من مدينة أبوظبي عاصمة لها. وتعدّ إمارة أبوظبي كبرى هذه الإمارات، حيث تشكّل نحو 87% من مساحة الدولة، كما يشكّل سكانها نحو 34% من إجمالي سكان الدولة، بينما يشكّل المواطنون في إمارة أبوظبي أكثر من 50% من مجموع المواطنين في الدولة. وتسهم إمارة أبوظبي بأكثر من 60% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدولة، كما تنتج إمارة أبوظبي أكثر من 90% من إجمالي النفط في الدولة، بينما تحتل الإمارة المرتبة السادسة عالمياً من حيث حجم الاحتياط النفطي المؤكّد، الذي يشكّل نحو 10% من موارد العالم النفطية، كما يشكّل إنتاجها أكثر من 8% من إجمالي إنتاج منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)، في حين تحتل الإمارة المرتبة السابعة عالميًا من حيث احتياط الغاز الطبيعي، وتمتلك نحو 5% من موارد العالم من الغاز الطبيعي.

الموقع والمساحة

تقع إمارة أبوظبي في أقصى غرب دولة الإمارات العربية المتحدة وجنوب غربها، على الخليج العربي بين خطي عرض ° 22 40' و° 25 شمالاً، وخطي طول 51 و 55 درجة شرقاً، ولها حدود مشتركة مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان. وتبلغ مساحتها الكلّيّة 67340 كيلومتراً مربعاً، تمثل نحو 87% من المساحة الكلّيّة للدولة، حيث تبلغ الكثافة السكانية لإمارة أبوظبي 29.2 فرداً/كيلومتر مربع في عام 2011 ما يشير إلى أن الإمارة لا تزال ضمن المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة. وتتضمّن المياه الساحلية لإمارة أبوظبي نحو 200 جزيرة، بما فيها جزيرة داس التي تقع على بعد 170 كيلومتراً شمال غرب مدينة أبوظبي، وجزيرة مبرز، وجزيرة صير بني ياس التي تقع على بعد 180 كيلومتراً غرب العاصمة، ويمتد الشريط الساحلي للإمارة إلى أكثر من 700 كيلومتر.

تتكوّن إمارة أبوظبي من ثلاث مناطق رئيسة: المنطقة الأولى هي منطقة أبوظبي التي يقع معظمها على ساحل الخليج العربي وتقع ضمنها مدينة أبوظبي. والمنطقة الثانية هي المنطقة الشرقية التي تقع ضمنها مدينة العين. والمنطقة الثالثة هي المنطقة الغربية التي تتشكّل من 52 مدينة وقرية أهمّها بدع زايد أو مدينة زايد وتمتاز بمساحتها الواسعة التي تحتوي معظم حقول النفط والغاز ومصافيها في الإمارة.

المناخ

تقع إمارة أبوظبي في المنطقة المدارية الجافة ويقطع مدار السرطان الجزء الجنوبي منها، ما يجعل مناخها يتصف بطبيعة صحراوية ذات درجات حرارة مرتفعة نسبيا على مدار السنة وفي فترات الصيف بشكل خاص. ويتّصف شتاؤها بالدفء بشكل عام وهبوط في متوسط درجات الحرارة إلى مستويات دنيا من حين إلى آخر حيث تتراوح درجة الحرارة الصغرى من 21 إلى 27 درجة صيفا ومن 9 إلى 15 درجة شتاء. كما يلاحظ الفرق في درجات الحرارة بين المناطق الساحلية والصحراوية الداخلية والمرتفعات، التي تشكّل في مجموعها تضاريس الإمارة. وتتميّز السماء بأنها زرقاء ومشمسة طوال العام، ومعدّلات هطول الأمطار قليلة نسبياً، حيث يبلغ متوسط كمية الامطار الهاطلة السنوية نحو 100 مليمتر بشكل عام وتهطل الامطار بصورة فجائية على بعض المناطق الداخلية صيفا.

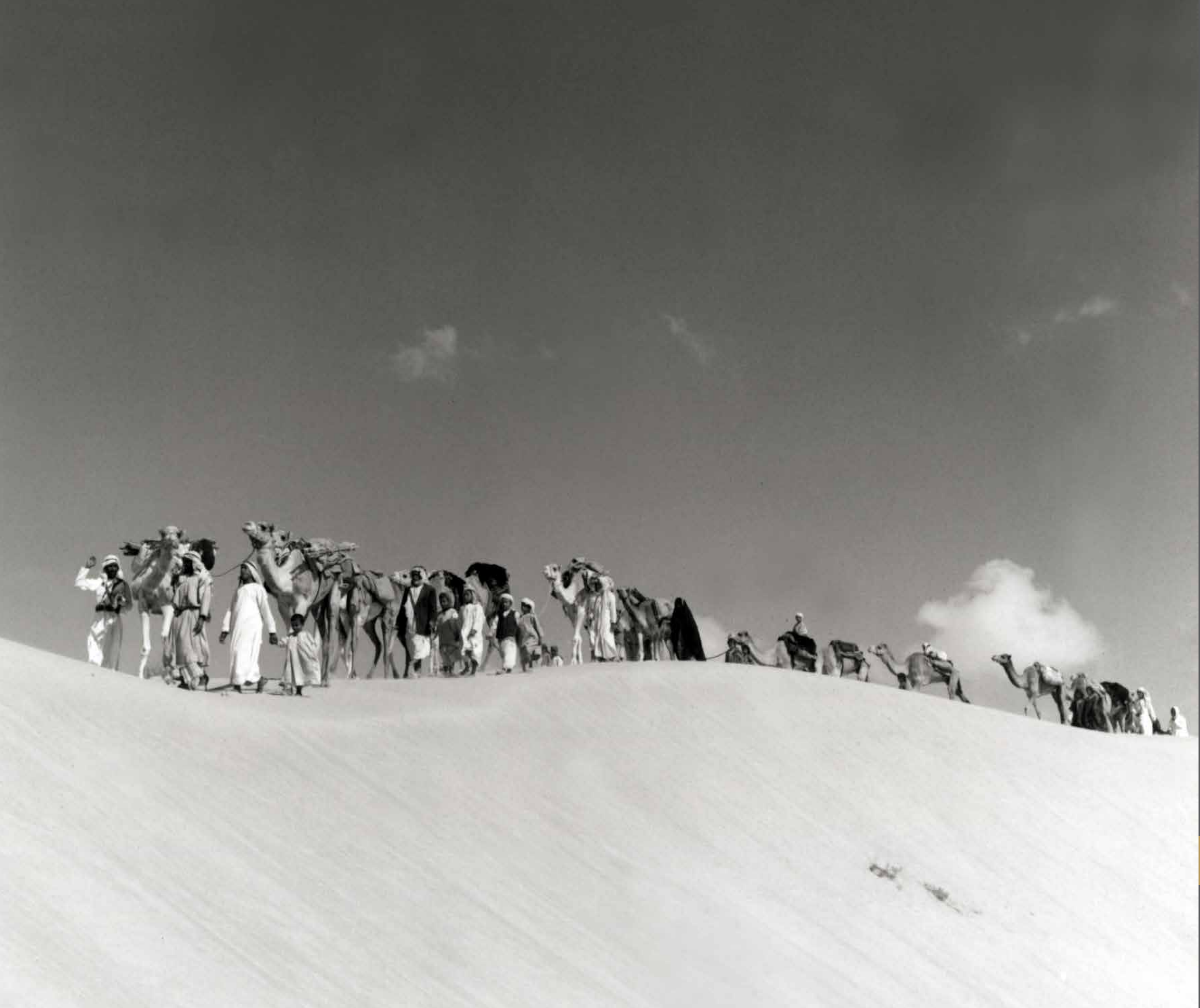

رِحْلَةُ الإِنْسَانِ

إمارة أبوظبي، تلك الوادعة في حضن البحر والمتمددة على رمال الصحراء في آن، اسم يتردد على كل لسان ويشار إليه بالبنان. لم يأتِ هذا الأمر بمحض المصادفة، فجذورها ضاربة في التاريخ، وإرثها العريق يعود إلى العصر الحجري وتحديداً إلى الألفية الثالثة قبل الميلاد. دلت المكتشفات الأثرية في جزيرة دلما وجبل حفيت وأم النار ووداي السوق على حضارة أصيلة عُرفت منذ القدم بتواصلها مع قريناتها من الحضارات المتنوعة الأخرى وصولاً إلى ما بين النهرين ووادي السند، إذ شكلت التجارة آنذاك صلة الوصل ومفتاح التقارب.

وتاريخيا فإن أوّل ظهور للإنسان في إمارة أبوظبي يعود إلى سنة 5500 قبل الميلاد، أي قبل أكثر من 7500 عام من الآن، حيث أثبتت الاكتشافات الأثرية أن أوّل سكان الإمارة وفدوا إليها منذ العصر الحجري الأوّل، وأن بها مدافن جماعية تعود إلى 3000 - 2500 ق.م على سفوح جبل حفيت بمدينة العين، وأنها شهدت استخدام الحديد وبدء الكتابة باستعمال الأبجدية العربية، كما شهدت علاقات وثيقة مع الإمبراطوريتين الآشورية والفارسية. وخلال العصر البرونزي، أقامت أبوظبي علاقات تجارية مع وادي الرافدين وحضارة وادي السند. وقبل وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) بعامين، وتحديدا في عام 630 ميلادية، وصل وفد من المدينة المنورة إلى هذه المنطقة يدعون للإسلام.

تتميز إمارة أبوظبي بامتلاك إرث عريق، فمن تاريخ ضارب في القدم يعود الى الألفية الثالثة قبل الميلاد، وتنوع في البيئات الطبيعية والحياة البرية الحيوانية والنباتية، إلى تراث بشري حيوي من الأدب والشعر، والصناعات اليدوية. وكانت قديما جزءا استراتيجيا مهمّا، غنيًا بالموارد، ذا حضارة متعددة العناصر، وقد أثبتت الحفريات الأثرية أنها شهدت حضارة مزدهرة، تعود إلى آلاف السنين قبل الميلاد مع حضارات أخرى عريقة.

أما تاريخ إمارة أبوظبي الحديث فيبدأ منذ أوائل القرن السابع عشر، باستيطان قبيلة بني ياس منطقة الظفرة. وقد سيطروا على المناطق الممتدة من سبخة مطي شمالا إلى الربع الخالي جنوبا. وفي عام 1761 تم اكتشاف الماء في جزيرة أبوظبي، وأقام بعض أفراد بني ياس بها لصيد الأسماك والغوص، وازدهرت (مليح) لتصبح أوّل مستوطنة ساحلية لبني ياس، واتخذ الشيخ شخبوط بن ذياب بن عيسى آل نهيان من جزيرة أبوظبي مقرا دائما له. وظلت إمارة أبوظبي تنعم باقتصاد مزدهر طوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية العقد الأوّل من القرن العشرين، بفضل وفرة اللؤلؤ بها.

في عام 1915، أي قبل نحو 100 عام من الآن، وصل عدد السكان في إمارة أبوظبي نحو 23.49 ألف نسمة، ويشمل ذلك مجموعات مستقرة وأخرى بدوية متنقلة. وفي تلك الحقب من التاريخ كانت الحياة بإمارة أبوظبي تعد ضربا من ملاحم البطولة والشجاعة والصبر في مواجهة الصحراء وقسوتها وندرة مياهها، حيث عمل سكان أبوظبي القدامى في صيد اللؤلؤ ورعي الإبل وجني ثمار التمور وصيد الأسماك.

المجموعات السكانية في إمارة أبوظبي عام 1915

المنطقة	عدد السكان
ليوا وغياثي	8,580
العين وواحة البريمي	7,190
مدينة أبوظبي	6,780
البطين	850
جزيرة دلما	90

المجموع
23,490

بِدايَةُ الطَّرِيق

في عام 1918، العام نفسه الذي انتهت فيه الحرب العالمية الأولى، وبدأت فيه تباشير السلام تعم أرجاء العالم، كان العالم على موعد مع حدث عظيم. ففي السادس من مايو في هذا العام نفسه ولد الشيخ زايد في أبو ظبي، وكان أصغر إخوته الأربعة الذكور، وسمي باسم جده الأكبر الشيخ زايد بن خليفة آل نهيان، وأظهر منذ صغره اهتمامًا كبيرًا بتحصيل المعرفة، وفهم خفايا الصحراء والبحر، وكيفية تأثر الناس بالبيئة المحيطة بهم.

وعندما أصبح ممثلا للحاكم في العين، كان عمره 28 عامًا، وكان يدير شؤون العين وست قرى محيطة بها وبعض قرى المناطق المجاورة. وخلال تلك الفترة اكتسب درايةً عميقةً بشؤون الحكم والقبائل، وكان يضع الخطط التي جعلت العين مجتمعًا نموذجيًا يُحتذى به في مجال الزراعة، وتوفير مصادر المياه، والتعليم، والمجالات الأخرى.

وفي عام 1966، تسلم الشيخ زايد "رحمه الله" منصب حاكم إمارة أبوظبي خلفًا لأخيه، ، حيث كان أول عمل أنجزه في ذلك العام هو أنشاء هيكل حديث للحكومة بعد ما يزيد قليلا على الشهر من الزمن من بداية عهده، كما أعلن عن إنشاء عدد من الدوائر الجديدة، لإدارة أمور مختلفة للإمارة وعلى وجه الخصوص، ما يتعلق منها بالشؤون الاجتماعية والتنمية، حيث سطر التاريخ في هذا الخصوص قولته المشهورة: "لا قيمة للثروة إذا لم تسخر في خدمة الشعب".

وتبع ذلك الإعلان عن سلسلة من المشروعات الكبرى، شملت إنشاء نظام للصرف الصحي وكاسر للأمواج وبناء أول مستشفى في ابوظبي، ومطار دولي، وجسر المقطع ليحل محل مكان المعبر القديم، وشق طريق دولية سريعة بأربعة مسارات، عبر الصحراء إلى مدينة العين، وشبكة طرق في كل من ابوظبي والعين، وانشاء محطة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.

وهكذا بدأت أبوظبي طريقها بنجاح نحو التقدم والتطور والازدهار، معولة على أبنائها، مستثمرة في العلم والمعرفة، مرتكزة على المواطن بوصفه المنطلق والمنتهى في التنمية الشاملة.

وفي عام 1968، أعلن البريطانيون عزمهم الانسحاب من المنطقة خلال ثلاثة أعوام. وعندما أصبحت فكرة الحصول على الاستقلال واضحة، سارع الشيخ زايد "رحمه الله" إلى دعوة حكام الإمارات الأخرى لتشكيل دولة اتحادية قوية يوم 2 ديسمبر 1971، وكان ذلك يوم ولادة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أحسن إخوانه حكام الإمارات الأخرى انتخابه رئيسا للدولة.

عصر اللؤلؤ:

مارس سكان إمارة أبوظبي خلال النصف الأوّل من القرن الماضي مهنًا عديدة تتناسب وظروفهم المحلية في ذلك الزمان، حيث مارس سكان الشواطئ صيد اللؤلؤ وصيد الأسماك وحرفة التجارة، بينما مارس سكان الواحات مهنة الزراعة نتيجة لتوفر الأرض الخصبة والمياه العذبة، أما القبائل الرحّل فقد امتهنوا رعي الإبل والماشية.

مارس سكان إمارة أبوظبي خلال النصف الأوّل من القرن الماضي مهنًا عديدة تتناسب وظروفهم المحلية في ذلك الزمان، حيث مارس سكان الشواطئ صيد اللؤلؤ وصيد الأسماك وحرفة التجارة، بينما مارس سكان الواحات مهنة الزراعة نتيجة لتوفر الأرض الخصبة والمياه العذبة، أما القبائل الرحّل فقد امتهنوا رعي الإبل والماشية.

كانت صناعة اللؤلؤ قبل الحرب العالمية الأولى العمود الفقري للاقتصاد الوطني في أبوظبي، وقد شكّلت نسبة السكان الذين يعملون في صناعة اللؤلؤ بصورة مباشرة أو غير مباشرة نحو 85% من مجموع سكان أبوظبي في ذلك الزمان، كما ساهمت صناعة اللؤلؤ بنسبة 95% من الدخل القومي، مقابل نسبة 5% فقط للأنشطة الأخرى متمثلة في الزراعة والتجارة والرعي وصيد الأسماك.

وتأتي أهميّة نشاط صيد اللؤلؤ نظرًا لطول شاطئ إمارة أبوظبي المطل على الخليج العربي، وكثرة الجزر وأماكن الغوص بحثًا عن اللؤلؤ، بالإضافة إلى خبرة سكان أبوظبي بأمور الملاحة وركوب البحار منذ زمن طويل، مما أتاح لأبوظبي أن تحتل مكانة بارزة في مجال صيد اللؤلؤ الطبيعي وتجارته، حتى أصبح عدد القوارب المستعملة في البحث عن اللؤلؤ نحو 535 قارب في عام 1915، بينما وصل عدد العاملين في صيد اللؤلؤ نحو 7270عامل.

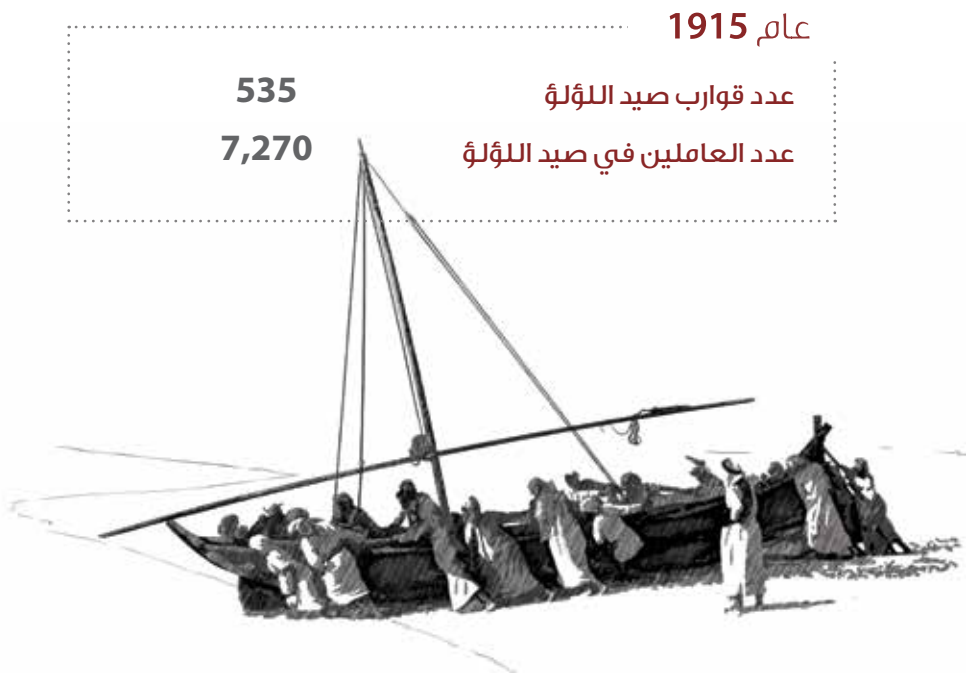

وتعد مياه أبوظبي الإقليمية من أغنى المناطق باللؤلؤ، حتى أن صيادو اللؤلؤ من الإمارات المجاورة كانوا يقصدونها في أثناء فصل الصيف الذي يعدّ موسم صيد اللؤلؤ. كما قام تجّار أبوظبي بعقد صفقات تجارية مع الهند وبعض دول أوروبا، حيث صدّروا اللؤلؤ والبخور والجلود إلى تلك الدول.

"إن التاريخ سلسلة متصلة من الأحداث، وما الحاضر إلا امتداد للماضي، ومن لا يعرف ماضيه لا يستطيع أن يعيش حاضره ومستقبله"

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله"

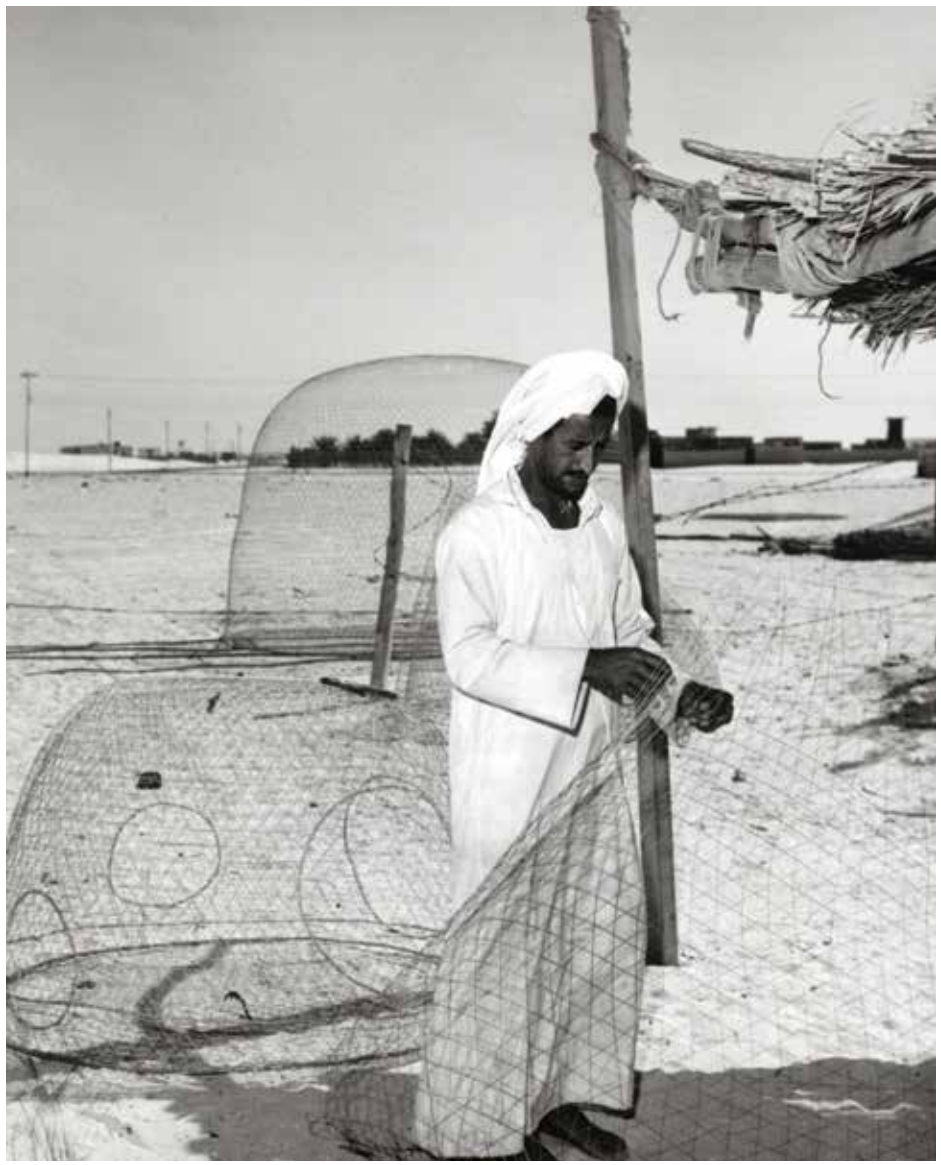

عصر النفط:

بالرغم من قدم الحضارة الإنسانية في إمارة أبوظبي، فإن التطور الأكثر أهمية في التاريخ البشري في أبوظبي لم يحدث إلا في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث بدأ التنقيب عن النفط في إمارة أبوظبي. وتم اكتشاف النفط في أبوظبي لأوّل مرة عام 1958، وبذلك كانت أبوظبي أوّل الإمارات التي تصدر النفط. مثل اكتشاف النفط واستخراجه وتصديره من إمارة أبوظبي نقلة نوعية كبرى، حيث كان اقتصاد المنطقة يعتمد بشكل أساسي على اللؤلؤ والزراعة والرعي.

لقد أبحرت أول سفينة محملة بالنفط من جزيرة "داس" في إمارة أبوظبي أواخر يوليو عام 1962، لتكون بذلك بداية التطور الكبير والتنمية الشاملة والمستمرة التي ظلت تشهدها الإمارة منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم. وقد تم تحويل هذه الثروات الكامنة التي تفجرت من باطن الأرض إلى قوة اقتصادية كبرى أدت إلى تحولات جذرية في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية.

إن الثروة من دون إدارة حكيمة وعقلية فذة تديرها لا تعني شيئاً البتة، ولن يكون بمقدورها تحقيق التقدم المنشود. لذا، فإن وجود المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه كان العلامة الفارقة في هذا الأمر. بطبيعته الإنسانية السمحاء التي صقلتها تجاربه الغنية وسعة أفقه، استطاع "رحمه الله" بعد تسلمه الحكم في إمارة أبوظبي عام 1966، أن يوظف هذه الثروة في خدمة شعبه، وبذل قصارى جهده إلى أن أضحت أبوظبي واحدة من كبريات المدن المتقدمة على مستوى العالم أجمع.

وقد أحسَنَ الشيخ زايد "رحمه الله" توظيف مداخيل النفط، لزيادة رفاه شعبه وفي التعليم وتطوير البنية التحتية، وشهدت سنوات حكمه التي امتدت 33 عاماً تطورا غير مسبوق، وتحولات كبرى وإنجازات رائدة قل ما تجد لها نظير في تاريخ الحضارة البشرية، كما تحولت أبوظبي خلال تلك الفترة الوجيزة من جماعة شبه بدوية إلى موطن لواحد من أهم المراكز الاقتصادية الواعدة وفائقة التقدم في العالم.

خلال العقود الخمسة الماضية ظل الأداء الاقتصادي في الإمارة يمثل انعكاسا مباشرا لتطورات قطاع النفط الخام، ليس فقط لأن مبيعات النفط تشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي، ولكن أيضا باعتبار النفط محركا أساسيا للقطاعات غير النفطية، من خلال ما تنفقه الإمارة على دعم هذه القطاعات. ورغم كل ذلك، يظل الدور الأكثر أهمية في مسيرة التنمية التي شهدتها إمارة أبوظبي خلال العقود الماضية، ليس هو النفط في حد ذاته، وإنما القيادة الرشيدة التي أدارت هذا المورد ووظفته لمصلحة الشعب ورفاهيته.

أبوظبي والاتحاد

"إن الاتحاد ما قام إلا تجسيداً عملياً لرغبات وأماني وتطلعات شعب الإمارات الواحد في بناء مجتمع حر كريم، يتمتع بالمنعة والعزة وبناء مستقبل مشرق وضاح ترفرف فوقه راية العدالة والحق، وليكون رائداً ونواة لوحدة عربية شاملة.. ولقد أكدّت السنوات الماضية أهمية الاتحاد وضرورته لتوفير الحياة الأفضل للمواطنين، وتأمين الاستقرار في البلاد. وتحقيق آمال شعبنا في التقدم والعزة والرخاء"

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله"

لعلّ أهم حدث في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة هو إعلان اتحادها في الثاني من ديسمبر عام 1971، حيث كان هذا الحدث المهم بمثابة الأساس الذي قامت عليه جميع المنجزات التنموية، والتي لم تكن لتتحقق لولا الإعلان عن توحّد إرادة الإمارات السبع المكوّنة لهذه الدولة، والذي جاء كثمرة طبيعية لجهد رجال مخلصين، كانت لديهم رؤية وطموح، ولم يقتصر تفكيرهم على نظرة محلية ضيقة، ومصالح آنية وفردية، بل كانت نظرتهم مستقبلة شاملة.

لقد شكل هذا الحدث التاريخي انعطافة مهمة مهدت الطريق أمام بروز أنشطة اقتصادية جديدة أخذت دورها الفاعل في الدفع قُدماً بعجلة التنمية وزيادة زخمها. وكان من الطبيعي أن تتسارع وتيرة التنمية بصورة كبيرة في ظل هذا الاتحاد، وخصوصاً بعد أن تم إرساء الأسس المتينة لهذه المسيرة المستمرة حتى يومنا هذا. وقد شهدت فترة السبعينيات من القرن الماضي التحول الأبرز على الإطلاق، إذ شكل تدفق النفط بغزارة واكتشاف مخزوناته المترافق مع ارتفاع أسعاره في ذلك الحين فرصة سانحة نحو زيادة الإنفاق على مشاريع إنمائية رائدة وعملاقة تركت بصمتها الواضحة على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

السُّكَّانُ وَالقُوَى العَامِلَةُ

السكان حسب الجنسية:

بلغ عدد سكان إمارة أبوظبي 2.784 مليون نسمة منتصف عام 2015، يشكل المواطنون منهم نحو 19.3%، بينما يستحوذ الذكور على 65.8% من إجمالي السكان في مقابل 34.2% نسبة الإناث. وتشير البيانات التاريخية للإمارة إلى أن إجمالي عدد السكان تضاعف نحو 140 مرّة خلال الفترة منذ 1960 وحتى 2015.

الشكل (1.1):

تطور عدد السكان في إمارة أبوظبي حسب الجنسية (تقديرات منتصف السنة)

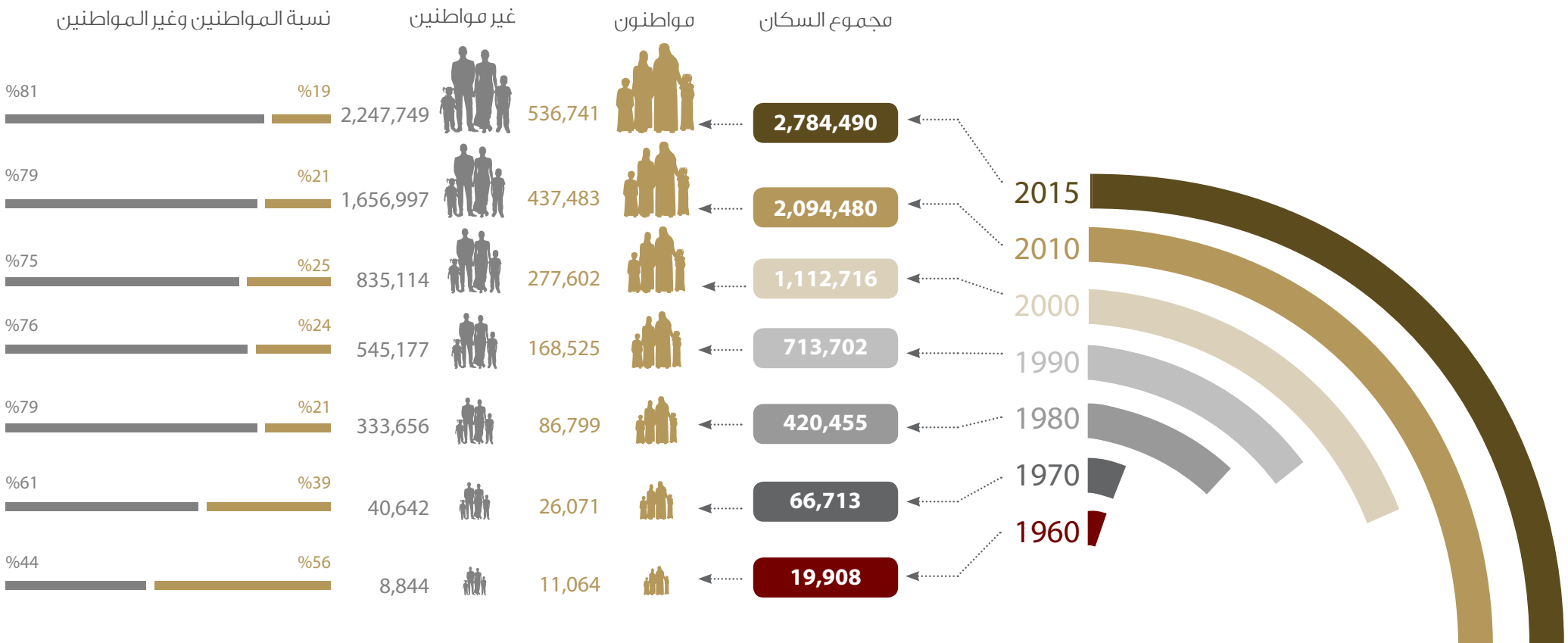

يستحوذ موضوع السكان على اهتمام متزايد من قبل القيادة العليا لإمارة أبوظبي، لما له من تأثير مباشر في جوانب التنمية المختلفة، حيث تنبع أهمية موضوع السكان من ارتباطه المباشر بجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة. كما يعد موضوع السكان من الموضوعات الهامة التي تقدم رؤية متوازنة تمهد السبيل لإنجاح خطط وبرامج التنمية الآنية والمستقبلية، وذلك انطلاقًا من منظور استراتيجي يلبي حاجات الأجيال الحالية، ويحافظ على حقوق ومطالب الأجيال القادمة.

بلغ عدد سكان إمارة أبوظبي 2.784 مليون نسمة منتصف عام 2015، وبمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 9.4% خلال الفترة منذ عام 1960، حيث يعد هذا المعدل من بين أعلى معدلات النمو السكاني في العالم. وبحسب الرسم، فإن إجمالي عدد السكان تضاعف 140 مرّة تقريبًا، في حين تضاعف عدد المواطنين 49 مرّة تقريبًا، وغير المواطنين 254 مرّة خلال نصف القرن الماضي، منذ عام 1960 وحتى 2015. ويرجع سبب ارتفاع النمو الطبيعي للسكان المواطنين في إمارة أبوظبي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة والتجنيس، بينما تشكل تيارات الهجرة الخارجية العامل الرئيسي في زيادة إجمالي عدد السكان.

140 ضعف

نمو عدد السكان خلال نصف قرن

التوزيع الجغرافي للسكان:

يلاحظ أن التطورات السكانية في إمارة أبوظبي خلال العقود الخمسة الماضية شهدت حراكا واضحا في تمركز السكان ما بين الريف والحضر، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة سكان الريف بشكل تدريجي من 22% عام 1968 إلى 39% عام 2015، حيث يعود هذا الحراك بشكل أساسي إلى التطورات التي شهدتها مناطق الريف في البنية التحتية والخدمات بشكل عام بالإضافة إلى تيارات الهجرة الوافدة التي تمركز جانب كبير منها في المناطق الريفية خاصة تلك المتاخمة للمدن الرئيسية في الإمارة.

طرأ تبدل ملحوظ على الحالة السكانية من ناحيتي التحول الديمغرافي والتوزيع الجغرافي للسكان في إمارة أبوظبي خلال العقود الخمسة الماضية. وقد تأثّر التوزيع الجغرافي للسكان في إمارة أبوظبي بشكل كبير بمدى قدرة المناطق المختلفة على جذب السكان. وقد أدى تطور الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المناطق الريفية الكبرى إلى تسارع النمو الريفي، وبالتحديد في ضواحي مدينة أبوظبي.

وتشير البيانات السكانية والديمغرافية إلى أن سكان إمارة أبوظبي قد شهدوا نقلات كمية ونوعية كبيرة جدا خلال العقود الخمسة الماضية، وأن اكتشاف النفط وبروز الصناعات والخدمات ذات العلاقة قد سرّع من وتيرة عملية التطور والتحول الديمغرافي للسكان في الإمارة. ولعل الملاحظة الأكثر إثارة للانتباه في تلك الفترة تتمثل في تقلص نسبة سكان الحضر لصالح الريف.

ومن خلال قراءة سريعة لتطورات عدد السكان خلال العقود الخمسة الماضية يلاحظ أن هناك تغيرات كبيرة في توزيع السكان حسب الريف والحضر، حيث يبدو واضحًا أن نسبة سكان الحضر تتقلص باستمرار لصالح الريف، وقد تقلصت هذه النسبة من 78% عام 1968 إلى 61% عام 2015، وهذا مردّه بالطبع إلى تطور البنية التحتية والخدمات ووسائل النقل، وقيام بعض المشروعات الكبرى في المناطق الريفية التي أصبحت جاذبة لشريحة كبيرة من المواطنين، كما استقطبت المناطق الريفية المتاخمة للمراكز الحضرية الكبرى تيارات كبيرة من الهجرة الخارجية في ظل انخفاض تكليف الحياة والإيجارات في تلك المناطق.

الشكل (2.1):

تطورات عدد سكان إمارة أبوظبي حسب الريف والحضر (تقديرات منتصف السنة)

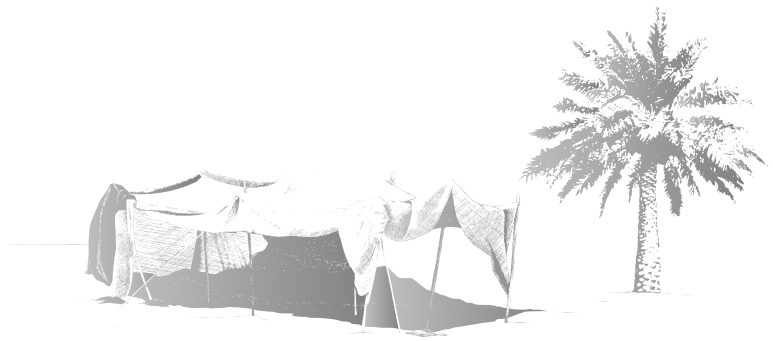

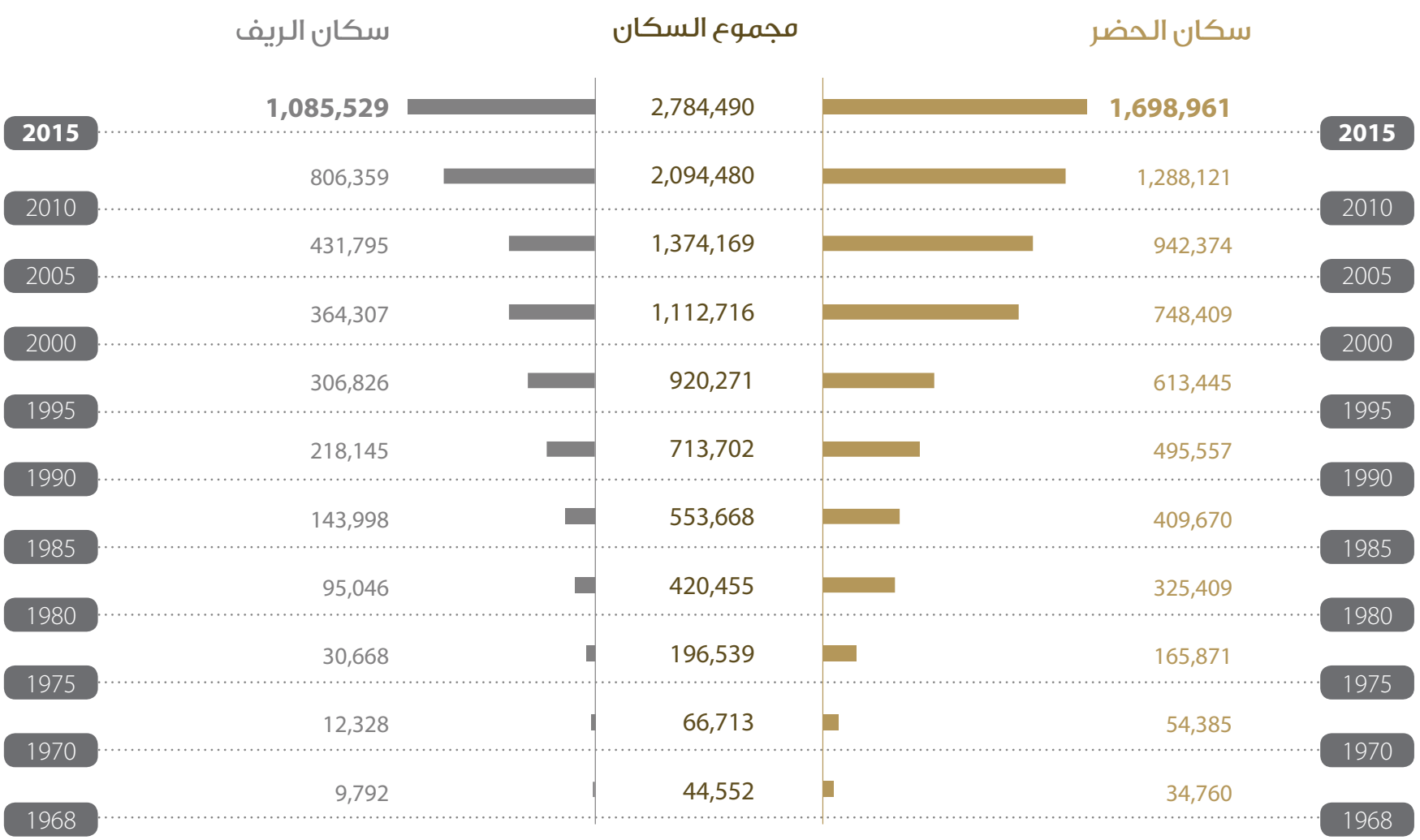

التوزيع النوعي للسكان:

طبقا للتوزيع النوعي للسكان، تصنف إمارة أبوظبي من ضمن الأقطار التي تتميز بوجود نسبة عالية من الذكور، وذلك بسبب تيارات الهجرة الوافدة التي تتمركز بصفة خاصة حول فئة الشباب الذكور العزاب في سن العمل، حيث شكل الذكور ما نسبته 65.8% من مجموع سكان الإمارة عام 2015، في مقابل 34.2% فقط للإناث. أما بالنسبة للسكان المواطنين فإن النسبة بين الذكور والإناث متعادلة لحد كبير حيث يشكل الذكور 51.4% من إجمالي المواطنين، بينما يشكل الإناث 48.6%.

يقصد بالتركيب النوعي للسكان عدد الذكور بالنسبة إلى عدد الإناث أو العكس. وتعد خصائص تركيب السكان النوعية والعمرية من الخصائص السكانية التي تؤثر وتتأثر بالعمليات الديموغرافية الكبرى المتغيرة (الولادات والوفيات والهجرة بنوعيها الوافدة والنازحة)، لذلك تعد هذه الخصائص بمثابة وسيلة غير مباشرة لتقدير مستويات الخصوبة والوفيات ومدى تأثيرهما في حركة السكان في المستقبل. وتكمن أهمية دراسة هذه الخصائص في معرفة ما يملكه المجتمع من موارد بشريه ومقدرتهم الحيوية والاقتصادية، فهي تقدم خدمه جلية للمعنيين في وضع الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية الآنية والمستقبلية لكافة شرائح المجتمع بشكل سليم. وغالبًا يتناول الباحثون دراسة هذه الخصائص سويًا وتمثل معًا بشكل رسم بياني يدعى (هرم السكان) الذي يعكس خصائص السكان النوعية والعمرية للمجتمع المرسوم له ومدى تأثرها بالمتغيرات الديموغرافية المذكورة والعوامل المؤثرة بها لمدة زمنية محددة.

ومن خلال نظرة تاريخية سريعة، يمكن ملاحظة تغيرات مهمة في التركيب النوعي في إمارة أبوظبي. في عام 2015 بلغ إجمالي عدد سكان الإمارة نحو 2.784 مليون نسمة يمثل الذكور منهم 65.8%، مقابل 34.2% نسبة الإناث، وبذلك فإن نسبة الذكور إلى الإناث تعادل 1.92 : 1. ويرتبط هذا التوزيع بطبيعة الهجرة الوافدة الذكورية الانتقائية، بينما لم تتضح دلالات على تأثر البناء الوطني اجتماعيًا بهذا الاختلال، إذ ما زال المجتمع الإماراتي مجتمعًا متوازنًا من ناحية التوزيع النوعي، حيث يشكل الذكور 51.4% من إجمالي عدد المواطنين وتشكل الإناث 48.6%، وهي نسب متقاربة ومتعادلة لحد كبير.

الشكل (3.1):

تطورات عدد سكان إمارة أبوظبي حسب النوع (تقديرات منتصف السنة)

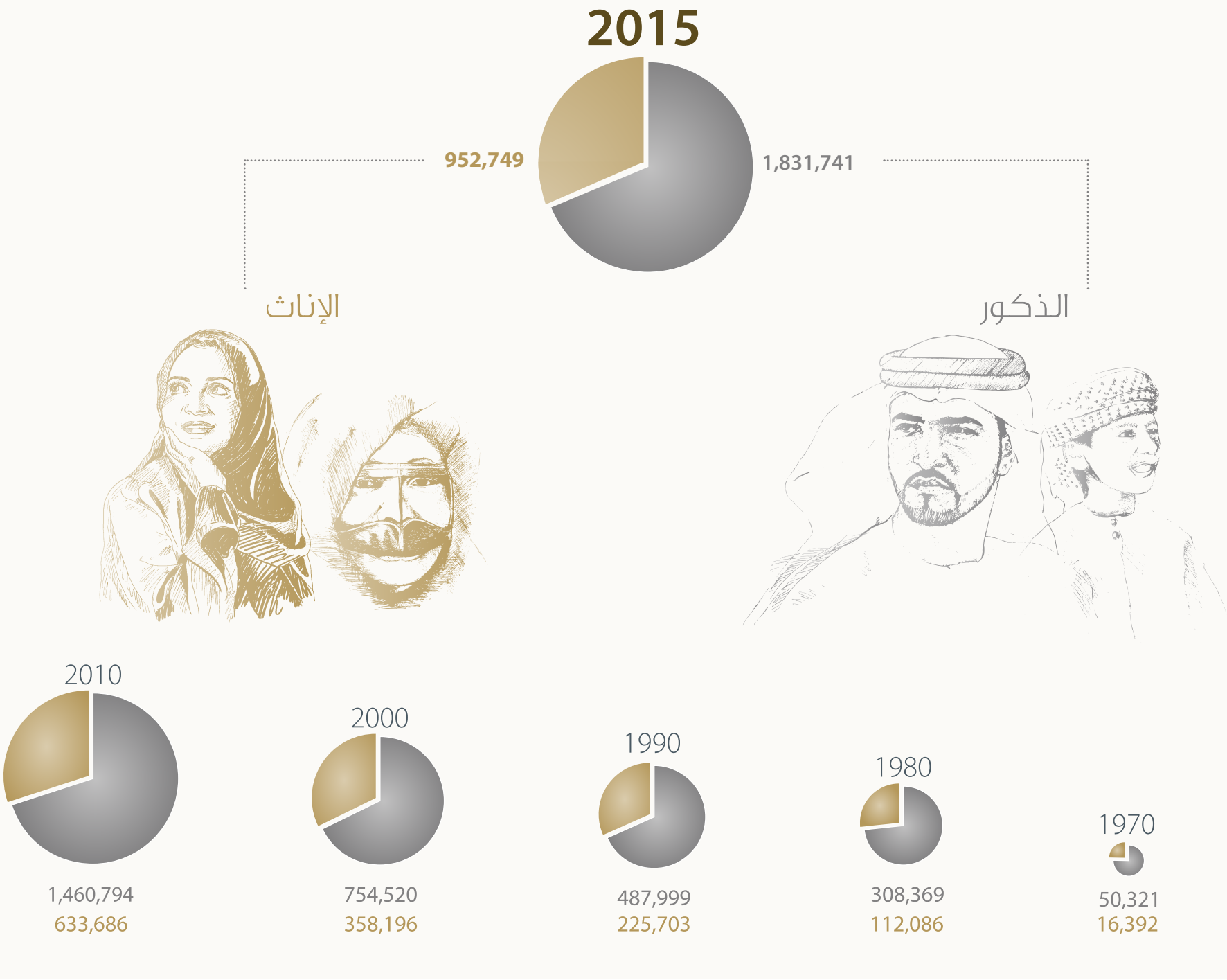

التركيب العمري للسكان:

بحسب بيانات 2015 فإن 82.4% من مجموع سكان أبوظبي ينحصرون في الفئة العمرية 15 – 64. وبالنسبة للمواطنين فإن نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 38.5%، ما يصنف المجتمع الظبياني في خانة المجتمعات الفتية لأن غالبية سكانه من فئة الشباب. ويمثل هذا الرقم احد التحديات الكبيرة التي تواجه الإمارة التي تعمل على توفير الخدمات الأساسية لهم من تعليم جيد وخدمات صحية إضافة إلى توفير فرص العمل للأعداد الكبيرة منهم التي ستدخل سوق العمل تباعًا خلال السنوات المقبلة.

يهتم المختصون كثيرا بالتركيب العمري للسكان بسبب استخداماته في المجالات التنموية والاجتماعية المختلفة. وعادة ما يتم التعبير عن البنية العمرية للسكان في أي مجتمع من المجتمعات بالهرم السكاني الذي هو عبارة عن صورة عامة لمختلف العمليات الديمغرافية، وذلك لارتباط هذه العمليات بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة الحاصلة في المجتمع. وهذه الصورة لا تتكون آنيا فقط، بل مرحليا أيضا، بمعنى أن آثار وانعكاسات التغير في العوامل والمتغيرات المجتمعية تحتاج لفترة من الزمن لتظهر بوضوح على الهرم السكاني.

إن التغيرات التي أصابت الهرم السكاني في إمارة أبوظبي، ونشهد آثارها اليوم، هي وليدة مختلف التحولات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي شهدتها إمارة أبوظبي في المراحل السابقة، والتي أخذت آثارها تظهر الآن. فالتطور الحاصل في حجم وتركيبة السكان في إمارة أبوظبي قد تأثر بشكل كبير بموجات الهجرة الوافدة المتزايدة خلال العقود الخمسة الماضية، لاسيما وأن موجات الهجرة الوافدة تتكون بمعظمها من الذكور في سن العمل.

ويلاحظ من الهرم السكاني أن نسبة النوع بين إجمالي السكان وصلت إلى 192 ذكر لكل 100 أنثى في عام 2015، وأن السكان في الفئة العمرية 15 – 64 سنة يشكلون 82.4% من إجمالي السكان وفي الفئة العمرية 0 – 14 يشكلون 16.7% من إجمالي السكان. وفي السياق ذاته تشهد التركيبة العمرية للسكان المواطنين انخفاضا تدريجيا في نسبة صغار السن (دون 15 سنة) وارتفاعاً في نسبة كبار السن (60 سنة وأكثر). وفي العام 2015 شكل صغار السن (دون 15 سنة) نسبة 38.5% من السكان المواطنين، بينما شكل كبار السن (60 سنة وأكثر) نسبة 2.2% فقط.

ويتضح من خلال الصورة العامة للخصائص العمرية للسكان أنها تعطي صورة للمجتمع الوافد غير الطبيعي حيث ترتفع نسبة السكان في الفئة الوسطى لتمثل أكثر من ثلاثة أرباع السكان، بينما تنخفض نسبة السكان في الفئة الوسطى لصغار السن وكذلك الفئة العمرية لكبار السن مما يعطي صورة للهرم السكاني ذي القاعدة الضيقة مع اتساع في الوسط، الأمر الذي يؤكد على ظاهرة انتقائية الهجرة الوافدة وأثرها في خصائص السكان.

الشكل (4.1): –أ

الهرم السكاني حسب النوع، إمارة أبوظبي – منتصف 2015

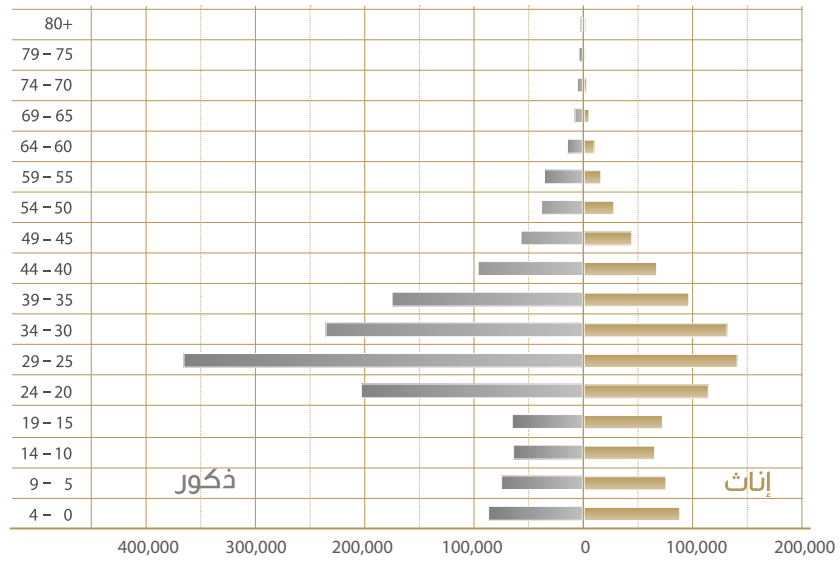

الشكل (4.1): –ب

الهرم السكاني حسب النوع، إمارة أبوظبي – منتصف 1975

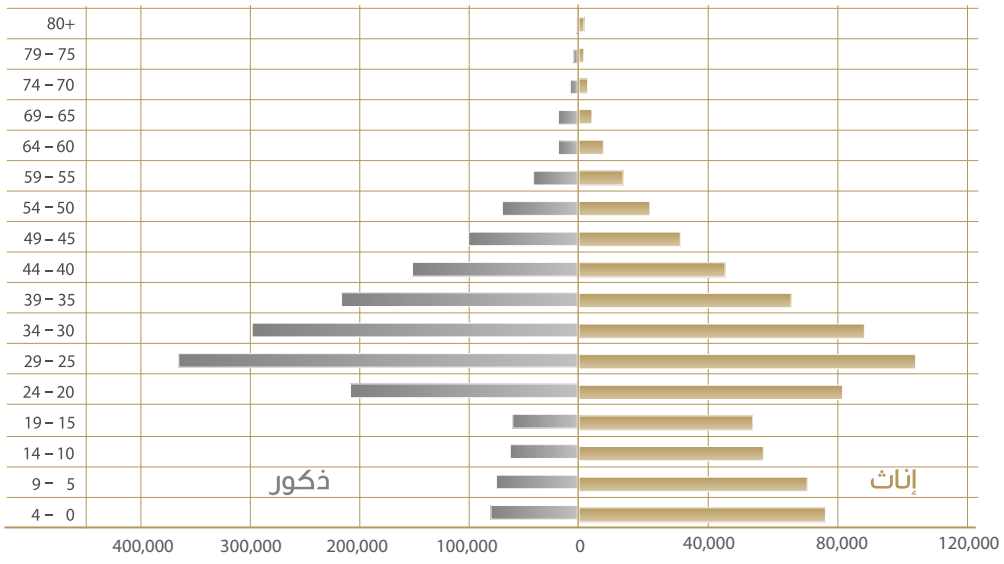

ملاحظة: تم تكبير مقياس الرسم في الهرم السكاني (أ) أعلاه للتوضيح، مع العلم أن عدد السكان عام 2015 يعادل تقريباً 14 ضعف عدد السكان عام 1975.

القوى العاملة حسب الجنسية:

تشير تقديرات مركز الإحصاء - أبوظبي إلى أن نسبة حجم القوى العاملة في عام 2015 بلغت من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر نحو 81.3٪، يشكل المواطنون منهم نحو 8.4٪، ويشكل الإناث منهم 32.8٪ من إجمالي القوى العاملة المواطنة، بالمقارنة مع نسبة حجم القوى العاملة 78.7٪ في عام 1975 وشكل المواطنون منهم نحو 10.0٪ وشكلت الإناث مانسبته 2.2٪ من إجمالي القوى العاملة المواطنة.

لقى موضوع القوى العاملة اهتماماً متزايداً على المستويين الرسمي والشعبي باعتباره واحداً من أهم القضايا المرتبطة بحاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية، حيث أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتم دون العنصر البشري المؤهل والقادر على تحقيق التنمية بجوانبها المختلفة. وتشمل القوى العاملة الأشخاص المشتغلين والمتعطلين الذين أعمارهم 15 عاماً فأكثر.

وقد شهد سوق العمل المحلي في إمارة أبوظبي خلال العقود الأربعة الماضية جملة من التحولات الكمية والنوعية الناتجة عن الطلب المتزايد على العمالة الوافدة خلال الطفرات الاقتصادية التي شهدتها الإمارة. وانعكست عملية التحول الديمغرافي، بالإضافة إلى الموجات الكبيرة من الهجرة الوافدة إلى إمارة أبوظبي، في تضاعف حجم القوى العاملة من 124,274 فردًا عام 1975 إلى 1,970,521فردا عام 2015، ويشكل إجمالي القوى العاملة المواطنة منهم 8.4%، بينما كانت هذه النسبة في حدود 10% عام 1975.

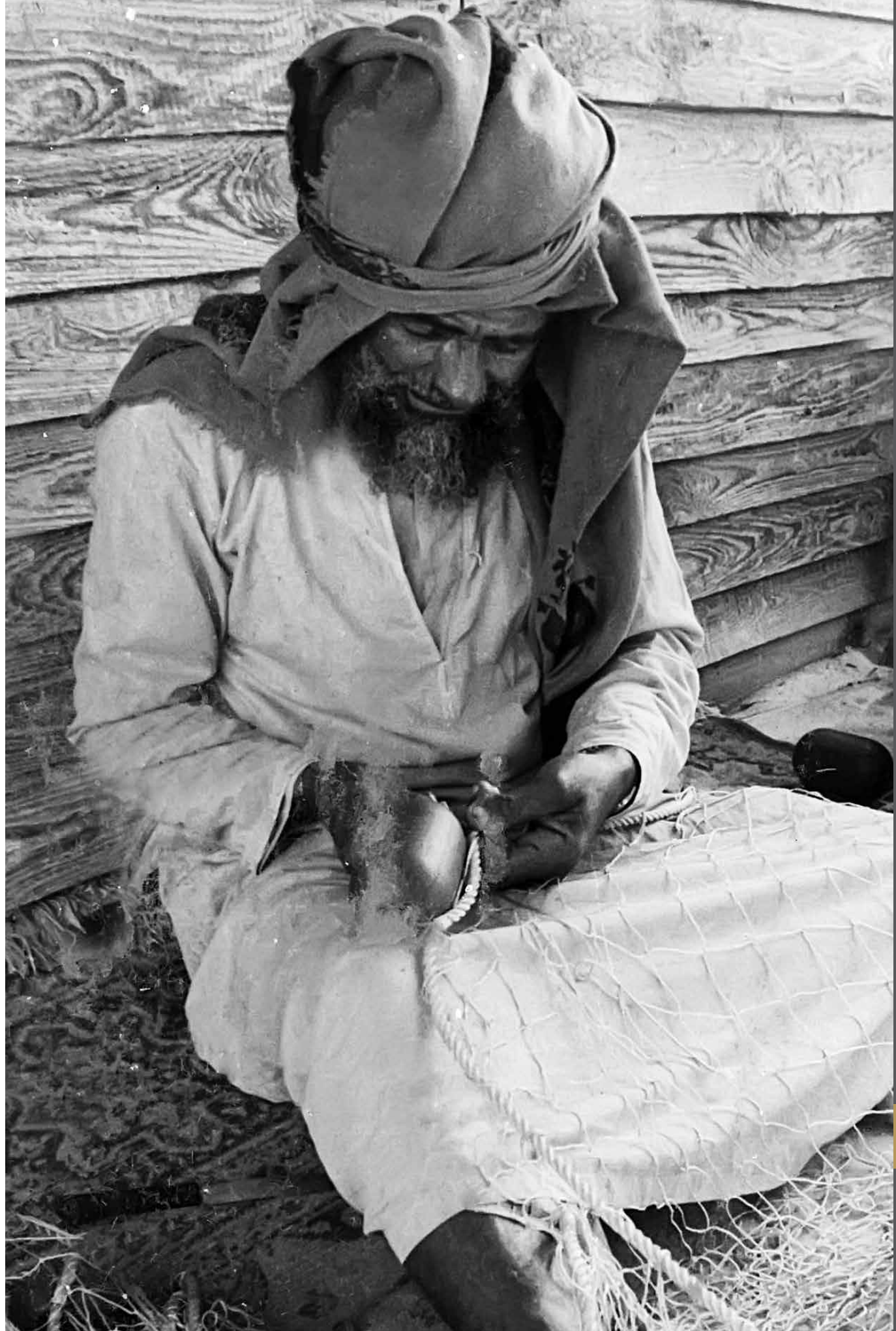

وهذا يعني أن عدد السكان النشطين اقتصاديا في إمارة أبوظبي قد تضاعف أكثر من 15 مرّة خلال 40 عامًا. وقد أظهرت بيانات مركز الإحصاء – أبوظبي بهذا الخصوص في منتصف 2015 أن حجم القوى العاملة يقدر بنحو 1,970,521 شخصاً (15 عاما فأكثر) منهم حوالي 8.4%، مواطنون و21.4% إناث. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل النشاط الخام (النسبة المئوية للسكان في القوى العاملة) كان 67.9%، بينما بلغ معدل البطالة 3.7% وسط القوى العاملة.

الشكل (5.1):

تطورات القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية

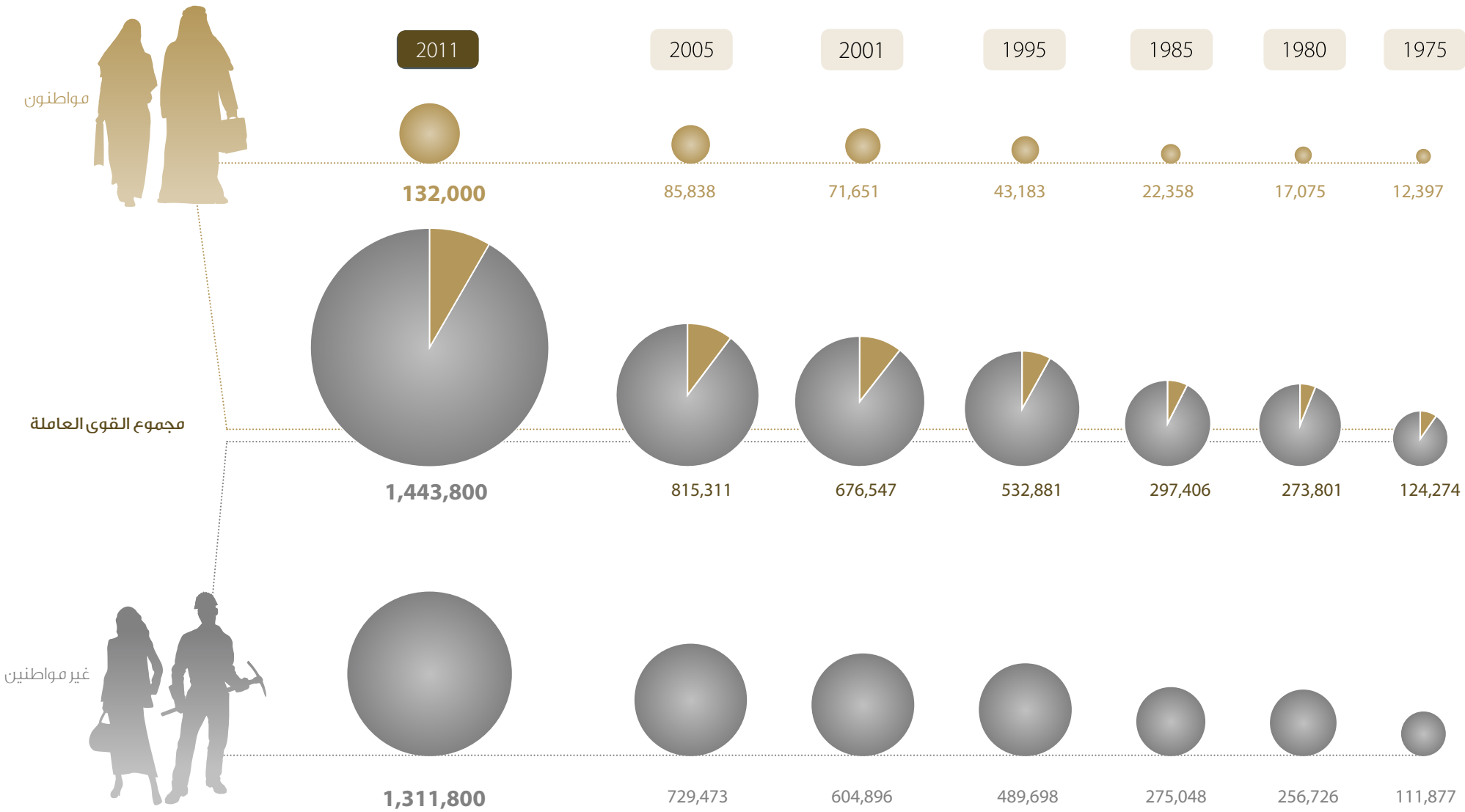

المستوى التعليمي للقوى العاملة:

إن أهمية العنصر البشري في العمليات الإنتاجية والخدمية تعتمد على مدى التطور النوعي لهذا العنصر والذي يتحقق من خلال التنمية البشرية الحقيقية عن طريق التعليم والتدريب بأنواعه المختلفة. ولا خلاف على أن المستوى التعليمي للقوى العاملة يعتبر أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، حيث تشير تجارب النمو في بعض الدول المتقدمة إلى أن تأثير التعليم في النمو الاقتصادي يمثل ثلث الزيادة التي تحققت في الإنتاجية، وأن الإسهام الذي قدمه التعليم كان ضعف الإسهام الذي قدمه رأس المال.

يعد التعليم مفتاح تقدم الشعوب وتطورها، وهو أحد المؤشرات الهامة للتقدم التنموي ومحرك للنمو الاقتصادي والابتكارات العلمية والإبداع، ويسهم بشكل فعّال في تحقيق الأهداف التنموية للدولة بشكل عام. وتؤكد البيانات المتاحة عن قوة العمل حسب المستوى التعليمي في إمارة أبوظبي أن هناك تحولات جوهرية في بنية القوى العاملة من حيث المستوى التعليمي، خاصة بالنسبة للعمالة المواطنة. وتعكس الأهرامات التالية مقارنة ما بين تغيرات هيكل القوى العاملة المواطنة وغير المواطنة فيما بين 1975 و2015:

الشكل (6.1):

التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب المستوى التعليمي و الجنسية لعامي 1975 و 2015

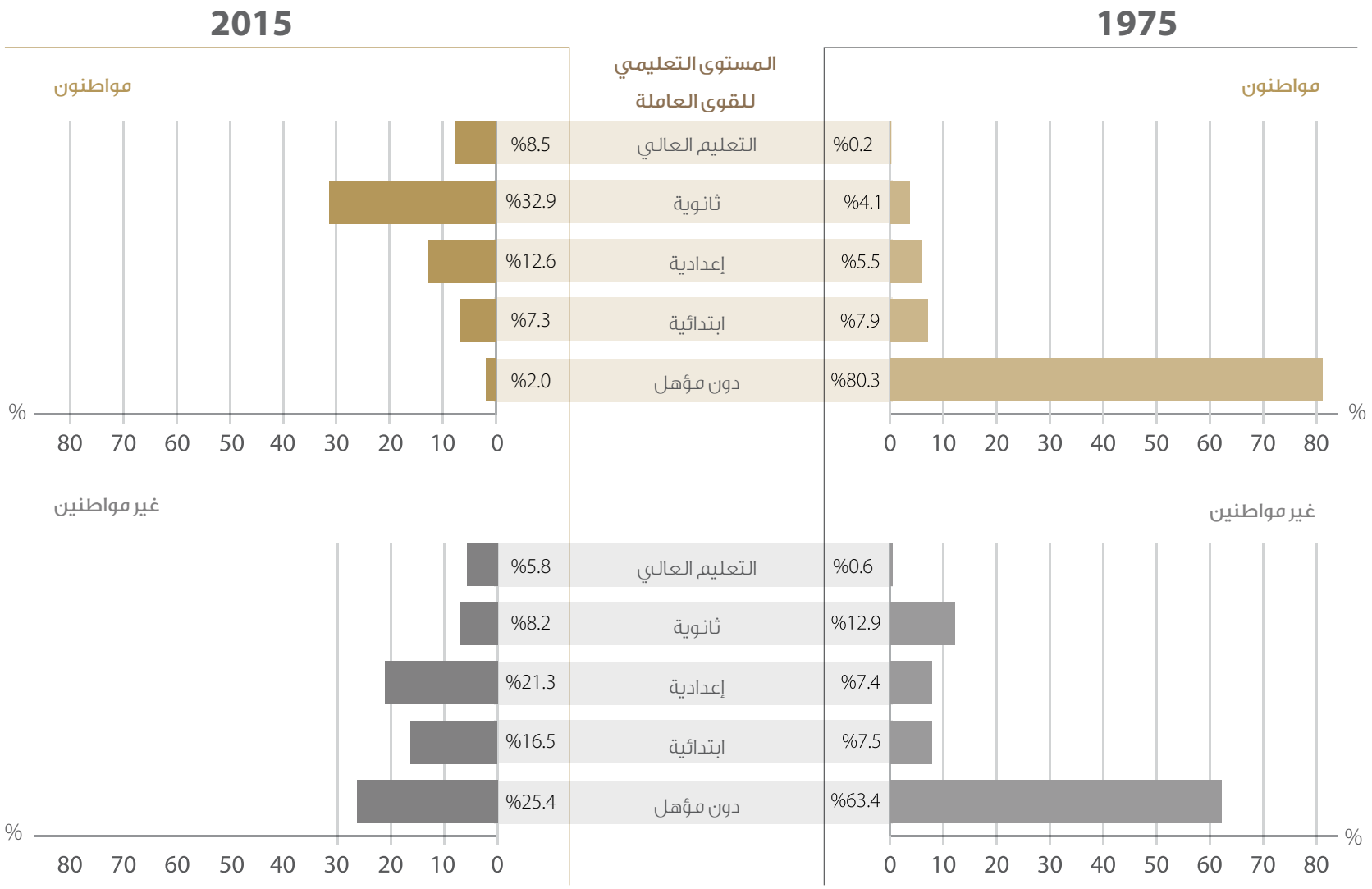

مساهمة المرأة في سوق العمل:

إن قراءة تحليلية لماضي وحاضر المرأة في إمارة ابوظبي توضح أن المرأة الإماراتية استطاعت أن تحقق قفزات غير مسبوقة في جميع ميادين العمل، وتشير البيانات إلى قفزات نوعية وكمية كبرى في مساهمة المرأة الإماراتية في سوق العمل، إذ أن عدد الإناث في قوة العمل تضاعف 203 مرّة خلال أربعة عقود، حيث ارتفعت نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل من 2.2٪ في عام 1975 إلى 32.8٪ في عام 2015 من قوة العمل المواطنة.

انطلاقاً من القناعة الراسخة بالدور الحيوي الذي تلعبه المرأة في عملية التنمية والبناء، أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بتعظيم هذا الدور من خلال سياسات مدروسة متوسطة وطويلة المدى، إذ أن للمرأة مقوّماتها الخاصة، وأن انتقالها إلى العمل من دون خطط واستراتيجيات واضحة قد يترتب عليه تكاليف اجتماعية باهظة تحد من المكاسب الاقتصادية، كما أن دخول المرأة معترك النشاط الاقتصادي بأسس علمية صحيحة سوف يكون له أثر حضاري وثقافي ينتقل من خلالها إلى الأجيال المقبلة التي هي عماد البلاد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتصدر قضايا المرأة اطروحات حكومة أبوظبي ومحركات سياستها ورؤاها الاستراتيجية التي تعمل على تمكين المرأة لتحتل موقعها في المجتمع ولا سبيل إلى ذلك الا بتوفير مناخ يتيح للمرأة الحركة لتساهم بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق بعض المعايير الضرورية التي تدفع بحركة تقدم المرأة إلى الامام.

في الساحة الاقتصادية، استطاعت المرأة الإماراتية أن تواكب النهضة التنموية التي تشهدها الإمارة في جميع القطاعات وتحولت في زمن قياسي من الاقتصاد المنزلي البسيط إلى الاقتصاد الخاص عبر استثمارات ضخمة تعدت المشاريع الصغيرة إلى المساهمة في مشاريع كبرى وشركات عملاقة لها وزنها الاقتصادي الذي يتعدى الحدود القومية، بعد أن أتاحت النظم الحكومية جميع مجالات الاستثمار والنشاط الاقتصادي أمام المرأة، كما تلعب بعض الدوائر والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية دورا مهما في تهيئة المناخ الاستثماري للمرأة بما يتناسب مع إمكانياتها المادية ومستوياتها التعليمية.

الشكل (7.1):

تطورات القوى العاملة المواطنة (15 سنة فأكثر) حسب النوع

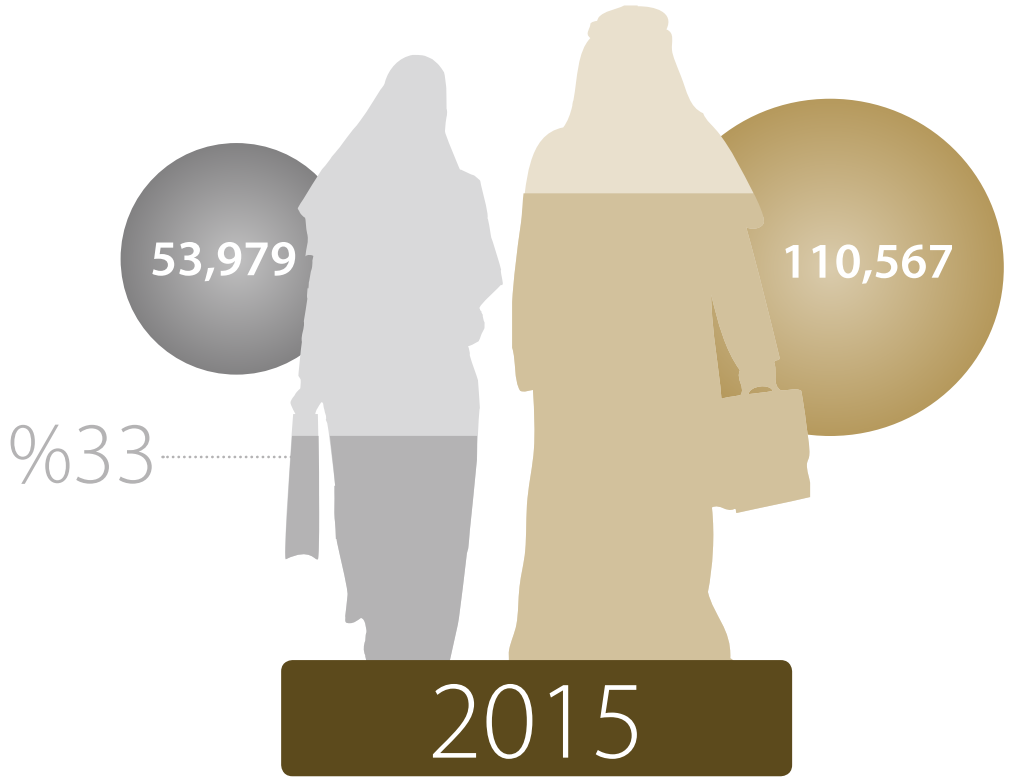

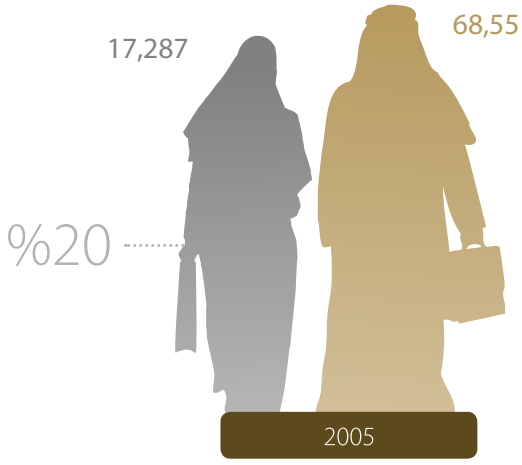

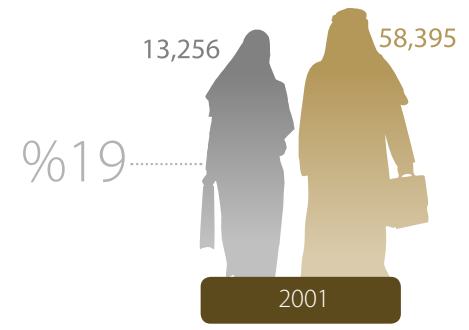

أثبتت المرأة الإماراتية مكانتها وقدرتها على التفوق، وأصبحت تُشكل مكوناً مهماً في خريطة القوى البشرية بالقطاع الحكومي في مختلف الوظائف الوزارية والقضائية والدبلوماسية وغيرها، حيث تشغل المرأة الإماراتية 73.3% من إجمالي المواطنين في الوظائف الحكومية، وتشغل حوالي 12.6% من المواطنات العاملات وظائف قيادية عليا المرتبطة باتخاذ القرار، و61.2% يشغلن الوظائف الفنية التي تشمل الطب والتدريس والصيدلة والتمريض، إلى جانب انخراطها في صفوف القوات النظامية بالقوات المسلحة والشرطة والجمارك.

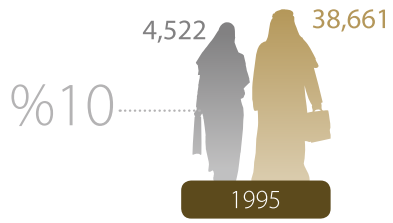

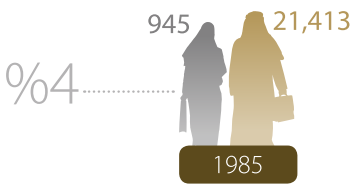

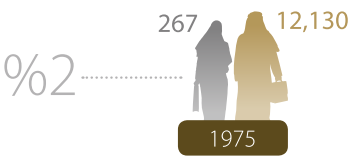

التَّنمِيَةُ الاقتِصَادِيَّةُ

الناتج المحلي الإجمالي:

شهد اقتصاد أبوظبي خلال العقود الخمسة الماضية تطورا وانتعاشا، هو الأقوى في زخمه والأوسع في قاعدته وتنوعه والأعمق في أثره وديمومته، على مستوى المنطقة، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بالأسعار الجارية أكثر من 238 مرّة خلال 45 عامًا، من 3.3 مليار درهم فقط عام 1970 إلى 778.5 مليار درهم 2015، وبمتوسط معدل التغير السنوي بلغ 17.2% خلال هذه الفترة.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي واحدا من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن الأداء الاقتصادي لبلد ما، فهو عبارة عن مجموع القيم المضافة في كافة أنشطة الاقتصاد المعني. وظلت إمارة أبوظبي طيلة السنوات الماضية تسهم بأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، فيما يشكل سكانها نحو 34% فقط من إجمالي السكان، بحسب آخر تعداد سكاني على مستوى الدولة عام 2005.

استحوذت التنمية والإصلاح الاقتصادي في إمارة أبوظبي حيزا كبيرا على اهتمامات القيادة السياسية والخطط الحكومية من أجل تحقيق الرقي والتطور واللحاق بالعالم المتقدم وتبلور شكل المسيرة التطويرية بعد فترة وجيزة من تولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله" مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي، إذ تم الإعلان عن أول خطة خمسية للمتطلبات التنموية للإمارة الفتية في نهاية ستينيات القرن الماضي.

ونتيجة لهذا الاهتمام وصلت التنمية في الإمارة إلى مراحل متقدمة جدًا وتطور الاقتصاد الوطني حتى وصل إلى مستويات عالمية من خلال امتلاكه مقومات المنافسة للعديد من الاقتصاديات إقليميًا وعالميًا. وحقق الاقتصاد المحلي موقعًا رياديًا ضمن كافة قوائم تصنيف الأداء والتنافسية والمناخ الاستثماري الأكثر تميزًا نتيجة السياسات الرشيدة للقيادة العليا والتي تسهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات العالمية وقادرة على استقطاب الشركات من كافة التخصصات ومن مختلف أنحاء العالم.

الشكل (1.2):

الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي حسب الأنشطة السلعية والخدمية بالأسعار الجارية

(مليون درهم)

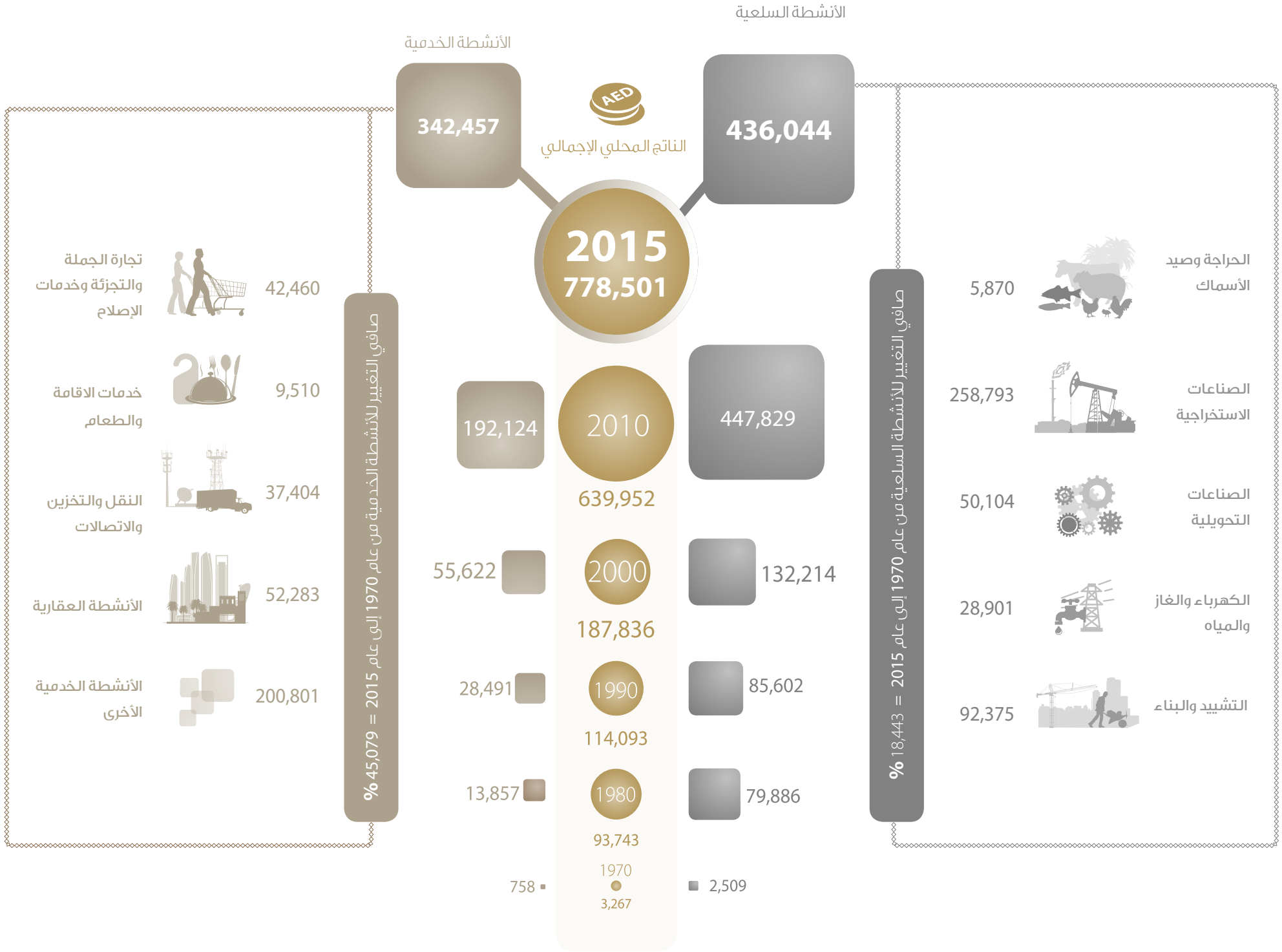

تنويع القاعدة الاقتصادية:

في ظل الجهود المكثفة التي بذلتها إمارة أبوظبي في مسيرتها التنموية وفي مختلف أوجه الاقتصاد، برزت القطاعات غير النفطية كركيزة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية ولعبت دورًا مهمًا في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بالأسعار الجارية أكثر من 446 مرّة خلال الفترة من 1970 حتى 2015، مرتفعًا من 1.1 مليار درهم فقط في 1970 إلى 502.4 مليار درهم، وأصبحت هذه القطاعات تشكل اليوم أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي.

إن أي قراءة في واقع وآفاق اقتصاد إمارة أبوظبي تؤكد على أن هذا الاقتصاد، الذي قطع أشواطًا بعيدة في النمو وأحرز درجة كبيرة من التطور والتنوع في غضون فترة قصيرة، يتحرك من قوة إلى قوة في ظل توفر إدارة حكيمة تستفيد من التجارب الماضية في سعيها إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة. وقد انعكس ذلك من خلال ما شهده اقتصاد إمارة أبوظبي في السنوات الماضية من إقامة وتبني مشاريع كبرى انطوت على رؤية عملية وقراءة دقيقة للآفاق جعلت من الاقتصاد المحلي محط أنظار المستثمرين من مختلف أنحاء العالم ونقطة مهمة لإقامة الصفقات التجارية الكبرى.

لقد عزز اقتصاد أبوظبي خلال السنوات الماضية مسيرته نحو إقامة بنية قوية قائمة على التنوع الاقتصادي والسير نحو التنمية الشاملة بعد أن أصبح الاقتصاد الأكثر ديناميكية في المنطقة، وثالث أكبر اقتصاد في المنطقة العربية. فمن اقتصاد كان يعتمد في جل نشاطاته على إنفاق القطاع العام الذي يتأثر بشكل مباشر بالإيرادات النفطية الخاضعة للتذبذب، بات الاقتصاد المحلي رديفًا لاقتصاد متنوع في أنشطته الرئيسية حتى أصبح الآن يمثل مركزًا ماليًا وتجاريًا وسياحيا إقليميًا.

وبموازاة ذلك، حقق القطاع الخاص طفرات مماثلة، وأصبح يتمتع بالعديد من المزايا النسبية التنافسية في مجال الإنتاج والتصدير، التي تؤهله للقيام بدور مستقبلي أكثر فعالية لمواجهة الظروف والمتغيرات الاقتصادية المقبلة، على الساحتين الإقليمية والعالمية. ومن هنا جاء الاهتمام بتدعيم دور القطاع الخاص في عملية التنويع الاقتصادي، من خلال الاستمرار في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم لتعميق دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، كما أصبح هناك اهتمامًا متزايدًا ببرامج التخصيص الكلي أو الجزئي للشركات الحكومية وشركات القطاع العام بما يسهم في توسيع الطاقة الاستيعابية وتخفيف الأعباء الإدارية والمالية عن أجهزة الإدارة الحكومية وتحقيق الاستخدام الأمثل للكفاءات والموارد المالية المتاحة.

الشكل (2.2):

الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي حسب الأنشطة النفطية وغير النفطية بالأسعار الجارية
(مليون درهم)

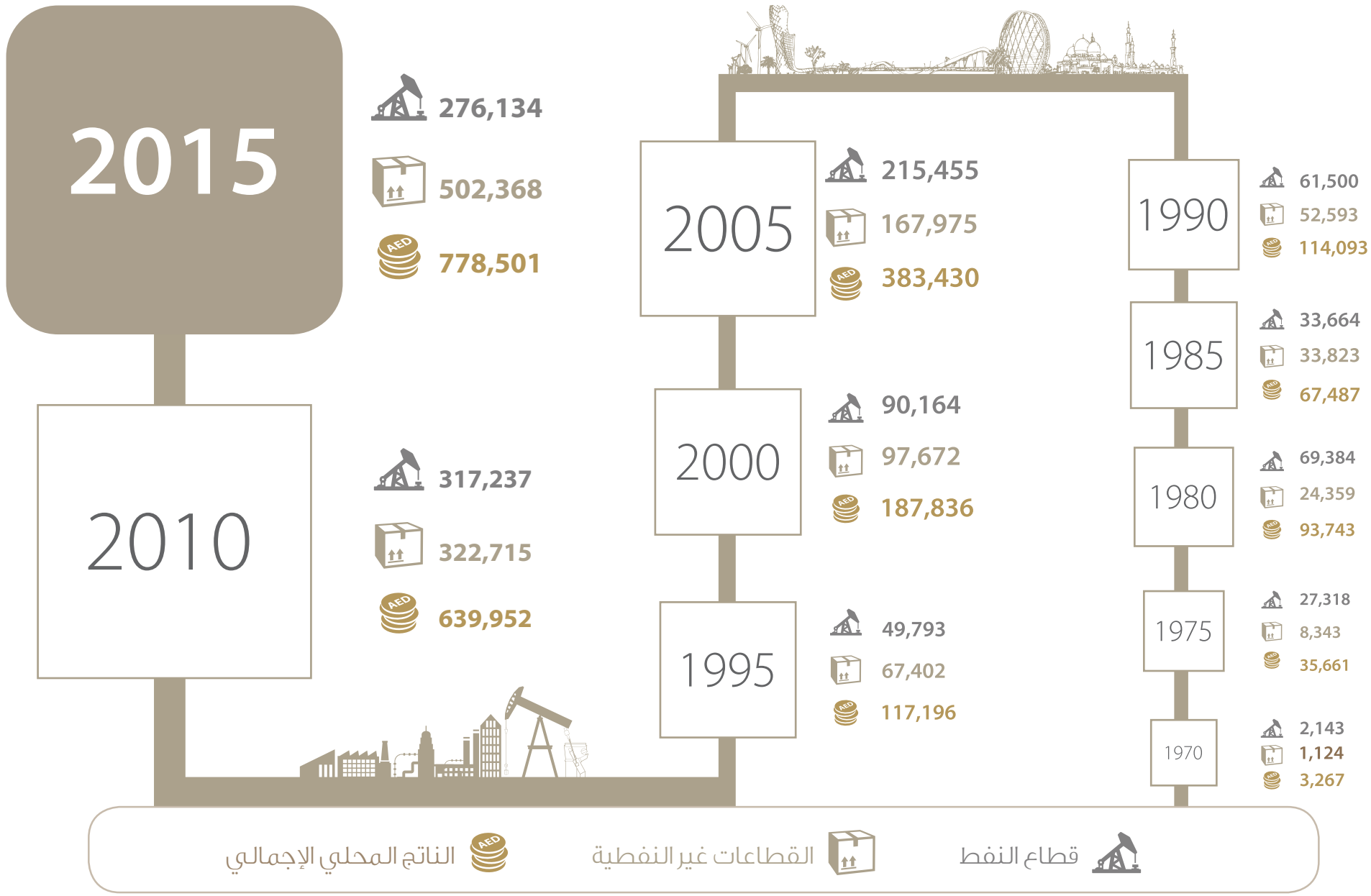

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

إن الأداء الاقتصادي على مدى السنوات الماضية يحكي قصة نجاح أبوظبي في تسخير الموارد الطبيعية لخدمة عملية تنمية مستديمة تضمن تمتع المواطنين بواحد من أعلى مستويات المعيشة في العالم وبحياة كريمة، حيث تضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أكثر من ست مرّات خلال العقود الخمسة الماضية، وارتفع هذا المعدل من 49 ألف درهم عام 1970 إلى 279.6 ألف درهم عام 2015، وتتمتع إمارة أبوظبي اليوم بثاني أعلى معدل في العالم. ومع ذلك فإن قصة النجاح الاقتصادي ليست سوى فصلا واحدا من فصول توفير العيش الكريم للمواطن والوافد ولم يكن ممكنا لولا التقدم الذي تم إحرازه في مجالات الحياة الأخرى.

"إن التنمية وسيلة، وليست غاية في حد ذاتها، وإنها وسيلة لضمان كرامة الإنسان، وتوفير متطلبات الحياة له من طعام ومسكن وتعليم ورعاية صحية واجتماعية، وفرص عمل وإنتاج"

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله"

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي الناتج المحلي مقسومًا على عدد السكان في منتصف العام. وقد أثمرت السياسات الاقتصادية الحكيمة التي انتهجتها إمارة أبوظبي عن ارتفاع غير مسبوق لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أدى بالمحصلة إلى قدرة الفرد على الاستهلاك الذي من شأنه تعزيز وضع مختلف القطاعات الاقتصادية ونموها على الدوام.

وعلى مدى الحقب والسنوات الماضية، شهدت مختلف القطاعات الاقتصادية في إمارة أبوظبي نمواً متواصلاً انعكس بشكل مباشر في ارتفاع كبير ومباشر لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصل هذا المعدل عام 2015 إلى 279.6 ألف درهم، وهو ثاني أعلى معدل على مستوى العالم. ويعود الفضل في هذا الإنجاز الاقتصادي إلى حزمة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الإمارة، وترمي إلى تنويع مصادر الدخل بتنويع القاعدة الاقتصادية، حيث أصبحت القطاعات غير النفطية تسهم بالقسط الأكبر في قيمة هذا المعدل. كما إن النمو الاقتصادي المبهر الذي شهدته إمارة أبوظبي خلال السنوات الماضية تميز بالنمو السريع للاقتصاد غير النفطي، حيث تميزت وتيرة تقليص اعتماد الاقتصاد المحلي على النفط بأنه الأسرع في المنطقة.

الشكل (3.2):

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة النفطية وغير النفطية بالأسعار الجارية
(ألف درهم)

صافي التغيير
من عام 1970
إلى عام 2015
%471

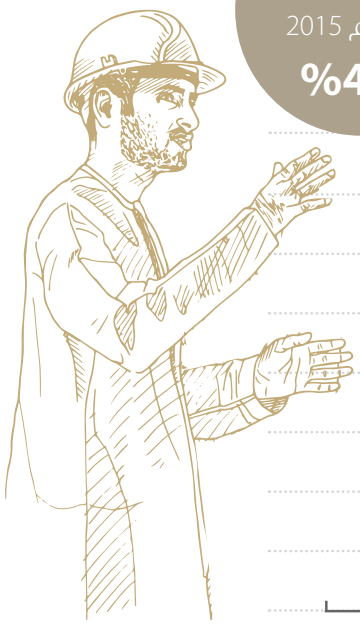

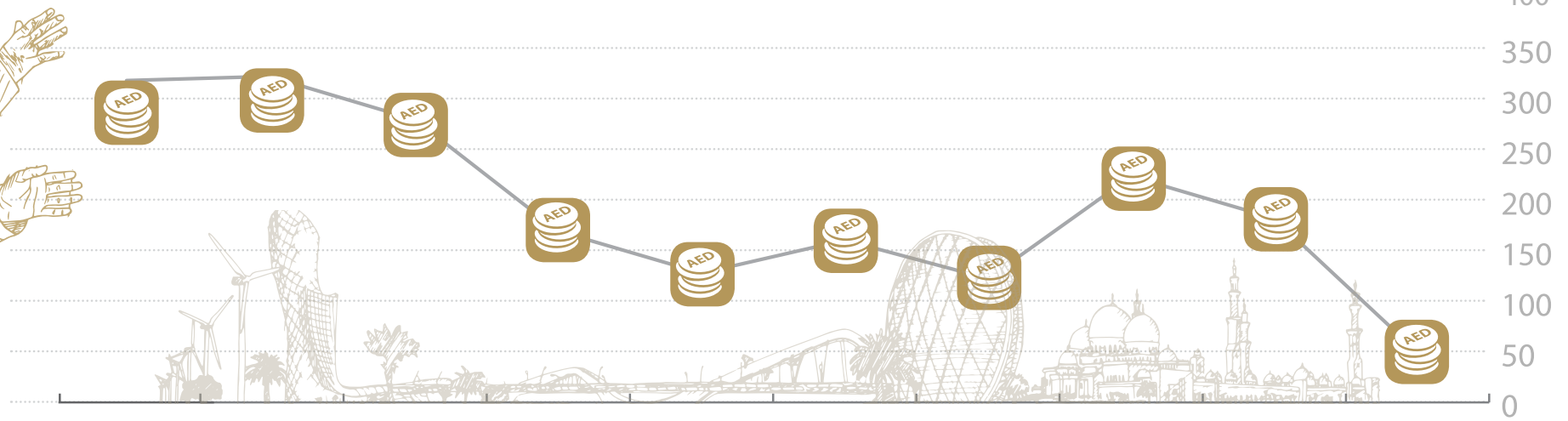

	2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970
الناتج المحلي الإجمالي	**279.6**	**305.5**	**279**	**168.8**	**127.3**	**159.9**	**121.9**	**223**	**181.4**	**49**
قطاع النفط	99.2	151.5	156.8	81.0	54.1	86.2	60.8	165.0	139.0	32.1
القطاعات غير النفطية	180.4	154.1	122.2	87.8	73.2	73.7	61.1	57.9	42.4	16.9

التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

شهدت التجارة الخارجية السلعية لإمارة أبوظبي خلال العقود الخمسة الماضية تغيرات كبرى، جغرافياً وهيكلياً، حيث تضاعف حجمها بالأسعار الجارية 150 مرّة، من 2.362 مليار درهم عام 1970 إلى 354.18 مليار درهم 2015، بينما تضاعف حجم الصادرات بالأسعار الجارية نحو 117 مرّة، من 2.009 مليار درهم عام 1970 إلى 234.86 مليار درهم 2015.

تـؤدي التجـارة الخارجية إلى الاسـتخدام الأمثـل والتخصص الكفء للمـوارد الاقتصادية مـن خـلال توجيـه عنصر العمـل ورأس المـال المحليين إلـى فروع وأنشـطة القطاعات الاقتصاديـة التـي تتمتـع بميـزة نسـبية وقـدرات تنافسـية، وتمكيـن إمـارة أبـوظبـي من الحصـول علـى كميـات أكبـر من الـواردات بمختلـف أنواعها فـي مقابل مـا تصدره من سلع وخدمات، وتشجيع وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي، وتطبيق الأساليب الحديثة فـي إنتاج السـلع التصديرية، الأمر الذي يؤدي في مجمله إلـى تعزيز القاعدة الاقتصادية وزيادة كبيرة ومستمرة في معدل النمو.

ارتفع إجمالي التجارة الخارجية لإمارة أبوظبي من حيث القيمة بنسبة 14,897% من 2.362 مليار درهم عام 1970 إلى 354.18 مليار درهم في عام 2015، بينما ارتفع حجم الصادرات بالأسعار الجارية بنحو 11,588% من 2.009 مليار درهم إلى 234.86 مليار درهم، بينما ارتفعت قيمة الواردات من 352 مليون درهم عام 1970 إلى 119.328 مليار درهم عام 2015 وبنسبة 33,762% خلال الفترة نفسها.

وتشير بيانات التجارة الخارجية السلعية لإمارة أبوظبي وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلى اتجاهات انفتاح الإمارة على العالم الخارجي، خاصة أن الميزان التجاري هو من الدعائم الرئيسة للمركز المالي لإمارة أبوظبي الذي يتميز بوجود فائض بشكل دائم ومستمر. وكمتوسط عام خلال الفترة (1970–2015)، مثلت الصادرات نحو 49.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما شكلت الواردات وفائض الميزان التجاري السلعي 11.8% و37.8% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

ويبين الشكل أدناه أهمية التجارة الخارجية لإمارة أبوظبي، حيث يظهر جليا النسبة العالية للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي والتي تراوحت ما بين 43.1% في عام 1990 ونحو 76.5% في عام 1974. وهذه النسب العالية للتجارة الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للإمارة تجعل من إمارة أبوظبي نموذجًا فريدًا لاقتصادات التصدير، حيث يعتمد مستوى النشاط الاقتصادي فيها على الأحوال السائدة في أسواق صادراتها من جهة وعلى استيراداتها من جهة أخرى.

الشكل (4.2):

الصادرات والواردات السلعية لإمارة أبوظبي بالأسعار الجارية
(مليون درهم)

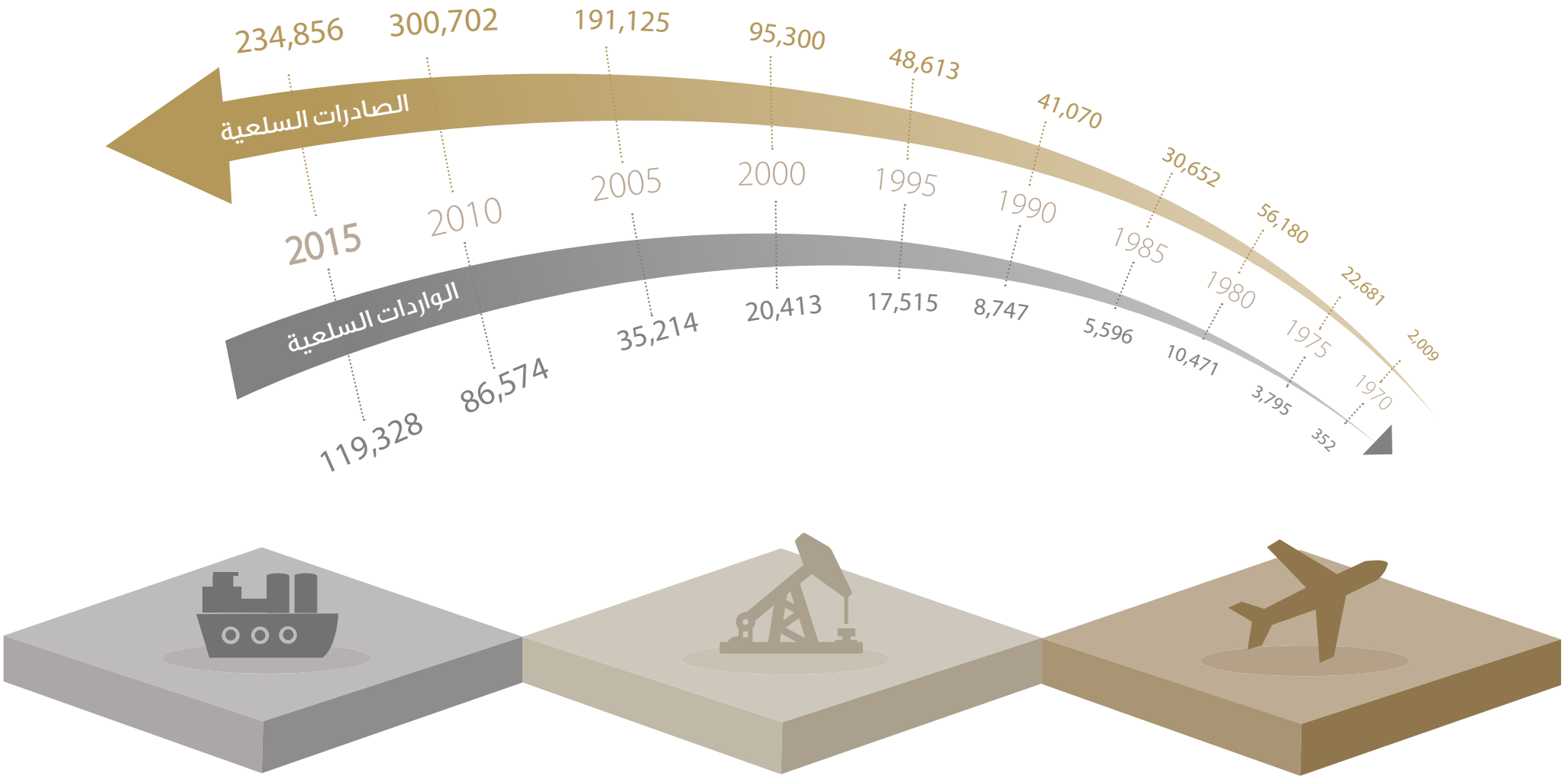

* تقديرات أولية لعام 2015

فائض الميزان التجاري السلعي:

كان لا بد للتحولات الكبرى التي شهدها الاقتصاد المحلي أن تنعكس بصورة ملحوظة على صعيد التجارة الخارجية وحجم الصادرات والمستوردات، وهذا بدوره ما أدى إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري وبمعدلات نمو قياسية، والأمر المثير للإعجاب أن الميزان التجاري لإمارة أبوظبي لم يسجل عجزًا أبدًا منذ بداية التعاملات مع الأسواق الخارجية وحتى اللحظة.

تحتل التجارة الخارجية في إمارة أبوظبي مركزا مهما لأنها تلعب دورا رئيسيا في موازنة العرض والطلب عن طريق تبادل الفائض من السلع المحلية (خاصة النفط) بمجموعة من السلع التي تحتاجها الإمارة. وبما أن اقتصاد أبوظبي ظل لفترة طويلة يتميز بعدم التنوع في إنتاجه السلعي، حيث يكون الاعتماد بشكل كبير على عائدات النفط، يتصف الطلب على السلع الأجنبية بالتنوع الشديد، حيث تعتمد الإمارة في سد احتياجاتها من معظم السلع على الاستيراد من الخارج. وتلعب الواردات دورا مهما في اقتصاد إمارة أبوظبي، إذ أن الظروف الاقتصادية والسكانية التي تعيشها الإمارة والجهود المبذولة في التنمية الشاملة فيها قد انعكست في النمو الكبير في معدلات الاستيراد من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المختلفة لعملية التنمية.

من أهم ما يميز الميزان التجاري السلعي لإمارة أبوظبي خلال الفترة من 1965 – 2015 هو وجود فائض كبير طيلة العقود الخمسة الماضية، وحتى في الفترات التي شهدت تراجعًا في أسعار النفط الخام وإنتاجه وتصديره، حيث بلغ مجموع صادرات الإمارة خلال العقود الماضية ما يقرب من خمسة أضعاف وارداتها خلال الفترة نفسها، كما شكل الفائض التجاري نسبته 62% في المتوسط من إجمالي التجارة الخارجية السلعية. وقد أسهم هذا الفائض في تعزيز وضع ميزان المدفوعات لدولة الامارات العربية المتحدة واستقراره. ولا شك إن وجود هذا الفائض الكبير في الميزان التجاري، يعد أهم الدعائم الرئيسية لقدرة الاقتصاد المحلي على تلبية متطلبات التنمية.

واستمرت إمارة أبوظبي في الانفتاح على الاقتصاد العالمي وزيادة حركة التجارة الخارجية من خلال زيادة درجة الاعتماد المتبادل، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للصادرات السلعية خلال الفترة من 1970 – 2015 نحو 18%، مقابل متوسط معدل نمو سنوي للواردات السلعية خلال الفترة نفسها بنحو 16%، مما أدى إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري متزايد بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 20.6% خلال الفترة نفسها.

الشكل (5.2):

فائض الميزان التجاري السلعي لإمارة أبوظبي
(مليون درهم بالأسعار الجارية)

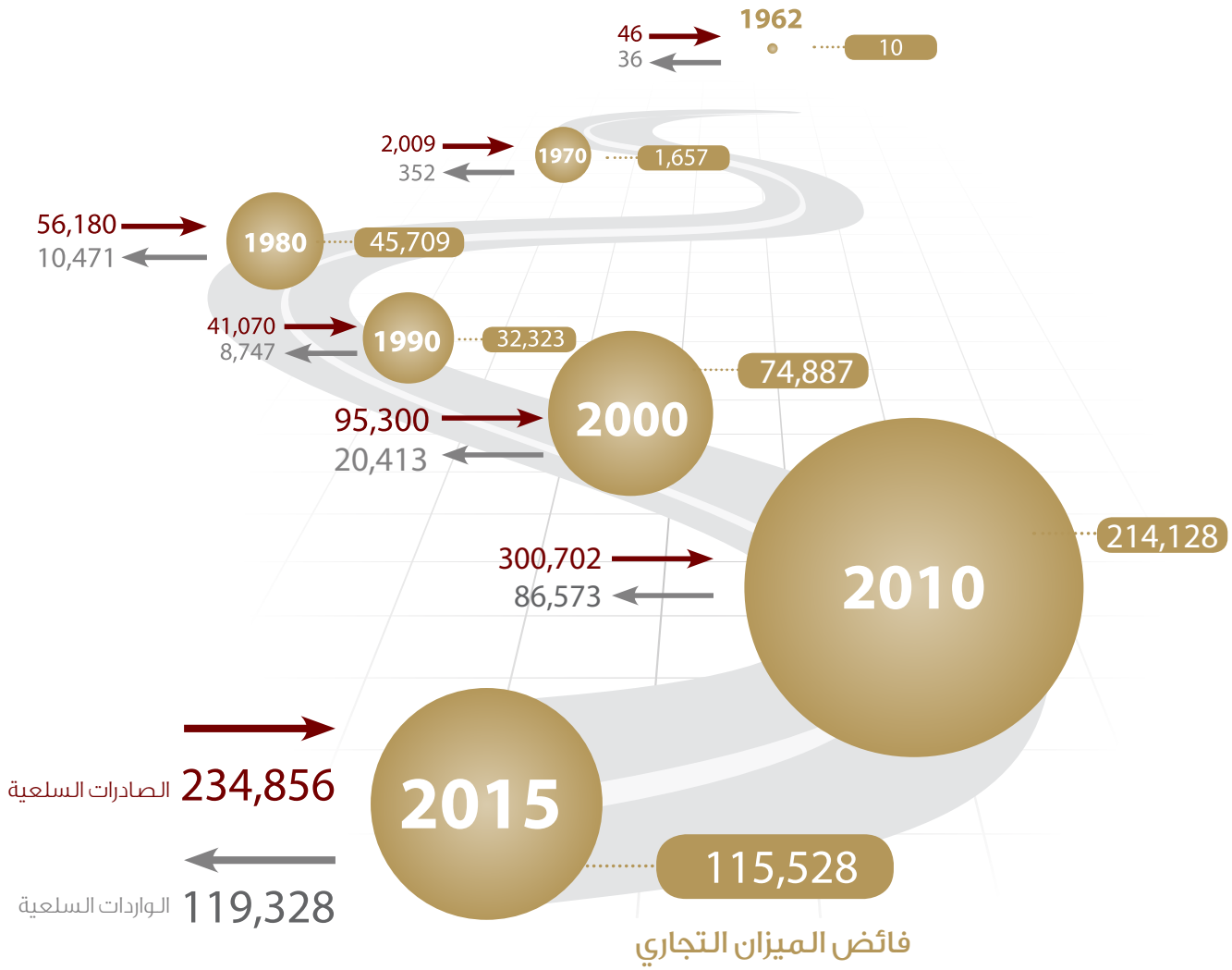

* تقديرات أولية لعام 2015

النفط والغاز الطبيعي:

في يوليو 1962 وصلت إلى أسواق النفط العالمية أول شحنة من نفط أبوظبي، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن ظل قطاع النفط يمثل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإمارة، رغم أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ظلت تتراجع تدريجيا من أكثر من 70% تقريبا خلال النصف الأول من عقد السبعينيات إلى أقل من 50% حاليًا، في ظل انخفاض أسعار النفط وسياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها إمارة أبوظبي.

بدأت أولى المحاولات للتنقيب عن النفط في إمارة أبوظبي في 11 يناير 1939، بعدها بفترة قصيرة بدأت إرهاصات الحرب العالمية الثانية حيث تباطأت عمليات التنقيب طيلة سنوات الحرب. وبانتهاء الحرب عادت عمليات التنقيب في الإمارة عام 1947 ولكن كل التجارب التي أجريت كانت تؤكد عدم الجدوى الاقتصادية لاستخراج النفط لارتفاع تكلفة الاستخراج وانخفاض أسعار النفط في ذلك الوقت. واستمر هذا الوضع حتى عام 1959، حيث تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في حقل مربان.

أبحرت أول سفينة محمّلة بالنفط من جزيرة "داس" في إمارة أبوظبي أواخر يوليو عام 1962، لتكون بذلك بداية التطور الكبير والتنمية الشاملة والمستمرة التي ظلت تشهدها الإمارة منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم. وخلال العقود الخمسة الماضية ظل الأداء الاقتصادي في الإمارة يمثل انعكاسًا مباشرًا لتطورات قطاع النفط الخام، ليس فقط لأن مبيعات النفط تشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي، ولكن أيضا باعتبار النفط محركًا أساسيًا للقطاعات غير النفطية، من خلال ما تنفقه الإمارة على دعم هذه القطاعات.

منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، ظل قطاع النفط في الإمارة يشكل الدعامة الأساسية للاقتصاد المحلي، والمصدر الرئيسي للدخل القومي، وسيبقى كذلك لسنوات عديدة مقبلة، حيث تحتل أبوظبي المرتبة السادسة عالميًا من حيث حجم الاحتياطي العالمي، إذ يقدر الاحتياطي المؤكد من نفط أبوظبي بنحو 92 مليار برميل حاليًا، وهو ما يعادل 6% من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، بينما يشكل إنتاجها الحالي أكثر من 9% من إجمالي ناتج منظمة "أوبك"، وبذلك فإن بإمكان إمارة أبوظبي أن تواصل إنتاجها من النفط لمدة تتجاوز 100 عاما من الآن، حسب معدلات الإنتاج الحالية. ورغم كل ذلك، يظل الدور الأكثر أهمية في مسيرة التنمية التي تشهدها البلاد، ليس هو النفط في حد ذاته، وإنما القيادة الرشيدة التي أدارت وتدير موارد النفط وتوظفها لمصلحة الشعب ورفاهيته.

الشكل (6.2):

متوسط إنتاج النفط الخام وتصديره في إمارة أبوظبي
(الف برميل / يوم)

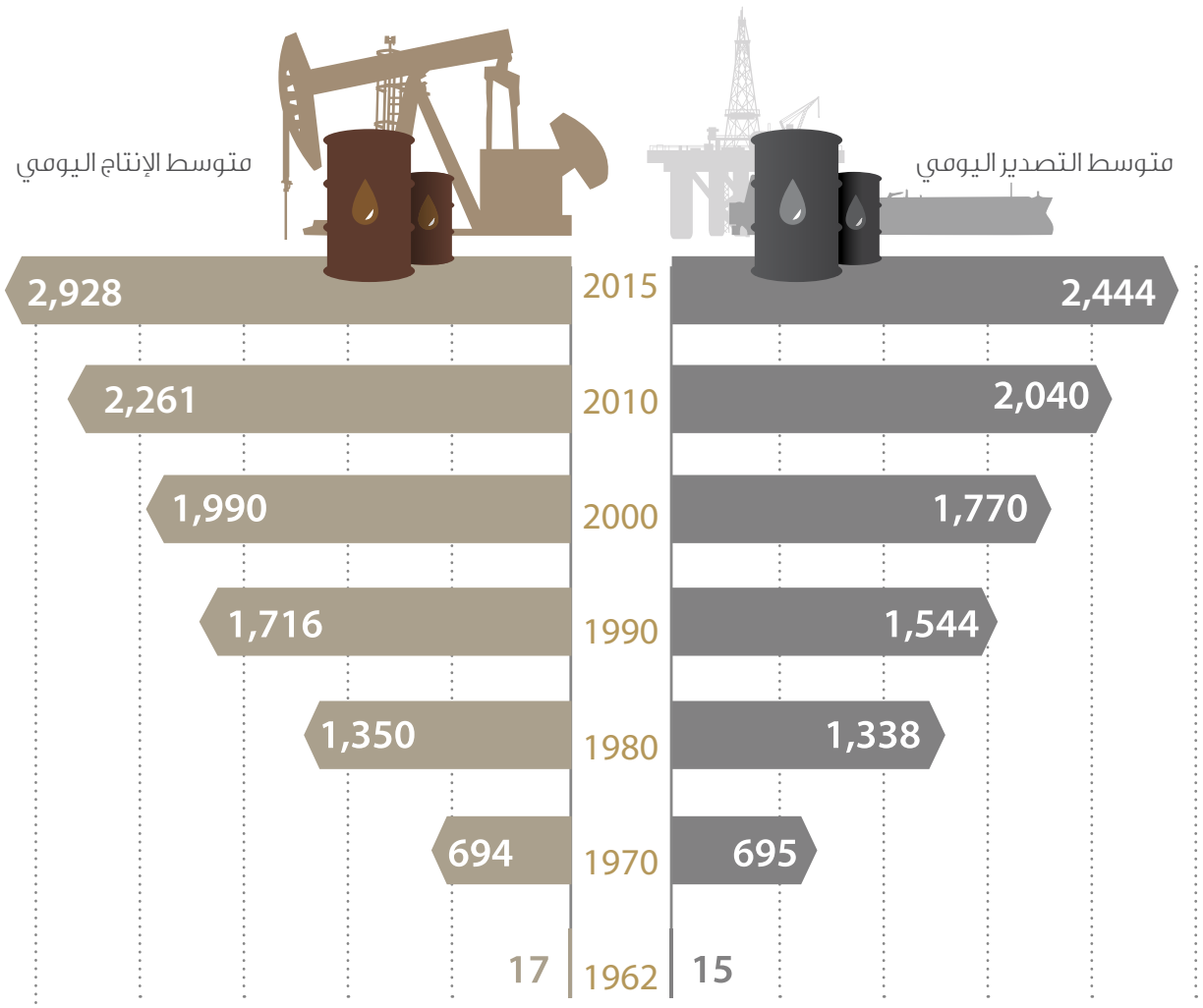

تابع.. النفط والغاز الطبيعي:

تمتلك إمارة أبوظبي نحو 212 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ما يضعها في الترتيب السابع عالميا من حيث الاحتياطي المؤكد، حيث تعتبر مكامن غاز الخف الطبيعي غير المصاحب المتواجدة تحت حقلي أم الشيف وأبو البخوش من أكبر احتياطات الغاز في العالم. وتنتج إمارة أبوظبي نحو 4847 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميًا يستحوذ الاستهلاك المحلي الجزء الأكبر منها.

لا تقل أهمية الغاز الطبيعي عن النفط الخام كمصدر من مصادر الطاقة وكمادة أولية للعديد من الصناعات. وقد زاد إنتاج الغاز الطبيعي من الحقول الرئيسية العاملة في أبو ظبي بصورة ملحوظة، حيث تنتج إمارة أبو ظبي الغاز من جميع الحقول المنتجة للبترول سواء البحرية أو البرية، وتضطلع بدور تصنيع الغاز في أبو ظبي عدد من شركات الغاز.

والغاز الطبيعي هو عبارة عن مواد هيدروكربونية في صورتها الغازية، والتي يشكل النفط صورتها السائلة، وتوجد معه في معظم حقول النفط، وتنتج معه وتسمى الغاز المصاحب، كما أن الغاز الطبيعي قد يوجد في حقول مستقلة عن حقول النفط ويسمى الغاز غير المصاحب. وبهدف الاستفادة من هذه الثورة الوطنية فقد تم تنفيذ عدد من المشروعات لتسييل الغاز، في جزيرة داس والرويس. ويستخدم الغاز الطبيعي حاليًا ضمن نمطين: الأول تسييله وتصديره للخارج، والثاني توجيه جزء منه نحو الصناعات البتروكيمياوية بتحويل الغاز إلى أمونيا جافة ثم إلى يوريا تستعمل سمادًا، ولقد كانت نتائج استغلال هذه الثروة على الاقتصاد المحلي واضحة، بالإضافة إلى الاستخدامات المحلية لهذه الثروة كطاقة ومادة أولية للعديد من الصناعات.

وقد شكل الاستهلاك المحلي المتزايد للغاز لأغراض توليد الطاقة الكهربائية وصناعة البتروكيماويات المتنامية حوافز مشجعة لإمارة أبوظبي كي تزيد من استخدامها للغاز الطبيعي، حيث شكل الاستهلاك المحلي أكثر من 90% من إجمالي الإنتاج خلال العقد الماضي، مقارنة مع 16% فقط خلال عقد السبعينيات. كما أن تطوير حقول الغاز الطبيعي أدى إلى ارتفاع إنتاج وتصدير المكثفات التي لا تخضع لحصص منظمة "أوبك"، علمًا بأن صادرات الغاز تشكل مصدرًا أكثر استقرارًا للإيرادات النفطية، حيث أن الكمية تثبت على أساس فترة تعاقدية، بينما تكون أسعاره أقل تعرضًا للتغيير.

الشكل (7.2):

متوسط انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في إمارة أبوظبي

(مليون قدم مكعب/ يوم)

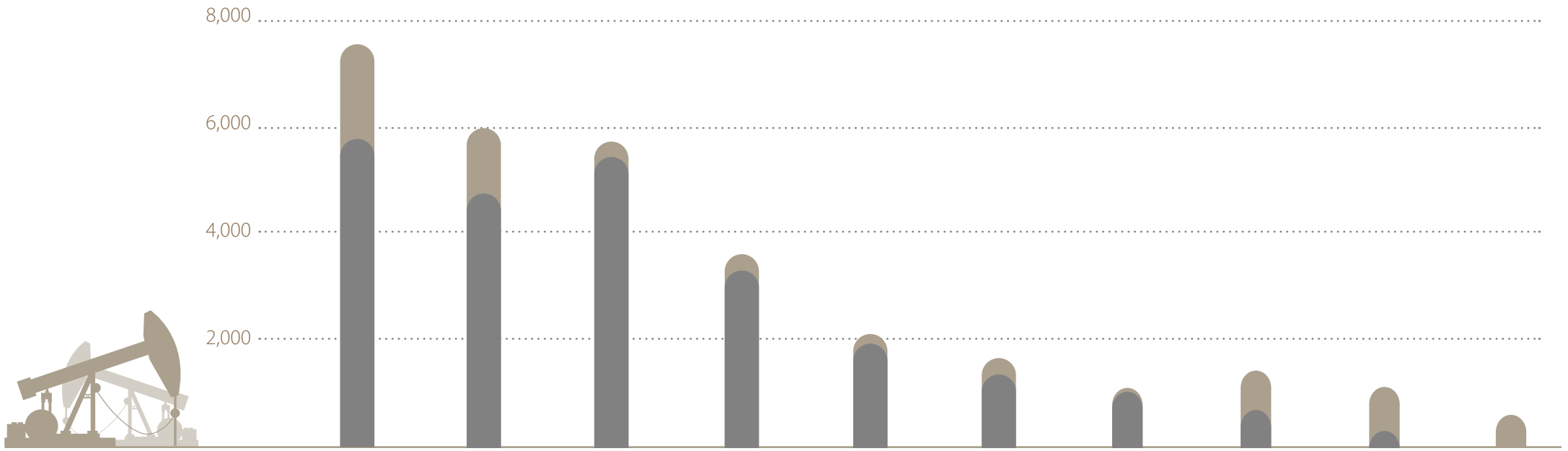

	2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970
متوسط الإنتاج اليومي	**7,490**	5,956	5,670	3,454	2,093	1,684	1,279	1,434	1,200	729
متوسط الاستخدام اليومي	**5,833**	4,445	5,216	3,178	1,946	1,424	1,202	700	209	3.6

الصناعة التحويلية:

حقق القطاع الصناعي في إمارة أبوظبي نهضة كبرى تمثلت في زيادة عدد المنشآت الصناعية واستثماراتها في مختلف المجالات، فضلا عن دخول الإمارة في مشاريع صناعية كبرى مشتركة مع العديد من المؤسسات العالمية وإقامة مناطق صناعية ضخمة وحديثة لجذب مزيد من الاستثمارات إلى القطاع الصناعي، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع من 10.4 مليون درهم عام 1970 إلى 52.6 مليار درهم عام 2015، بينما ارتفع حجم الاستثمارات الثابتة من 8.6 مليون درهم إلى 12.9 مليار درهم خلال الفترة نفسها، الأمر الذي أسهم في أن يلعب هذا القطاع دورا محوريا متزايدا في تنويع وتطوير القاعدة الاقتصادية والإنتاجية ومصادر الدخل.

تعد الصناعات التحويلية واحدة من الأنشطة الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية في إمارة أبوظبي. وتولي خطة التنمية الاقتصادية طويلة الأمد عناية خاصة لتطوير القطاع الصناعي بمختلف جوانبه، مع الحفاظ في الوقت ذاته على إيلاء العناية القصوى للقطاع النفطي تحديدًا باعتباره المساهم الأبرز في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للإمارة. كما شهدت السنوات الماضية قيام الأجهزة المعنية بتنفيذ البرامج المتعلقة بالتوسع الكبير في النشاط الصناعي من خلال إقامة العديد من الصناعات المتطورة في مختلف الأنشطة الصناعية.

وتمكنت أمارة أبوظبي من وضع قاعدة صلبة لانطلاقة كبرى للإنتاج الصناعي يمكن توسيعها وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع الحيوي في اقتصاد الإمارة، خاصة وإن الجهات المعنية في الإمارة لديها الرغبة الجادة في مواصلة الدعم وتشجيع هذه القطاعات من خلال إصدار المزيد من القوانين الداعمة والمحفزة للتنمية الصناعية والاهتمام المتزايد بنوعية المنتجات الصناعية. وتعد صناعات الألمنيوم والحديد والصلب والزجاج والمعادن والبلاستيك والصناعات البتروكيماوية من بعض الصناعات الثقيلة التي تم تحديدها كمجالات قادرة على دفع عجلة النمو في قطاع الصناعة.

تلعب الصناعة دورا مهما في الهيكل الاقتصادي لإمارة أبوظبي باعتبارها أحد المحاور الرئيسية التي ترتكز عليه وتتشابك معه معظم فروع الإنتاج الأخرى، كما أنها أهم مصادر تنويع الدخل القومي بحكم تعدد مجالات أنشطتها وسعة طاقاتها الاستيعابية للموارد الطبيعية والموارد البشرية بتخصصاتها المختلفة. لذا فإن التوجه إلى تأسيس قاعدة صناعية متطورة يتصدر قائمة أولويات خطط وبرامج التنمية.

وبفضل المجهود الكبير الذي بذل خلال السنوات الماضية لتنمية وتطوير قطاع الصناعات التحويلة، باعتباره العمود الفقري لخطة تنويع القاعدة الاقتصادية في إمارة أبوظبي، فقد شكلت الصناعات التحويلية نحو 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي، و 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2015 وقفزت القيمة المضافة لهذا القطاع من 10.4 مليون درهم عام 1970 إلى 52.6 مليار درهم عام 2015، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 79% خلال هذه الفترة، كما شهد القطاع الصناعي طفرة كبيرة في معدل نمو المنشآت الصناعية خلال هذه الفترة، واستطاعت إمارة أبوظبي أن تحقق طفرة غير مسبوقة في معدل نمو الاستثمار والتشغيل بهذا القطاع خلال هذه الفترة، حيث ارتفع حجم الاستثمارات الثابتة في نشاط الصناعة من 8.6 مليون درهم عام 1970 إلى 12.9 مليار درهم عام 2015.

الشكل (8.2):

القيمة المضافة وتكوين رأس المال الثابت في نشاط الصناعة
((مليون درهم بالأسعار الجارية)

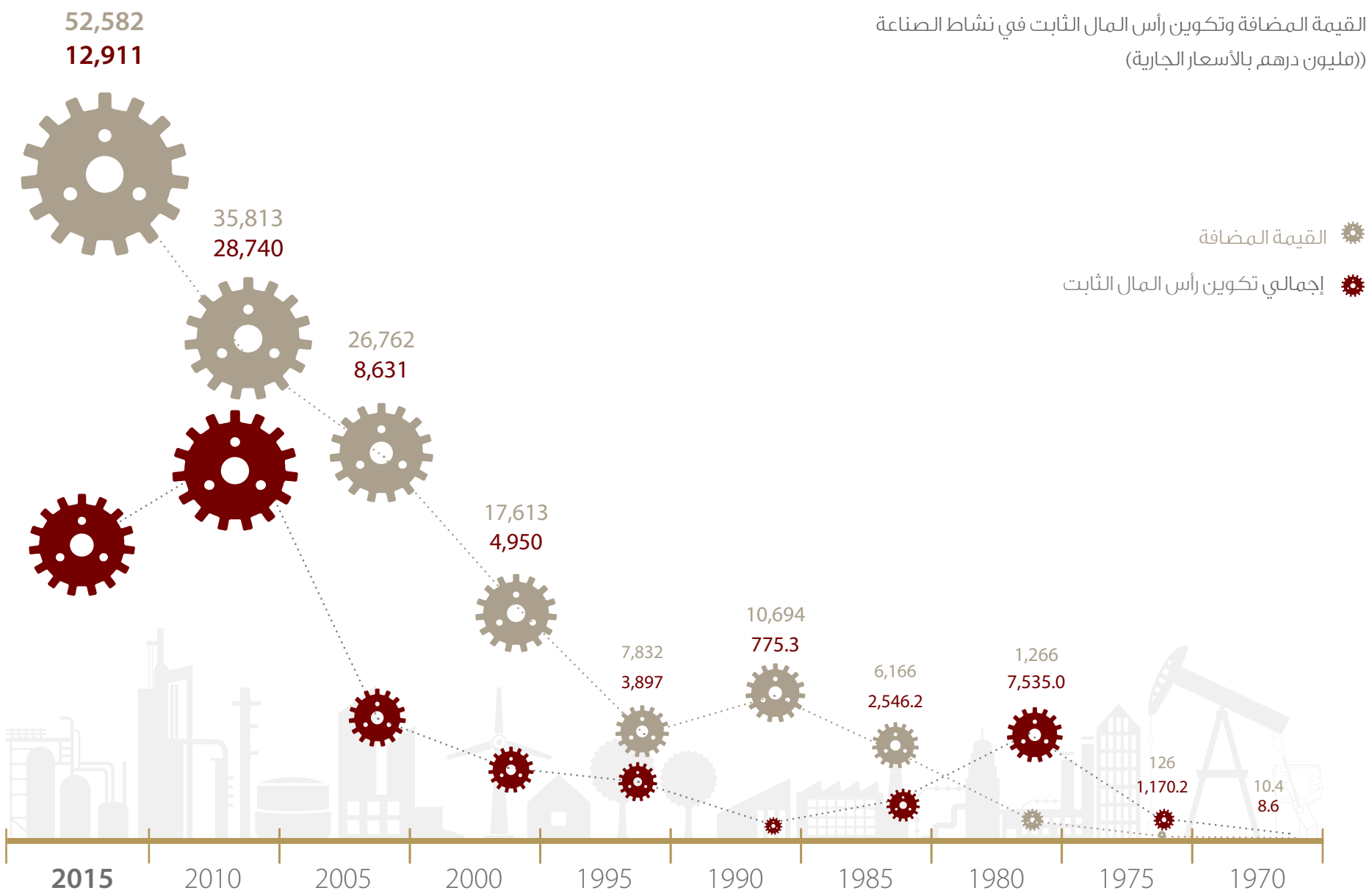

الاستثمار:

تميزت إمارة أبوظبي خلال السنوات الأخيرة بتجربة استثمارية جعلتها مقصدا للشركات العالمية الكبرى، حيث تناغمت السياسات الحكومية مع جهود القطاع الخاص في ظل التوجهات والسياسات الحكومية الرشيدة وتعزيز أواصر هذه الشراكة. وخلال العقود الخمسة الماضية تضاعف عدد الرخص التجارية المسجلة بنحو 43 مرة من 1947 رخصة عام 1970 إلى 84,620 رخصة عام 2015، كما شهدت هذه الرخص تطورا نوعيا مماثلا خلال هذه الفترة.

يمثل الاستثمار أهمية بالغة في دفع الحركة الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة وزيادة الطاقة الإنتاجية. وخلال العقود الخمسة الماضية قامت إمارة أبوظبي بوضع العديد من خطط وبرامج التنمية الشاملة من أجل تشجيع الاستثمار في شتى المجالات وتحفيز المدخرات الوطنية للاستثمار في استغلال الموارد والثروات الوطنية، حيث عملت على إقامة الهياكل والأجهزة والبنية التحتية اللازمة التي تعزز النشاط الاقتصادي بصفة عامة وتشجع رجال الأعمال والمستثمرين على ارتياد مجالات استثمارية تسهم في دفع عملية التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق ميزة نسبية عالية في جودة الإنتاج والمنافسة في الأسواق العالمية.

وفي ظل تحولات هيكلية كبرى يشهدها الاقتصاد المحلي، تم إطلاق عدد من المبادرات المهمة التي تركز على التنمية الاقتصادية وتدعم أنشطة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. وتتمثل أهم ملامح خطة أبوظبي المستقبلية في تعظيم فعالية الأداء الاقتصادي من خلال التوظيف الأمثل للموارد المادية المتاحة لتحقيق التوازن الهيكلي في قطاعات الاقتصاد المحلي لصالح التنوع الإنتاجي وزيادة الإنتاجية وترقية الخدمات وجودتها، وبناء ورفع مستوى أداء البنى المؤسسية والقانونية والإجرائية المنظمة للحركة الاقتصادية ترسيخاً للانفتاح والشفافية، ودفع القطاع الخاص لموقع متقدم في قيادة التنمية الشاملة وتمكينه من الإسهام في كل الأنشطة الاقتصادية، وتسهيل وتحفيز شراكات القطاع الخاص المحلي مع الأجنبي.

وقد ظهر تأثير كل تلك التطورات في زيادة عدد الرخص التجارية المسجلة الذي تضاعف بنحو 50 مرة خلال العقود الخمس الماضية، من 1947 رخصة عام 1970 إلى 96381 رخصة عام 2015، كما شهدت هذه الرخص تطورا نوعيا مماثلا خلال هذه الفترة. وبفضل بيئة الأعمال والفوائض المالية والبنية التحتية المتطورة والاستقرار السياسي والأمني، تحولت إمارة أبوظبي إلى وجهة تتسابق كبريات الشركات العالمية إلى إيجاد موطئ قدم لها في ربوعها، إذ أدى استكمال مسيرة التنمية بالإمارة إلى التوجه نحو السياسة الاستثمارية.

الشكل (9.2):

عدد الرخص التجارية المسجلة حسب المنطقة

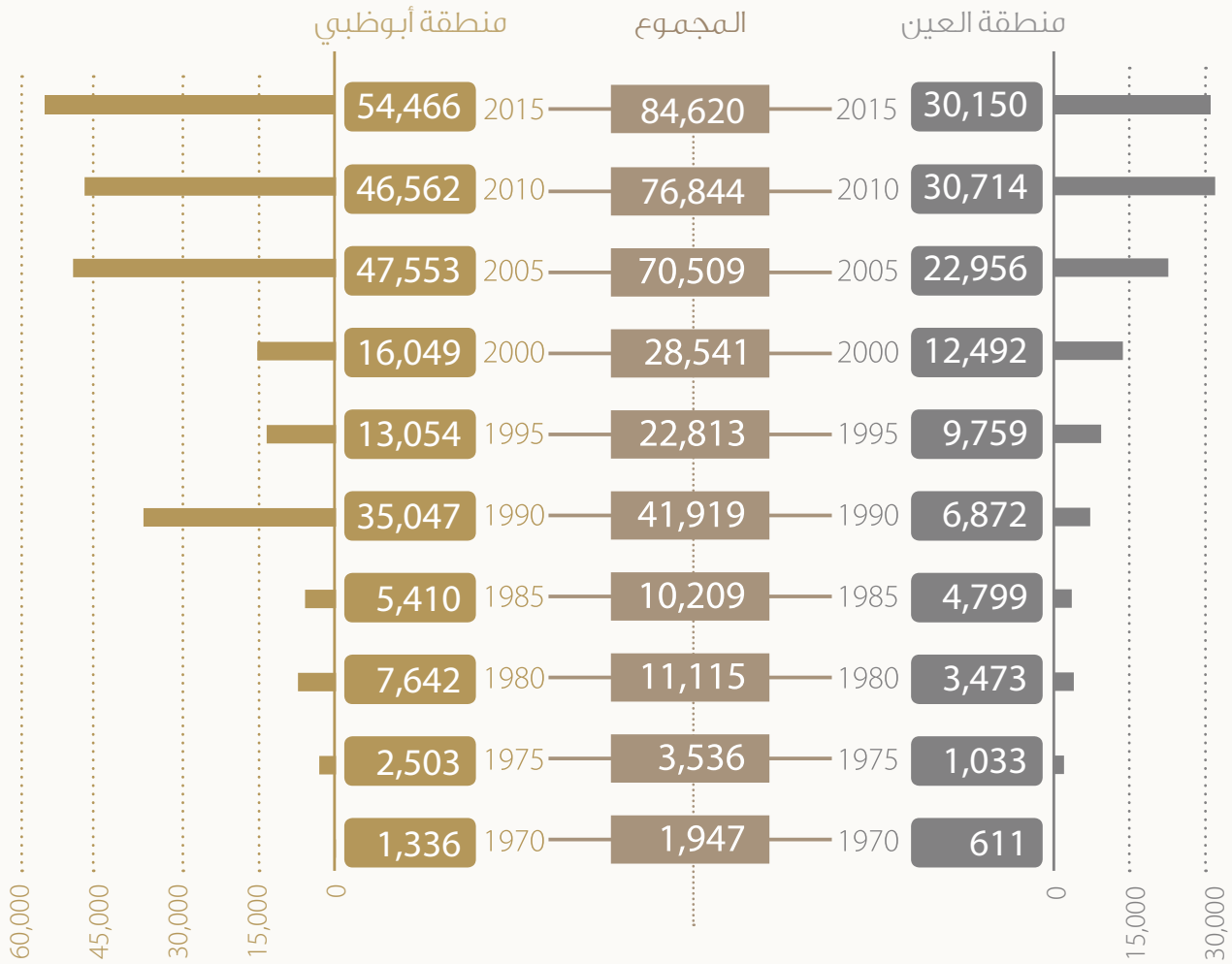

%4,246
صافي التغيير
من عام 1970 إلى
عام 2015

تابع.. الاستثمار:

لقد تبنت إمارة أبوظبي خلال السنوات الماضية مجموعة من الخطط والاستراتيجيات التي رسمت دورًا متعاظمًا للاستثمارات المحلية والأجنبية في مشروعات التنمية بمختلف أحجامها وأنواعها، حيث انعكس ذلك بشكل مباشر على حجم الاستثمارات الثابتة التي تضاعف 314 مرة بالأسعار الجارية، من 565 مليون درهم عام 1970 إلى 177.4 مليار درهم 2015.

تميزت مسارات التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي خلال السنوات الماضية بتوجيه استثمارات ضخمة نحو أنشطة سلعية وخدمية وصولاً إلى تنويع مصادر الدخل القومي وإيجاد قاعدة إنتاجية تكون دعامة في عمليات التمويل. وقد ارتفع حجم الاستثمارات الثابتة من 565 مليون درهم عام 1970 إلى 177.4 مليار درهم عام 2015، حيث استحوذت الأنشطة السلعية على 40.8% من هذه الاستثمارات بينما استوعب نشاط الخدمات 40.8%.

وقد نجحت حكومة أبوظبي في توسيع قاعدة المشاركة للقطاع الخاص في العمليات التنموية الإنتاجية، وتوفير الخدمات التي تسهم في نمو النشاط الاقتصادي وذلك لإعطاء الدور المناسب الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في المرحلة التي تتطلب دعمه وفقًا للتوجهات الحالية. كما أن الخطط والاستراتيجيات التي تبنتها إمارة أبوظبي مؤخرًا، خاصة رؤية أبوظبي 2030، فإنها ترسم دورًا متعاظمًا للاستثمارات المحلية والأجنبية في مشروعات التنمية المستقبلية بمختلف أحجامها وأنواعها.

وفيما يتصل ببيئة الأعمال القائمة، هناك العديد من المقومات والعوامل التي تشكل في مجملها المكونات الأساسية لبيئة جيدة تسهم بشكل فعال في بناء قاعدة اقتصادية عريضة ومتنوعة. ويمكن القول أن هذه البيئة خدمت إمارة أبوظبي إلى حد بعيد، وأن التقدم والازدهار الحاليين هما إلى حد كبير نتاج هذه البيئة. فهناك عددا من المميزات التي تجعل من المناخ الاستثماري في إمارة أبوظبي مناخا مثاليا، منها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والبنية التحتية المتطورة، والموارد البشرية المؤهلة، والعديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والإقليمية والدولية التي تسهل انسياب رؤوس الأموال والبضائع بينها وبين هذه الدول، ومناطق حرة ومدن صناعية تحفيز وتشجع الاستثمار الأجنبي والمحلي، ومحدودية الضرائب حيث لا تفرض الإمارة ضرائب أو تفرض بعض الضرائب ولكن بنسبة متدنية جدًا، ووجود مصادر رخيصة للطاقة حيث يعتبر النفط المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، واستغلال أمثل للفوائض المالية الناتجة من عائدات النفط، كما يتوفر في إمارة أبوظبي شبكة متطورة من المؤسسات المالية اللازمة لتسهيل انسياب رؤوس الأموال ولخدمة المستثمرين المواطنين والأجانب.

الشكل (10.2):

تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة السلعية والخدمية بالأسعار الجارية

(مليون درهم)

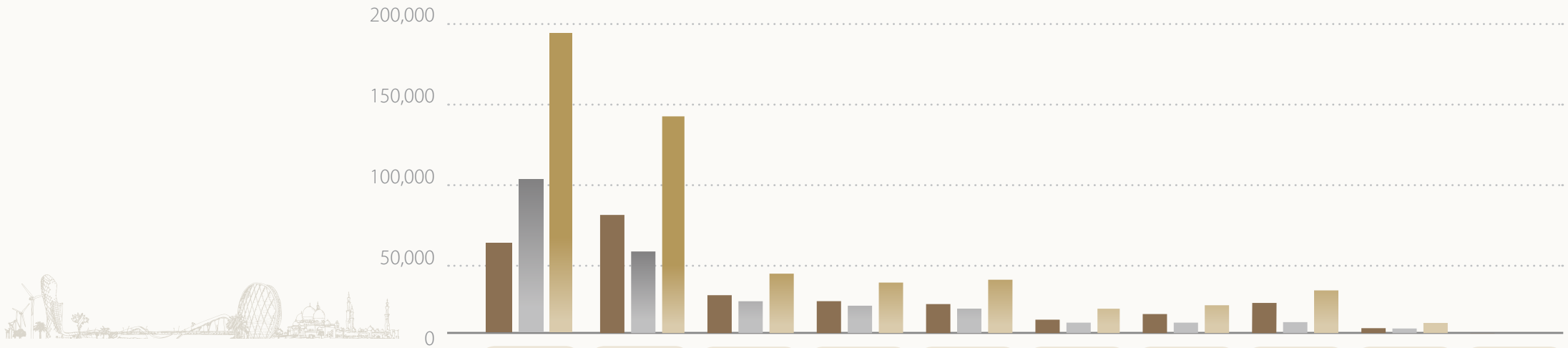

	2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970
الأنشطة السلعية	72,404	80,118	24,262	15,449	14,657	5,476	7,917	13,868	2,784	331
الأنشطة الخدمية	105,004	62,734	23,016	12,533	12,657	5,082	5,392	5,412	2,392	234
إجمالي رأس المال الثابت	177,408	142,852	47,278	27,982	27,314	10,557	13,309	19,280	5,176	565

تطورات الأسعار:

شهدت إمارة أبوظبي خلال العقود الأربعة الماضية استقرارا نسبيًا في الأسعار، حيث لم يتجاوز متوسط معدلات التضخم خلال هذه الفترة 5%. وقد بلغ معدل التضخم أعلى مستوى له في عام 2008 حيث وصل إلى 14.9%، بينما بلغ أقل مستوياته في السنة التالية مباشرة عندما وصل إلى 0.8%، وكان ذلك بسبب جملة من الإجراءات المباشرة التي اتخذتها حكومة أبوظبي لتحقيق الاستقرار في الأسعار، كما جاء هذه الانخفاض أيضا كأحد الانعكاسات الإيجابية للأزمة المالية العالمية.

"إن الاســتراتيجية التنموية بالدولة اعتمــدت مبدأ التوازن وتفعيل كل الإمكانات المتوافرة دون استثناء، والأهم من ذلك أن هذه الاستراتيجية أخذت على عاتقها مواكبة حركة التطور والتحول التي يعرفها الاقتصاد العالمي وما يمثله ذلك من تحديات"

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ((حفظه الله))

بشكل عام، فإن أسباب ارتفاع الأسعار في إمارة أبوظبي ترجع إلى زيادة تكلفة الإنتاج وارتفاع الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر من ارتفاع العرض، كما تأتي أيضا من ارتباط سعر صرف الدرهم بالدولار وسياسة سعر الفائدة وارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج. وقد ظلت حكومة أبوظبي ترصد تطورات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بشكل سنوي منذ عام 1977، بينما بدأ مركز الإحصاء – أبوظبي تجميع ونشر هذه المؤشرات شهريًا منذ عام 2008.

وكما يتضح من الرسم أدناه فقد شهدت إمارة أبوظبي طيلة العقود الأربعة الماضية حالة من الاستقرار النسبي في الأسعار، تخللتها قفزات في معدلات التضخم في سنوات قليلة، وعلى وجه التحديد مطلع الثمانينيات بسبب حرب الخليج الأولى، وعامي 2007 و2008 في ظل النمو الاقتصادي القوي الذي شهدته الإمارة خلال هذين العامين، وما صاحبه من ارتفاع في الطلب المحلي على السلع والخدمات وزيادة الإنفاق الحكومي، إذ أن ارتفاع الأسعار يعد ظاهرة حتمية في الاقتصادات سريعة النمو حينما يتخلف العرض عن مجاراة الطلب، خاصة بالنسبة للقطاع العقاري حيث شكلت الإيجارات أكبر مصدر لزيادة الأسعار خلال هذين العامين، كما أن الارتفاع في الإيجارات يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأعمال على نطاق جميع الأنشطة الاقتصادية.

الشكل (11.2):

معدلات التضخم السنوية لإمارة أبوظبي

(سنة الأساس 2007)

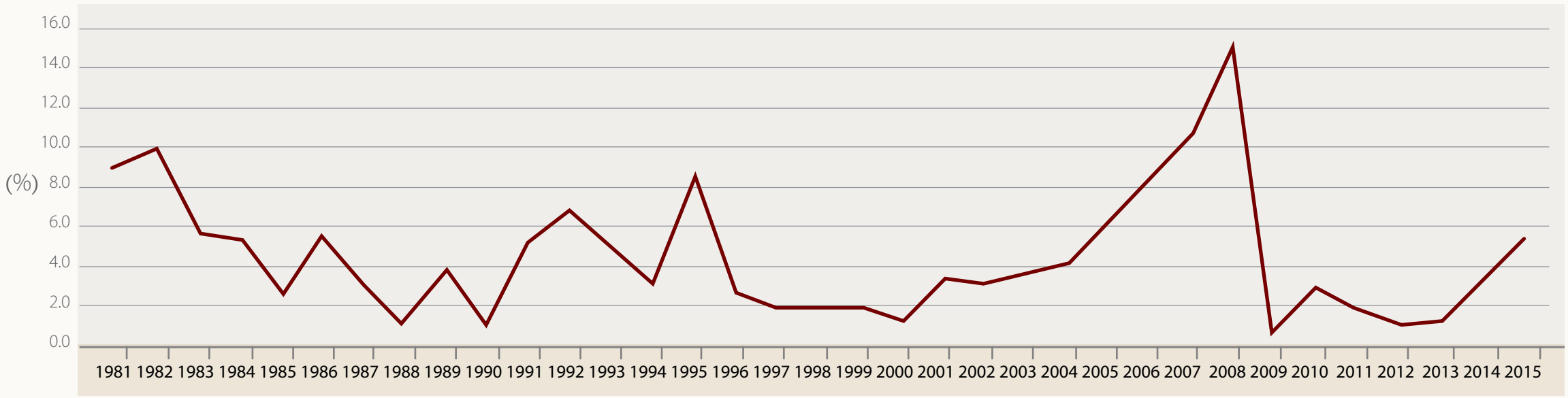

النقل والمواصلات:

شهدت طرق النقل والموصلات البرية والجوية والبحرية في إمارة أبوظبي تطورا ملحوظا خلال العقود الأربعة الماضية، حيث زادت أطوال الطرق المعبدة من 591 كيلومتر عام 1975 إلى 29,696 كيلومتر عام 2015، وارتفع عدد المركبات المرخصة من 49104 مركبة إلى 739850 مركبة، وارتفع عدد المسافرين عبر مطار أبوظبي الدولي من 44.2 ألف إلى 23.29 مليون مسافر، بينما ارتفع عدد السفن التجارية عبر موانئ أبوظبي البحرية من 763 سفينة إلى 41,645 سفينة خلال الفترة نفسها.

تمكنت إمارة أبوظبي خلال العقود الأربعة الماضية من تشيد بنية أساسية متينة من شبكات الاتصالات والمواصلات والطرق والجسور والأنفاق والمطارات والموانئ وغيرها من مشاريع الهياكل الأساسية التي وضعتها في مصاف الدول العصرية في العالم. كما تمتاز إمارة أبوظبي بتوافر الطرق البرية السريعة الممهدة التي تربط بين المناطق المختلفة داخل الإمارة، وغيرها من وسائل النقل المتطورة التي تسهم مساهمة فعالة في إيجاد النقطة الزمانية والمكانية للسلع والخدمات، وبذلك يلعب النقل دورًا رئيسيًا في عملية التنمية ويشكل العنصر الأهم في البنية التحتية للاقتصاد.

ولذلك تهتم إمارة أبوظبي اهتمامًا كبيرا بالطرق باعتبارها الشرايين التي عن طريقها يتم تغذية جميع أنحاء الإمارة بحاجتها من السلع والخدمات وتسهم في تنشيط الحركة الإنتاجية والتجارية. كما تمثل الطرق شرايين الحياة الحديثة، ويقاس تقدم الأمم بمدى ما تملكه من شبكات الطرق الحديثة. وقد كان من الطبيعي مع التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته إمارة أبوظبي أن يشهد قطاع النقل والمواصلات تطورا سريعًا ومتلاحقًا لتسهيل الاتصال بين أرجاء الإمارة ومناطقها المختلفة وربطها بعضها ببعض بالإضافة إلى الاتصال الخارجي بالدول المجاورة. وقد اهتمت الإمارة بربط المدن بعضها ببعض بشبكة من الطرق الخارجية الحديثة ذات المسارات المتعددة بالإضافة إلى شبكة أخرى من الطرق داخل المدن الرئيسية والقرى تغطي كل أرجاء الإمارة. وضمن استراتيجية الإمارة وضعت الخطط المرحلية لإنشاء شبكة مواصلات برية متميزة وخطوط للسكك الحديدية وما زالت هذه الخطط قيد التنفيذ.

إما بالنسبة الى الموانئ يوجد ميناء زايد وقد تم تجهيزه بأحدث المعدات والأجهزة التقنية المتقدمة لاستقبال السفن العملاقة وميناء خليفة الذي يمثل معلمًا رئيسيا في تطويرات البنية التحتية في إمارة أبوظبي.

وفي مجال النقل الجوي، يوجد في أبو ظبي ثلاثة مطارات مدنية هي مطار أبو ظبي الدولي ومطار العين الدولي ومطار البطين وهو مطار خاص لاستقبال كبار الزوار. وقد تمكنت مطارات الإمارة من جذب الكثير من حركة الطيران نحوها، حيث يصل إلى مطار أبوظبي الدولي أكثر من 35 شركة طيران دولية والتي لها رحلات منتظمة إلى أكثر من 150 وجهة عالمية، بينما يمثل طيران الاتحاد الناقل الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويقوم برحلات منتظمة ويأخذ من مطار أبوظبي الدولي مقرا له. كما تمكنت موانئها البحرية من تنشيط التجارة الخارجية على جميع المستويات.

الشكل (12.2):
التطور في وسائل النقل والمواصلات في إمارة أبوظبي

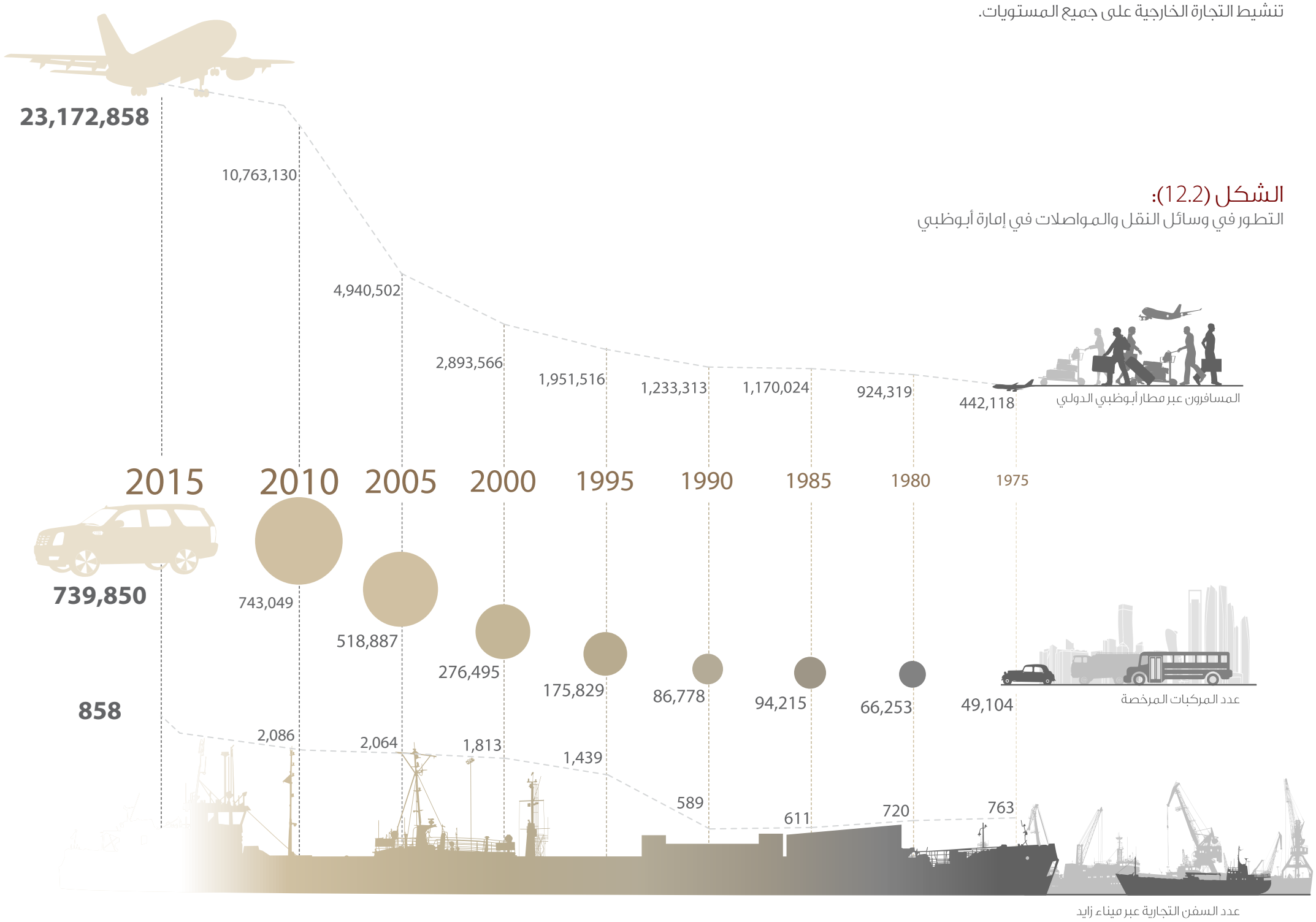

السياحة:

تتبوأ إمارة أبوظبي مكانة مرموقة ومتميزة على الخارطة السياحية العالمية، حيث شهد القطاع السياحي في الإمارة نموًا وتطورًا نوعيًا كبيرًا خلال السنوات القليلة الماضية، كما أصبح هذا القطاع يمتلك خصائص وقدرات تنافسية رفيعة المستوى والجودة وأصبح يحقق عوائد اقتصادية متزايدة، خاصة بعد إنشاء هيئة أبوظبي للسياحة عام 2004 والتي أصبحت تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز مكانة أبوظبي سياحيًا وتطوير البنية التحتية ورفع مستوى المنتج السياحي للإمارة.

بدا واضحا أن إمارة أبوظبي تنطلق باتجاه تنمية القطاع السياحي كأحد المرتكزات الأساسية للتنمية الاقتصادية المتكاملة وفي إطار خطة الإمارة لتنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز نمو النشاط السياحي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وتشهد الإمارة في الوقت الحاضر طفرة في عدد الفنادق والمتنزهات الترفيهية وأماكن التسلية والمراكز التجارية والمجمعات السكنية الفخمة والمساكن ذات الواجهات المائية والمرافق الرياضية والترفيهية ومعارض الفنون والمتاحف التي تساهم جميعاً في زيادة عدد السياح القادمين إليها.

تشهد إمارة أبوظبي طفرة سياحية كبرى ومتنوعة تهدف إلى وضع الإمارة في مراكز متقدمة على خارطة السياحة العالمية لما لنشاط السياحة من أهمية في دعم وتنويع الاقتصاد وتحريك النمو وتنشيط وتفعيل المجالات الأخرى. وقد بدأت بالفعل تظهر ملامح هذه الطفرة السياحية بوضوح، مع بروز العديد من المشروعات السياحية التي أطلقتها حكومة أبوظبي، مستفيدة من العديد من المقومات الأساسية التي تتمتع بها إمارة أبوظبي من مناظر طبيعية جذابة تشهد عليها 400 كيلومتر من السواحل البكر، و200 جزيرة طبيعية وبحار دافئة ونظيفة تستوطنها حياة بحرية غنية، وواحات موغلة في القدم، وصحار شاسعة وتراث عريق ما يزال محتفظاً بألقه وأصالته، وعاصمة للبلاد تتصف بطابعها المعماري العالمي.

أسهمت الجهود المكثفة التي تبذلها إمارة أبوظبي لتنويع مصادر اقتصادها في بروز قطاع السياحة كأحد القطاعات المهمة، حيث شكل هذا القطاع 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي و6.5% من القطاع غير النفطي عام 2015. وقد ارتفع عدد المنشآت الفندقية من 10 منشآت فقط عام 1975 إلى 168 منشأة فندقية عام 2015، بينما ارتفع عدد الغرف الفندقية من 181 إلى 29,760 غرفة، وعدد النزلاء من 64 ألف إلى 4.1 مليون نزيل خلال الفترة نفسها.

الشكل (13.2):

تطور عدد نزلاء الفنادق في إمارة أبوظبي

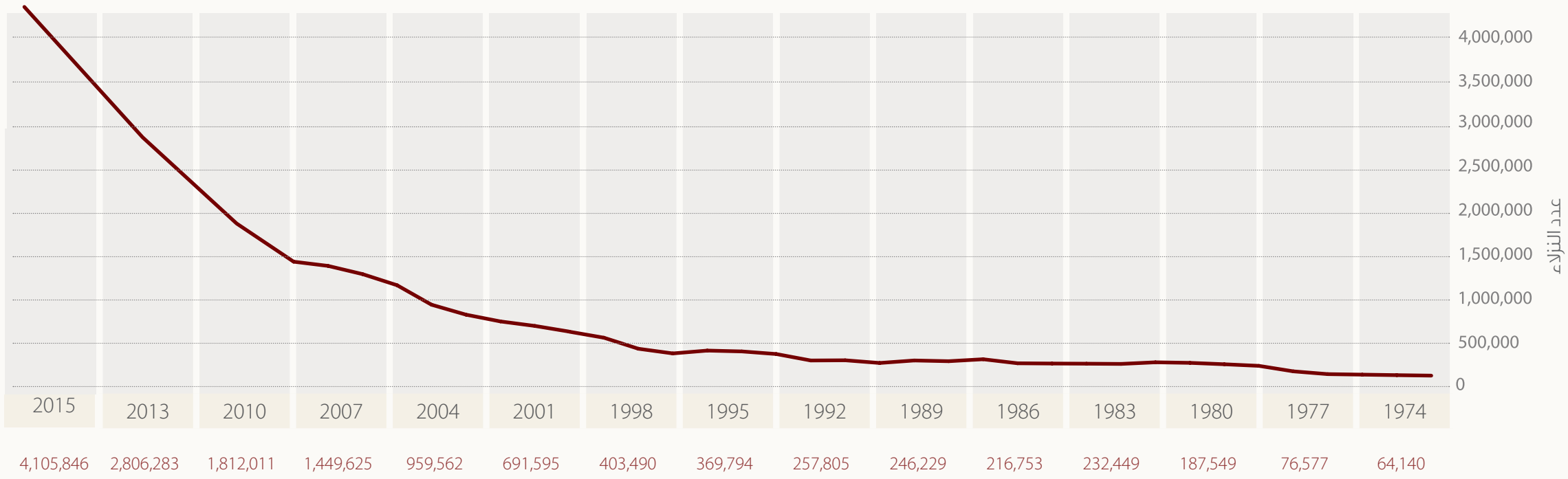

التطورات الاجتماعية

التنمية البشرية:

إن الثروة الحقيقية لإمارة أبوظبي تتمثل في مواطنيها، ذكورًا وإناثًا، باعتبارهم وسيلة التنمية وغايتها. ومن هنا فقد أعطت مسيرة التنمية الشاملة قضايا ومجالات التنمية البشرية اهتمامها الأعظم، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على تطور قطاعات التعليم والصحة والإسكان والبنية الأساسية والرعاية الاجتماعية وغيرها من متطلبات تحقيق الرفاه والرخاء الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع. واستطاعت أبوظبي عبر جهود جادة في هذه المجالات وخلال فترة زمنية وجيزة تحقيق قفزات نوعية كبرى قلما تجد لها نظير.

"نريد العلم، نريد الثقافة، نريد الخبرة التي نحتاج إليها من كل مكان لمعاونتنا في تحقيق النهضة لبلادنا"

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله"

من أهم أسباب نجاح مسيرة التنمية الشاملة في إمارة أبوظبي خلال الحقب والعقود الماضية انطلاقها من الاهتمام قبل أي شيء بالإنسان المواطن، باعتباره وسيلة التنمية وغايتها. ومن هنا فقد أعطت مسيرة التنمية قضايا ومجالات التنمية البشرية اهتمامها الأعظم، واستطاعت عبر جهود جادة في هذه المجالات تحقيق قفزات نوعية كبرى قلما تجد لها نظير على مستوى العالم في مجالات التعليم والصحة وغيرها من مجالات التنمية البشرية والاجتماعية، فضلاً عن المنجزات الكبيرة التي تمت على مستوى استكمال البنى التحتية الأساسية.

ففي كل مكان من ربوع الإمارة، ارتفعت معدلات معرفة القراءة والكتابة، وانخفضت معدلات وفيات الرضع، كما أصبح الناس أطول عمراً. وقد تخطى الجهد التنموي في أبوظبي حدود سد الحاجات الأساسية للفرد إلى الارتقاء المطرد والنوعي بالخدمات المتاحة للمواطن في كل المجالات من تربية وتعليم وتكوين ورعاية صحية وتغطية اجتماعية وتشغيل وتوسيع أطر وفضاءات مشاركته في مجهود البناء التنموي.

وتعد إمارة أبوظبي من بين أكثر دول المنطقة اهتماماً بالرفاه الاجتماعي من خلال توفير مختلف الخدمات العامة التي تستهدف الحفاظ على مستوى متقدم في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وقد شمل ذلك توفير وتطوير البنية التحتية والخدمات البلدية والخدمات التعليمية والصحية على أرقى وأفضل المعايير والمستويات العالمية.

ويمكن هنا الإشارة إلى بعض اللمحات الإحصائية السريعة التي تحققت في مجال التنمية البشرية خلال العقود الأربعة الماضية (1970 – 2015) ووضعت إمارة أبوظبي في مقدمة دول المنطقة وبفارق كبير:

- انخفاض معدل الأمية بين السكان المواطنين (10 سنوات فأكثر) من 80.1% عام 1970 إلى 5% عام 2015.
- انخفاض معدل الأمية بين الإناث المواطنات (10سنوات فأكثر) من 89.9% عام 1970 إلى 7.3% عام 2015.
- تضاعف عدد الطلاب أكثر من 50 مرة، من 6972 طالب عام 70/1969 إلى 351501 طالب عام 15/2014.
- زيادة عدد المدارس أكثر من 17 مرّة، من 25 مدرسة عام 70/1969 إلى 444 مدرسة عام 15/2014.
- انخفض معدل الوفيات الخام (لكل ألف من السكان) من 4.5 عام 1975 إلى ١،١ فقط عام 2015.
- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 49 ألف درهم عام 1970 إلى 279.6 ألف درهم عام 2014، ثاني أعلى معدل في العالم.

التعليم:

حققت مسيرة التعليم في إمارة أبوظبي خلال العقود الخمسة الماضية طفرات كمية ونوعية كبرى، حيث انتظم في المدارس الحكومية والخاصة في العام الدراسي 2014/15 أكثر من 351 ألف طالب وطالبة في مختلف المراحل التعليمية، من بينهم 127.7 ألف طالب وطالبة في 256 مدرسة حكومية، و223.8 ألف طالب وطالبة في 188 مدرسة خاصة، بينما كان إجمالي عدد الطلاب في العام الدراسي 61/1960 نحو 81 طالب فقط وجميعهم من الذكور في 3 مدارس حكومية، حيث بدأ تعليم الإناث لأوّل مرة في عام 1963/ 64 بينما ظهرت المدارس الخاصة لأول مرة في عام 1973/ 74.

"يجب التزود بالعلوم الحديثة والمعارف الواســعة والإقبال عليها بروح عالية ورغبة صادقة على طرق كافة مجالات العمل، حتى تتمكن دولة الإمارات خلال الألفية الثالثة من تحقيق نقلة حضارية واسعة"

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان "حفظه الله"

81 طالب

61/1960

3 مدارس حكومية

351.5 ألف طالب وطالبة

15/2014

256 مدرسة حكومية

188 مدرسة خاصة

يرجع تاريخ التعليم التقليدي في إمارة أبوظبي إلى قرون سابقة وحضارات قديمة تم العثور على آثارها في عدة مواقع تاريخية. كما بدأت في حقب لاحقة أنواع من التعليم التقليدي منها التعليم من خلال الكتاتيب ومدارس القرآن والحلقات العلمية، ومن ثم تبعه تعليم شبه نظامي حيث تأسست أول مدرسة في أبوظبي سنة 1930. أما التعليم النظامي فقد بدأ بصورة فعلية في العام الدراسي 61/1960 حينما افتتحت ثلاث مدارس والتحق بها 81 تلميذا من الذكور فقط قام بتعليمهم 6 مدرسين، حيث تم افتتاح أول مدرسة للبنات في الإمارة عام 63/1964، بينما تم افتتاح أول دار للحضانة عام 1968.

الشكل (3.1):

مجموع الطلاب في التعليم الحكومي والخاص بإمارة أبوظبي

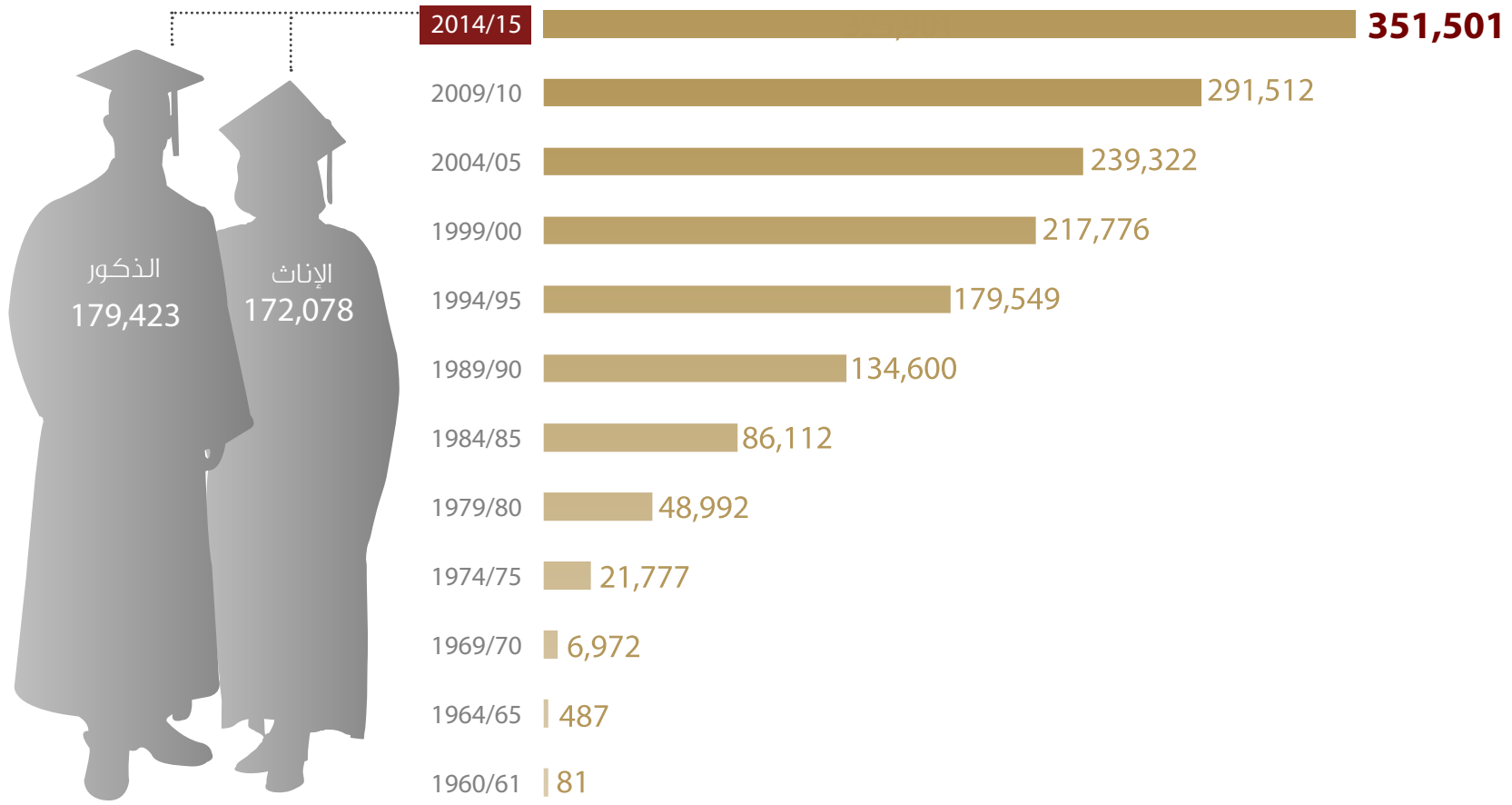

عند توليه مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي عام 1966، أولى الشيخ زايد "رحمه الله" اهتماماً كبيراً بالتعليم، الذي حقق قفزات كمية وكيفية كبرى، وانتشارا جغرافيا واسعا غطى جميع مناطق الإمارة خلال فترة قصيرة وشمل الإناث والذكور الذين يتلقون تعليمهم في المدارس الحكومية مجاناً، ليظهر فيما بعد التعليم الخاص في عام 74/1973 متمماً لجهود القطاع العام، وموفراً التعليم لأكثر من 63% من الطلاب الذين يدرسون في إمارة أبوظبي في 2015.

تابع.. التعليم:

أولت إمارة أبوظبي اهتماماً بالغاً بالقطاع التعليمي انطلاقاً من إيمانها بأن رفاهية الأمم والشعوب وتقدمها مرتبط بالتقدم العلمي، وعملت جاهدة على وضع الخطط والاستراتيجيات من أجل تحقيق التطلعات المستقبلية. وخلال العقود الخمسة الماضية، تمكنت إمارة أبوظبي من إحداث نقلة كمية ونوعية كبرى في نشر التعليم العام وفي محو الأمية والتدريب المهني، كغاية ووسيلة للتنمية البشرية المستدامة، حيث انخفض معدل الأمية بين السكان المواطنين (10 سنوات فأكثر) من 90.1% عام 1968 إلى 5.0% عام 2015، بينما انخفاض معدل الأمية بين الإناث المواطنات (10 سنوات فأكثر) من 97.4% إلى 7.3% فقط خلال الفترة نفسها.

"إن قطاع التعليم شريان التنمية المستدامة، والطريق الأمثل نحو رقي ورفعة الدول والشعوب"

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان "حفظه الله".

لقد كان هناك إدراكًا مبكرًا لدى القيادة العليا بأن المهارات البشرية ورأس المال الفكري تعد عوامل أساسية وحاسمة في تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للأمم، ومكونات حيوية لاقتصاد المستقبل ومفاتيح النمو الناجح. لقد انطلقت أبوظبي منذ الوهلة الأولى في هذا المضمار الذي رسم معالمه معلّم الإمارات الأوّل وباني نهضتها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله".

وإن كان هذا الإدراك الواعي بقيمة الإنسان قد شكل محور ارتكاز استندت عليه خطط وبرامج التنمية الشاملة، فإن هذا النهج لا يزال يقود مسيرة التنمية، حيث تنظر إمارة أبوظبي إلى المواطن باعتباره رأسمالها الحقيقي ووسيلتها الأهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ولذلك فهي تحرص على توفير أدوات وقنوات العلم والمعرفة بكل الوسائل وتذلل كل العقبات التي تعترض هذا الطريق. وفي ظل هذا الاهتمام المبكر، شهد التعليم نموًا ملحوظا تمثل في الزيادة العددية الكبيرة في الطلبة والمعلمين والإداريين وارتفاع حجم الميزانيات المخصصة له، وتطور أفقيًا فغطى جميع التجمعات السكانية في الريف والحضر، ورأسيًا فشمل كل مراحل التعليم بأنواعه المختلفة العام والمهني ومحو الأميّة.

وقد اعتمدت إمارة أبوظبي برامج واستراتيجيات متنوعة من أجل توسيع شمولية النظام التعليمي ومحتواه، عموديًا وأفقيًا، بغية تلبية الاحتياجات المتنامية للسكان. إضافة إلى ذلك، فقد تجاوب النظام التعليمي بشكل إيجابي مع التطورات التكنولوجية على المستوى العالمي، وذلك عبر تضمين المناهج التعليمية مواد تتعلق بتكنولوجيات المعلومات.

الشكل (3.2):

معدلات الأمية بين السكان المواطنين (10 سنة فأكثر) في إمارة أبوظبي

إن هذه التطورات الملحوظة والمتلاحقة التي شهدها التعليم خلال حقبة زمنية قصيرة انعكست بشكل مباشر في مستويات الأمية بين الإناث والذكور التي انخفضت بشدة كما يتضح ذلك من الشكل التالي:

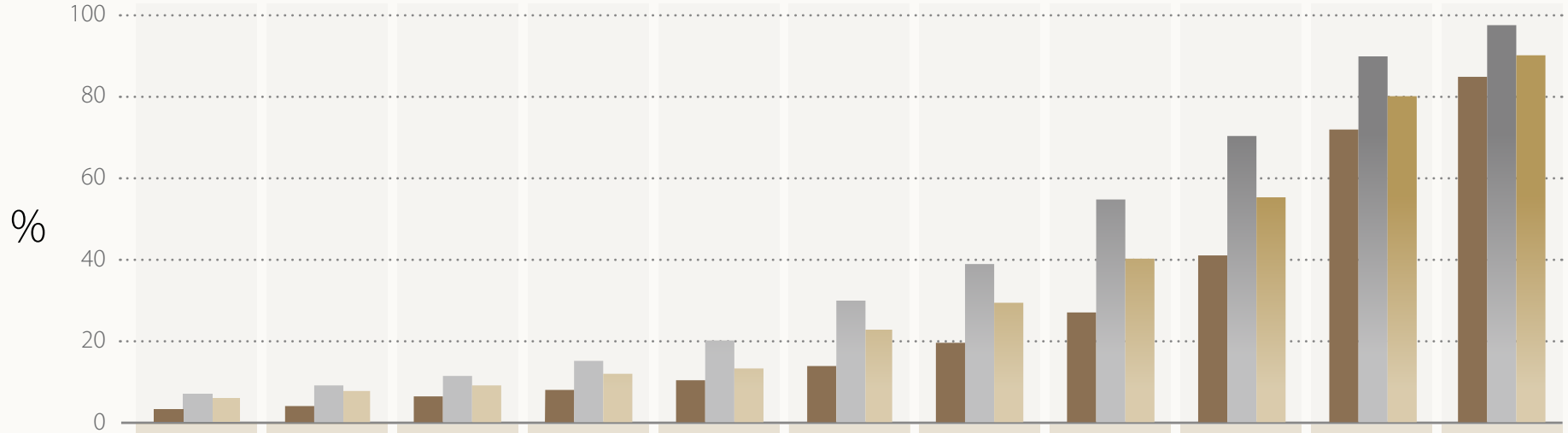

	2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	1968
الذكور	2.8	3.5	5.0	7.9	10.0	15.1	19.5	27.7	41.8	72.5	84.8
الإناث	7.3	8.7	11.4	16.3	20.0	30.3	39.0	54.6	70.9	89.8	97.4
المجموع	5.0	6.0	8.2	12.0	14.9	22.5	28.9	40.0	55.1	80.1	90.1

المرأة والتعليم:

إن المرأة الإماراتية، وفي ظل الاهتمام الكبير الذي تجده وعلى أعلى المستويات، استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات في مختلف مجالات الحياة، إلا أن إنجازها الأبرز يبدو أكثر وضوحا في المجال التعليمي، حيث بدأ تعليم الإناث لأول مرة بإمارة أبوظبي في العام الدراسي 64/1963 وحينها كان إجمالي الطالبات لا يتجاوز 131 طالبة فقط ثم ظل هذا العدد يتضاعف بمعدلات كبيرة متلاحقة حتى تجاوز إجمالي الإناث في التعليم العام 172 ألف طالبة عام 2015.

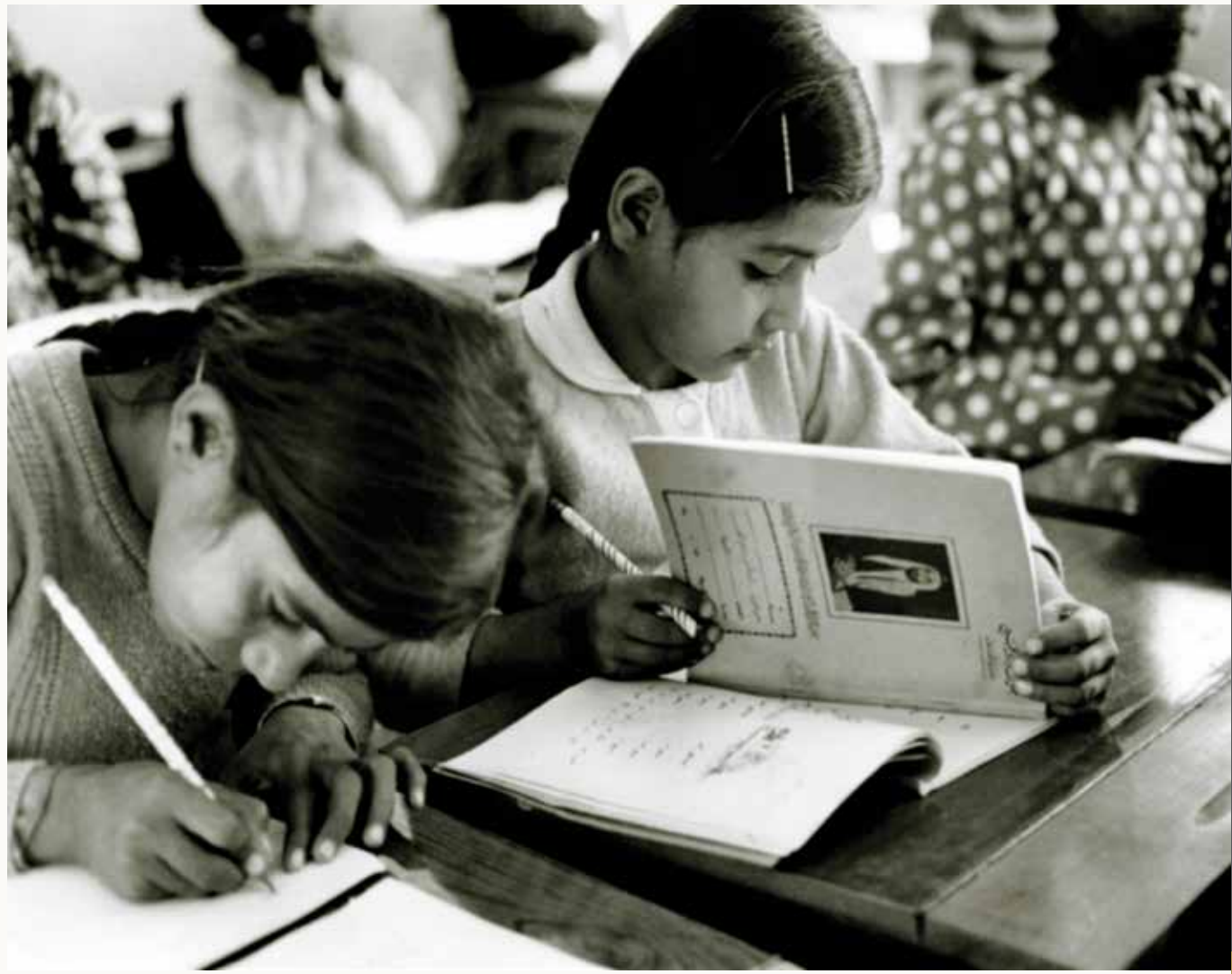

"إن عظمة الأمـــم لا تقاس بالثـــروة ولا بالتطور العمرانـــي، بقدر ما تقـــاس بقيمها الإنســـانية النبيلة ونســـيجها الاجتماعي المتماســـك، وبما يبديه أبناؤها من مقدرة على العطاء الذي يعمق الروابط ويوحد المشاعر "

سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك (أم الإمارات)

لقد لعبت المرأة الإماراتية دورًا حيويًا ومؤثِّرا في المجتمع عبر تاريخ إمارة أبوظبي، وقد تعزز دورها في الربع الأخير من القرن الماضي، واكتسب أبعادًا جديدة مع تطور التعليم في الإمارة. فالتطورات المتلاحقة والنقلة الكبرى التي حققتها المرأة المواطنة في مضمار التعليم تعكس الاهتمام الكبير بالمرأة المواطنة، وتجاوب المجتمع والأسر لأهمية مشاركة المرأة في عملية التنمية، وإقبالها على التعليم، والمشاركة في سوق العمل، وتفهمها لطبيعة الوضع، وإدراكها لأهمية مساهمتها في عملية التنمية. وقد كفلها دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ذلك الحق، حيث ينص صراحة في العديد من مواده على حق المرأة في الحرية الاجتماعية، والمساواة في الحقوق بينها وبين الرجل، وتمتعها بنفس الحق القانوني في التعليم والعمل، والوصول لأعلى المناصب.

ومن أجل الاستمرار في عملية التنمية والبناء وتحسين نوعية الحياة، كان لابد من حشد كل الطاقات البشرية المواطنة، حيث أولت القيادة الرشيدة لإمارة أبوظبي اهتمامًا خاصًا بقضايا المرأة في بيئة اجتماعية واقتصادية يحميها الدستور والتشريعات المساندة للمرأة في القيام بدورها كاملًا في رعاية أسرتها والمساهمة في مسيرة التنمية الشاملة، فاستطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، واكتسبت العلم والمعرفة ووصلت بالجد والمثابرة إلى أعلى مواقع صنع القرار، فدخلت الجامعة طالبة وأستاذة وحصلت على الشهادات العليا في مختلف التخصصات، وأصبحت وزيرة وقاضية وطبيبة ومهندسة وسفيرة وتقلدت باقتدار مراكز قيادية متقدمة، وشاركت في بناء الوطن جنبًا إلى جنب مع الرجل متسلحة بالعلم والإرادة.

وفي ظل هذا الاهتمام الشامل استفادت المرأة الإماراتية استفادة كبيرة من الفرص التعليمية المتعددة التي وفرتها لها حكومة أبوظبي، وقد أظهرت قدرتها على تحمل المسؤولية، ونتائج الثانوية العامة خلال العقدين الماضيين دليل على تفوق الطالبات إذ أن أكثر الحاصلين على ترتيب أفضل ونسبة نجاح أكبر كن طالبات الإمارات. ويلاحظ من الشكل التالي أن نسبة الذكور إلى مجموع الطلبة في التعليم العام ظلت تتناقص باستمرار وبشكل تدريجي مع تزايد الاهتمام بتعليم المرأة، حيث ارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور من الصفر عام 1960/ 61 إلى 95.9 عام 2014/ 2015، حيث بلغ عدد الإناث في هذا العام الدراسي نحو 172 ألف مقابل 179 ألف من الذكور.

الشكل (3.3):

عدد طلاب التعليم العام في إمارة أبوظبي حسب النوع

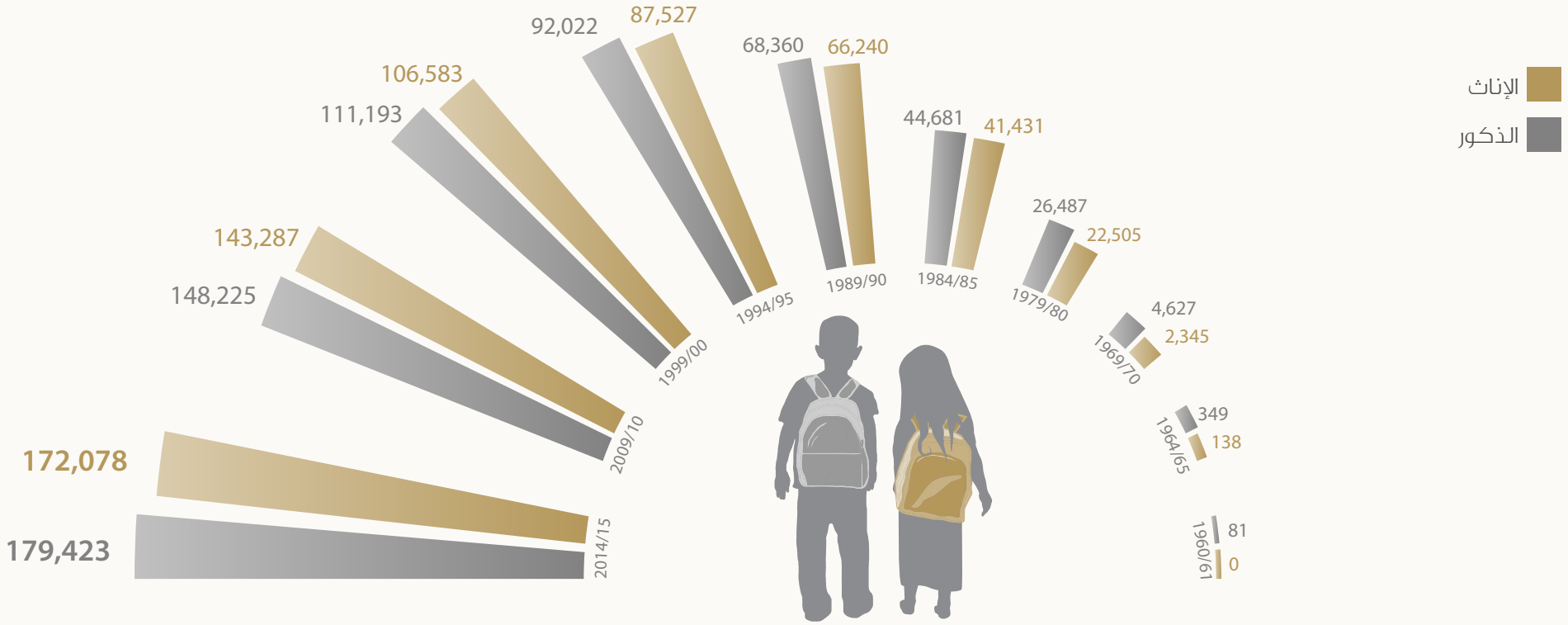

الخدمات الصحية:

شهد نظام الرعاية الصحية في إمارة أبوظبي تطورا بارزا خلال العقود الأربعة الماضية بحيث أصبح يوفر الخدمات الصحية الأساسية بشكل شامل على كافة أرجاء الإمارة. فخلال الفترة من 1975 إلى 2014، تضاعف عدد المستشفيات الحكومية 8 أضعاف، وارتفع عدد الأطباء في المستشفيات الحكومية من 625 طبيب عام 1985 إلى 2508 طبيب عام 2014. ويوجد في إمارة أبوظبي حاليا 45 مستشفى و629 مركز صحي و362 عيادة و يعمل بها 7516 طبيب.

انطلاقاً من أن الإنسان السليم هو القادر على متابعة مسيرة التطوير، فقد أولت القيادة الرشيدة جل اهتمامها للمسألة الصحية وتوفير العلاج للمواطنين والوافدين على حد سواء أينما وجدوا على أرض الإمارة، حيث انخفض معدل الوفيات وارتفع بالمقابل معدل العمر المتوقع عند الولادة بمعدلات قياسية.

تحتل إمارة أبوظبي اليوم مراكز مقدمة على مستوى العالم من حيث الجهود التي تبذلها لتوفير الحياة الكريمة لمواطنيها، وقد شهدت الإمارة خلال السنوات الماضية تطوراً كبيراً في القطاع الصحي في القطاعين الحكومي والخاص. أما بالنسبة للقطاع الحكومي فقد تطورت خدمات الرعاية الصحية الأوّليّة بصورة كفلت توفيرها في جميع أنحاء الإمارة، وتقوم هذه المراكز بتقديم خدمات العلاج الأساسي وخدمات طب الأسنان والتوعية الصحية، أما بالنسبة للصحة والوقاية فقد شملت مظلة خدمات الطب الوقائي برنامج مراقبة ومكافحة الأمراض السارية وذلك عن طريق التطعيم والتطهير الكيميائي ومراقبة المخالطين والكشف المبكر عن الأمراض والتوعية والتثقيف الصحي بالتعاون مع جميع الأجهزة المعنية بالإمارة.

امتدت جهود هيئة الصحة– أبوظبي لتشمل تطوير السياسة الدوائية حيث وضعت الضوابط والتشريعات التي تحكم عملية توزيع الأدوية وصلاحيتها وآثارها الجانبية. وتجدر إشارة إلى أنه لم تكن البنية الأساسية للخدمات الصحية تتعدى مستشفيين فقط و نحو 600 سرير في كل من مدينتي أبوظبي والعين عام 1975. أما في عام 2014 فقد بلغ عدد المستشفيات الحكومية 12 مستشفى تضم 2507 سريرًا، و 629 مركزا صحيا (حكومي وخاص)، بينما زاد عدد الأطباء في المستشفيات الحكومية ليصل إلى 2508 طبيبًا عام 2014، كما شهدت الخدمات التخصصية تطورا كبيرا انعكس على مستويات الاداء في جميع الأقسام. كما أن القطاع الخاص أخذ في النمو خصوصا مع تطور نظام التأمين الصحي الذي يسهم في التخفيف عن كاهل الحكومة، حيث يوجد في إمارة أبوظبي حاليا 33 مستشفى خاص.

إن إمارة ابوظبي تمكنت وعلى مدى الأربعين عاما من عمر الاتحاد من إرساء دعائم شبكة الرعاية الصحية حيث شملت كافة المواطنين في مختلف أرجاء البلاد الأمر الذي صاحبه تحسن في كافة المؤشرات الصحية للإمارة حيث تم استئصال الأمراض المزمنة والمعدية مثل الملاريا وحالات الإسهال وشلل الأطفال والحصبة فانخفض معدل الوفيات ليصل إلى 1.1 فقط لكل ألف من السكان مقارنة بنحو 4.5 عام 1975 وقد ساهم ذلك كله في ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للمواطن ليصل إلى 77.0 سنة في عام 2015، وهو من بين أعلى المعدلات العالمية، مقارنة بنحو 49.3 سنة في عام 1970.

الشكل (3.4):

الأطباء وهيئة التمريض في القطاع الصحي الحكومي في إمارة أبوظبي

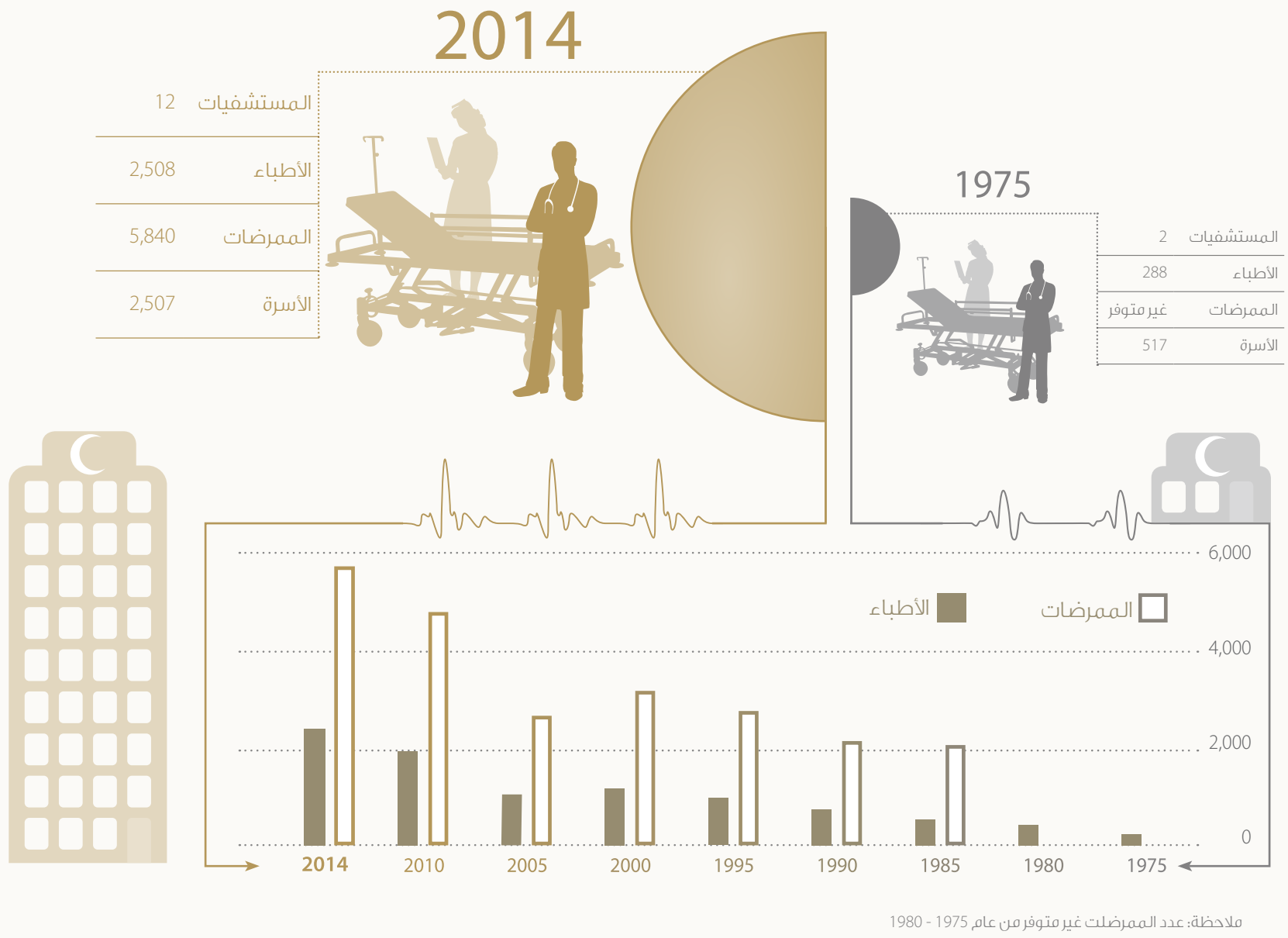

ملاحظة: عدد الممرضات غير متوفر من عام 1975 - 1980

الثقافة والتراث:

تستمد الحياة الثقافية في إمارة أبوظبي جذورها من تاريخ طويل من الأعمال الأدبية، وركوب الجمال والخيل، والصيد بالصقور، والأعمال الفنية التقليدية والتبادل الثقافي الناجم عن التجارة. ومع مر العصور، شهدت هذه الثقافة تغيرات جذرية مع تطور نمط الحياة، وتمكنت من الجمع بنجاح بين الأصالة والمعاصرة، ولكن ما زالت القيم البدوية المحلية والتراث والثقافة التقليدية تزدهر اليوم، رغم الحداثة والمدنية التي تميز منظر الإمارة وبنيتها التحتية ومرافقها، ونمط الحياة المتطور والمتنوع فيها.

تتميز إمارة أبوظبي بامتلاك إرث ثقافي وتراثي عريق، فمن تاريخ ضارب في القدم وتنوع في البيئات الطبيعية والحياة البرية الحيوانية والنباتية إلى تراث بشري حيوي من الأدب والشعر والصناعات اليدوية. وكانت قديما جزءا استراتيجيا مهمًا، غنياً بالموارد، ذا حضارة متعددة العناصر، وقد أثبتت الحفريات الأثرية أنها شهدت حضارة مزدهرة، تعود إلى آلاف السنين قبل الميلاد مع حضارات أخرى عريقة. وتاريخيا فإن أول ظهور للإنسان بإمارة أبوظبي يعود إلى سنة 5500 قبل الميلاد، أي قبل أكثر من 7500 عام من الآن، حيث أثبتت الاكتشافات الأثرية أن أول سكان الإمارة وفدوا إليها منذ العصر الحجري الأول، وأن بها مدافن جماعية تعود إلى 3000 - 2500 ق.م على سفوح جبل حفيت بمدينة العين، وأنها شهدت استخدام الحديد وبدء الكتابة باستعمال الأبجدية العربية، كما شهدت علاقات وثيقة مع الإمبراطوريتين الآشورية والفارسية.

إن هذا الإرث الغني والمتنوع لم تعوقه ظروف الطبيعة القاسية وندرة الموارد الطبيعية من التطور والازدهار. وتشير المكتشفات الأثرية التي تعود إلى مختلف الحقب والعصور القديمة إلى وجود ماض ثقافي وتراثي مشرف لإمارة أبوظبي، التي كانت منذ عصور ما قبل التاريخ محطة التقاء ثقافات متنوعة بسبب هجرة القبائل إليها، وباعتبارها ممرا للقوافل التجارية، الأمر الذي أدى إلى ازدهار تراث ثقافي غني لا تزال آثاره باقية في العادات والتقاليد المحلية، حيث تطورت على أيدي السكان المحليين أشكال وصور متنوعة من الأنشطة الثقافية على مدى آلاف السنين.

بعد اكتشاف النفط شهدت إمارة أبوظبي تحولاً غير مسبوقاً في جميع مناحي الحياة، وأدت الطفرة الاقتصادية إلى تدفق أعداد هائلة من الأجانب من جميع أنحاء العالم للعمل والعيش في الإمارة الأمر الذي جعل التقاليد المحلية والتراث الثقافي عرضة لتأثيرات خارجية جمة، غير أن القيادة العليا في إمارة أبوظبي سرعان ما أدركت أهمية حماية تراث الإمارة الفريد، في خضم هذه التحولات ونقلها إلى الأجيال الصاعدة، الأمر الذي أسهم في حماية هذا الإرث الثقافي العظيم. وقد تم الإعلان عن عدة استراتيجيات ومبادرات طموحة، لتقديم وحفظ وإدارة الموارد الثقافية، مثل استراتيجية إدارة تراث إمارة أبوظبي وتشكيل هيئة أبوظبي للثقافة والتراث وتطوير جزيرة السعديات كمركز ثقافي للإمارة وغيرها من المبادرات. وتفتخر أبوظبي اليوم، بفسيفساء ثقافي غني، يتضمن الشعر والقصص والمعتقدات الشعبية والحرف اليدوية والنسج والرقصات والرياضات التقليدية.

تابع.. الثقافة والتراث:

من التحف الأثرية التي يعود تاريخها إلى العصر الحجري القديم، والتي تشير إلى ثقافة نابضة بالحياة، ازدهرت حول الواحات الخضراء في الإمارة، ووصولاً إلى بناء فروع لمتحفي جوجنهايم واللوفر في المنطقة الثقافية في جزيرة السعديات، قطعت أبوظبي شوطاً طويلاً في رحلتها الثقافية الرائعة عبر الأجيال. والأمر لن يستغرق طويلاً قبل أن ترسخ الإمارة مكانتها كوجهة بارزة على خارطة الثقافة العالمية.

في خضم التحول الكبير في مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها إمارة أبوظبي، أصبح الجانب الثقافي يأخذ حيزا متناميا، كما نال هذا الجانب اهتماما كبيرا وعلى أعلى المستويات تمثل في تعزيز جهود هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، التي استطاعت خلال الفترة القصيرة التي أعقبت تأسيسها أن تطلق العديد من المشاريع التراثية والثقافية الرائدة، ليس على مستوى الإقليمي فحسب، بل وعلى مستوى العالم.

وفي إطار سعيها الدؤوب لزيادة الوعي العام عن هذه الموارد الثقافية القيِّمة، تبذل إمارة أبوظبي جهوداً جبارة، من خلال مجموعة متنوعة ومتناغمة من الفعاليات والبرامج الثقافية التي تقام في كافة أنحاء الإمارة سنوياً. وتركز هذه البرامج على إبداء التقدير والاهتمام بالماضي الثقافي الزاهر للإمارة، وكذلك الاعتزاز بمواردها التراثية القيِّمة.

شهدت الساحة المحلية خلال الفترة الماضية العديد من مشروعات تطوير وتنويع البنية التحتية الثقافية، ومن ضمنها تطوير المتاحف وتفعيل دورها في هذه الطفرة الثقافية، في إطار رؤية مستقبلية تجعل من الإمارة قبلة ثقافية تجمع بين الغرب والشرق، بعد أن بات المشهد الثقافي اليوم يشكل قضية محورية في الرؤية المستقبلية لعالم يموج بالكثير من المتغيرات والتطورات والمفاهيم الحديثة والأدوات التي لها آثار مباشرة على المسارات الثقافية، ولا وجود فيه إلا لمن يملك قدرات ثقافية ذاتية قوية تعزز بقاء هويته. وفي هذا الاتجاه، تتحرك إمارة أبوظبي من خلال مضمار ثقافي مزدوج يجمع ما بين إحياء الموروث الثقافي المحلي واستيراد الإبداع العالمي المتطور، لتتحول بذلك أبوظبي إلى مركز ثقافي فريد من نوعه في منطقة الشرق الأوسط.

وتقوم أبوظبي حالياً بتطوير جزيرة السعديات باعتبارها المركز الثقافي الأول للإمارة. وتضم الجزيرة مشاريع عملاقة يحمل العديد منها قيمة ثقافية كبيرة مثل المتحف البحري ومتحف الشيخ زايد الوطني ومتحف جوجنهايم للفن الحديث ومتحف اللوفر أبوظبي للفنون الكلاسيكية ومركز الفنون الأدائية إلى جانب مركز للفروسية. ولعل ذلك كله، بالإضافة "معرض أبوظبي الدولي للكتاب" و"جائزة الشيخ زايد للكتاب"، التي تعد الأكبر عالميًا، و"معرض فن أبوظبي" و"مهرجان أبوظبي للموسيقى الكلاسيكية" و"مهرجان أبوظبي السينمائي" و"مسابقة أفلام من الإمارات" و"معرض أبوظبي الدّولي للصيد والفروسيّة" و"مهرجان مزاينة الظفرة للإبل" و"مهرجان مزاينة الرطب" وغيرها من الأنشطة والفعاليات التي تقودها هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة تعطي مؤشرا واضحا على مستوى الطموحات الثقافية لإمارة أبوظبي.

الشكل (3.6):

عدد الكتب المتوافرة بدار الكتب الوطنية في أبوظبي

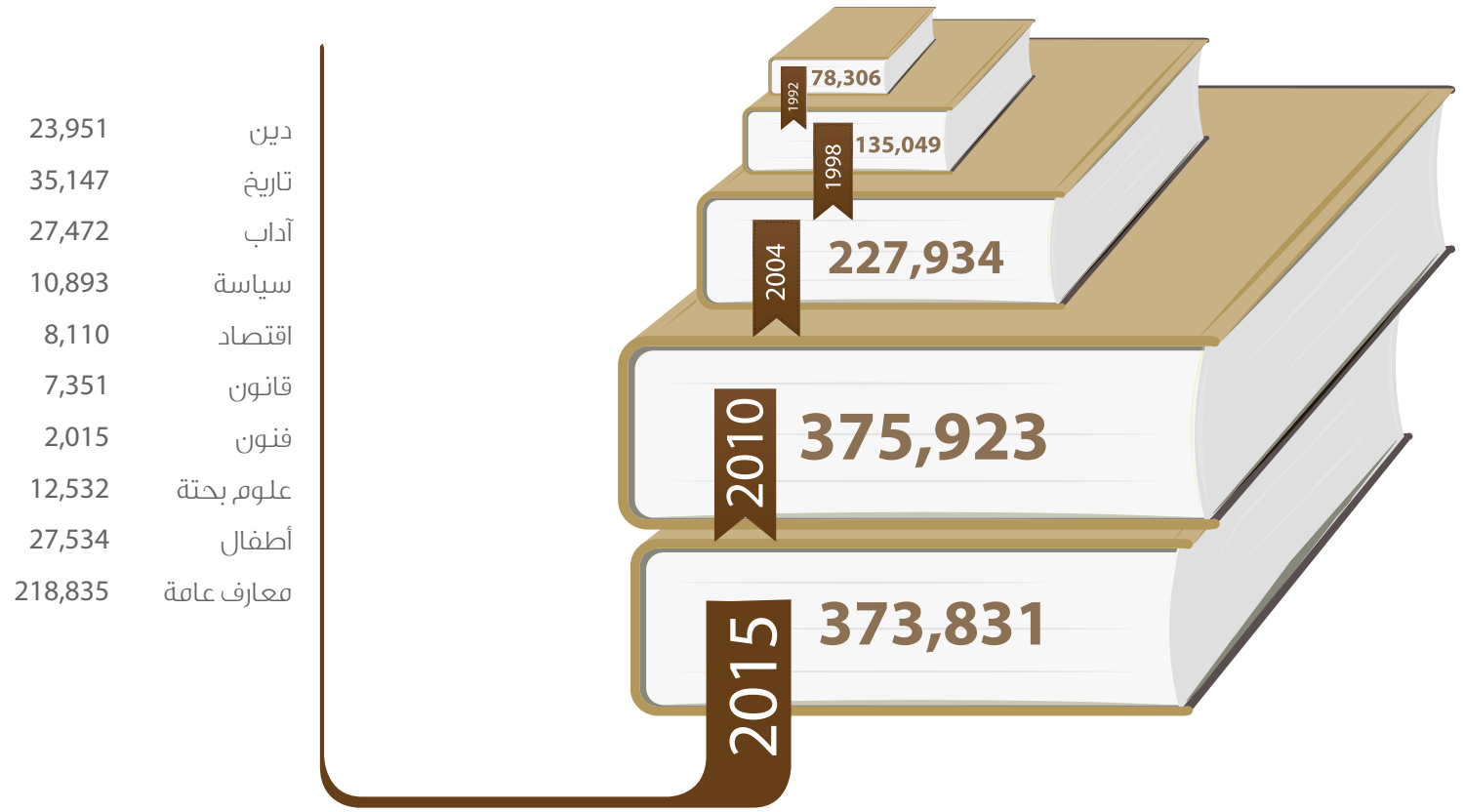

المساعدات الإنسانية:

انطلاقاً من الأهمية التي توليها دولة الإمارات العربية المتحدة لعملية التنمية الاجتماعية تم إنشاء مراكز ووحدات التنمية الاجتماعية في مدن وقرى الدولة كافة والتي بدورها تقوم بالعديد من المهام كمنح المساعدات الاجتماعية للفئات المستحقة والتوعية والإرشاد الاجتماعي ورفع مستوى التربية الاجتماعية وإقامة مؤسسات رعاية الأسرة والطفولة وغيرها.

وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام في مقدمة الدول الخليجية والعربية من حيث قيمة وحجم الضمان الاجتماعي المقدمة لذوي الدخل المحدود، وعدد المستفيدين من المساعدات كنسبة من السكان، وعدد الفئات المدرجة تحت مظلة الضمان الاجتماعي والتي تصل إلى 12 فئة رئيسية.

انطلاقاً من اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها برفاه الإنسان الذي هو غاية التنمية أولت عنايتها للمواطنين الذين لم تتوافر لهم فرص العمل وكسب الرزق، بغية القضاء على العجز والفقر والبؤس والحرمان في المجتمع. وقد عمدت الدولة إلى توفير الضمان الاجتماعي الذي يساعد على حفظ التماسك المجتمعي والأمن الاجتماعي وتحسين معيشة الناس وتعزيز قدرات المعوزين منهم، وأصدرت القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 1972 كأول قانون للضمان الاجتماعي والذي هدف إلى تقديم إعانة اجتماعية مادية لأفراد من المجتمع ممن تعوقهم ظروف معينة من كسب عيشهم ليضمن لهم حياة كريمة أسوة بغيرهم من أفراد المجتمع، وقد حدد القانون الفئات المستحقة للمساعدة وكذلك مقدار الإعانة لتلك الفئات.

وقد تلا هذا القانون عدد كبير من القوانين والتشريعات في مجال الرعاية الاجتماعية، حيث تم إصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية عام 1999 لتخطو دولة الإمارات عميقاً باتجاه تحقيق مزيد من التنمية لما يوفره القانون من استقرار اجتماعي للمواطنين، ويظلل الأجيال المتعاقبة بالرعاية والأمان، ويضمن لهم الحياة الكريمة.

ويقوم نظام المساعدات الاجتماعية في الدولة على فلسفة تنطلق من ضرورة رعاية الأفراد والأسر خلال أزماتهم، ثم إعادتهم أعضاء عاملين منتجين يسهمون في النشاط الاجتماعي والاقتصادي بالدولة. وتبرز الرعاية الاجتماعية عبر عدة أوجه منها المساعدات الاجتماعية المقدمة والإغاثة الداخلة والخارجية ورعاية المعاقين والأحداث الجانحين ودور الحضانة ورعاية المسنين والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية ومراكز التنمية الاجتماعية والتي أنشئت على أسس من القيم الدينية والأخلاقية والوطنية التي تضمن الاستقرار لكل فرد في الدولة، ومن جانب آخر ينظر إلى المؤسسة على أنها وحدة اجتماعية تقام بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة وتتخذ طابعاً بنائياً يلائم تحقيق هذه الأهداف.

"لقد أرسى الدستور عدداً من المبادئ الهامة التي تعبر عن مثل الشعب وقيمه وتطلعاته في إعادة بناء الحياة على أرضه الطيبة فنص على مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين والتضامن والتراحم واعتبار الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ورعاية الطفولة والأمومة وحماية القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم وإلزامية التعليم في مرحلته الابتدائية ومجانيته في كل مراحله والرعاية الصحية وتوفير العمل للمواطنين وتأهيلهم وصون الملكية الخاصة وحرمة الأموال العامة"

نبذة من خطاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله" في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول للمجلس الوطني الاتحادي يوم الأحد ٣ فبراير ١٩٧٢

تابع.. المساعدات الإنسانية:

شهدت الجمعيات والمؤسسات والهيئات والمراكز الاجتماعية والخيرية وذات النفع العام في إمارة أبوظبي بشكل خاص ودولة الإمارات بشكل عام تطورا ملحوظا وانتشارا واسعا، حيث غطت جميع شرائح وفئات المجتمع كما تمددت جغرافيا لتصل إلى جميع المدن والقرى والأرياف. فبالإضافة إلى برنامج الشيخ زايد للإسكان، وصندوق الزواج، ومؤسسة زايد للأعمال الخيرية والانسانية، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، وهيئة الهلال الأحمر، ومؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة وشؤون القصر، هناك أيضا الجمعيات ذات النفع العام التي وصل عددها إلى 120 جمعية لها 68 فرعاً داخل الدولة، بالإضافة إلى عدد كبير من الجمعيات التعاونية ومراكز التنمية الاجتماعية المنتشرة في جميع أرجاء الدولة.

لما كان الإسكان يمثل علامة فارقة في رقي الشعوب ونهضتها حيث أنه من متطلبات الاستقرار في حياة الأفراد والمجتمعات، فقد أولت إمارة أبوظبي، ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، اهتمامها البالغ بتوفير المسكن الملائم لجميع الأفراد فيها كعامل من عوامل الاستقرار والرقي، وأصبح الإسكان بذلك من أهم دوافع تطور صناعة البناء والتي هي أكبر قطاعات العمل وأكثرها تداولاً. ولهذه الغاية، تم إنشاء برنامج الشيخ زايد للإسكان بهدف توفير المسكن الملائم للأسرة الإماراتية المستحقة وذلك بتقديم جميع خدمات المساعدات الإسكانية بنوعيها (المنح والقروض) ومن خلال توفير خيارات متعددة (بناء أو شراء أو صيانة أو توسعة مسكن) وفق السياسات والمعايير المعتمدة.

كما تمّ إنشاء صندوق الزواج بناءً على القانون الاتحادي رقم (47) لسنة 1992، مكمّلاً ومتكاملاً مع السياسة الاجتماعية، حيث يهدف الصندوق إلى تقديم الدعم المادي والتوعوي للمقبلين على الزواج والمساهمة في تكوين الأسرة الإماراتية القائمة على أسس سليمة لتحقيق التماسك والاستقرار.

من الصروح الاجتماعية الشامخة في إمارة أبوظبي توجد مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والانسانية التي تأسست في 5 أغسطس 1992، وتسعى إلى تعزيز دورها في مجال الاعمال الخيرية والانسانية لتحسين مستوى حياة المستهدفين من خدماتها والالتزام بتطبيق نظام ادارة الجودة على جميع انشطتها الخيرية والانسانية والعمل على تعميم هذه السياسة على جميع شركائها داخليا وخارجيا. وتسهم مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية في إنشاء ودعم المشاريع الإنسانية والخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتشجيع المؤسسات ومراكز البحوث والدراسات في مختلف المجالات تحقيقا لدفع عجلة التنمية والتقدم والرخاء والمساهمة في تعزيز مسيرة الحضارة بالمحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية وأصالة التراث وتقديم المساعدات التي من شأنها رفع معاناة الإنسان وتساهم في رقيه وتحسين أوضاعه الاجتماعية والثقافية والصحية.

من الصروح الكبرى في مجال العمل الخيري والإنساني هناك مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية التي تأسست عام 2007، وتتركز استراتيجيتها في مجالي الصحة والتعليم محلياً، إقليميا وعالميا. وتتضمن استراتيجيتها التعليمية دعم مشاريع التعليم المهني في دول المنطقة، كما تشمل الاحتياجات الصحية المتعلقة بسوء التغذية وحماية الأطفال ورعايتهم إضافة إلى توفير المياه الآمنة عالمياً. بالإضافة إلى دعم المجتمعات الفقيرة والمحتاجة في توفير البنى التحتية الأساسية مثل المدارس والمستشفيات وغيرها.

وهناك العديد من المنظمات والجمعيات والهيئات الأخرى الفاعلة في مجال العمل الخيري والإنساني والاجتماعي داخليا وخارجيا، أهمها هيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تأسّست في عام 1983. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن تلعب الهيئة دوراً مهما في العمل الإنساني والخيري محلياً ودولياً لتلبية حاجات الضعفاء والمنكوبين.

وفي مجال رعاية وتأهيل المعاقين صدر في عام 1981 قرار مجلس الوزراء رقم 96 الخاص بإنشاء مراكز لرعاية وتأهيل المعاقين في الدولة وذلك لتوفير الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية للمعاق وإتاحة فرص التعليم واكتساب المعرفة الطبية والنفسية الاجتماعية للمعاق وتوسيع مجالات التدريب والتأهيل المهني لهم وتمكينهم من الاندماج الاجتماعي. وبدءاً من عام 2004 /2005 ألحق مركز المعاقين في ابوظبي والعين بمؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة وشؤون القصر.

الشكل (7.3):

قيمة الإعانات الاجتماعية المباشرة في إمارة أبوظبي

(مليون درهم)

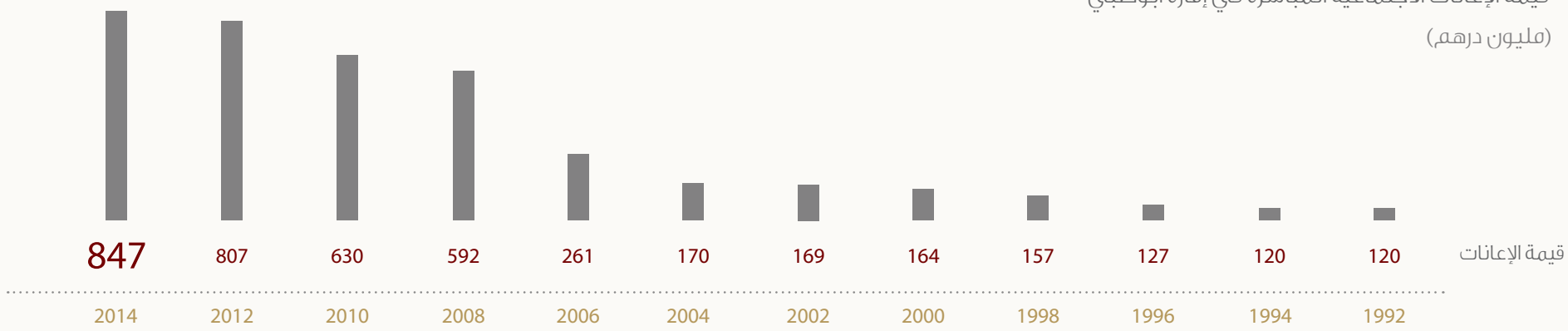

اللجنة العليا

الزراعة والبيئة

الحيازات الزراعية:

احتلت إمارة أبوظبي بإنجازاتها الرائعة في المجال الزراعي مكانة عالمية متميزة وأصبحت تجربتها الرائدة في هذا القطاع نموذجا يحتذى في التغلب على قسوة الطبيعة وقهر رمال الصحراء وتحويل كثبانها إلى ساحات خضراء ومزارع منتجة لكل أنواع الخضراوات والفواكه، فخلال العقود الأربعة الماضية تضاعف عدد الحيازات الزراعية 38 مرة، من 634 حيازة عام 1971 إلى 24018 حيازة عام 2015، بينما تضاعفت مساحة الأراضي الزراعية 33 مرة من 22377 دونم إلى 749868 دونم خلال الفترة نفسها.

ترتسم الدهشة على محيا المتابع لإنجازات أبوظبي في القطاع الزراعي، فهي التي استطاعت بعزم وإصرار تحويل الصحراء القاحلة إلى بساط سندسي أخضر اللون. كما شهدت الثروة الحيوانية زيادة كبيرة في حجمها نتيجة توافر الخدمات الطبية والبيطرية على أعلى المستويات، وأنشئت العديد من مزارع الأبقار والدواجن وفق أرقى الشروط العالمية المعتمدة.

من زار إمارة أبوظبي في الستينيات وأسعفه الله بالعمر الطويل وأعاد زيارتها الآن لابد وأن يصاب بالذهول عندما يدرك بأنه أمام معجزة حقيقية تتحقق على هذه الأرض .. فكيف تتحول الكثبان الرملية التي تنتشر على مد البصر إلى مزارع وحدائق وجنات خضراء! لقد كانت أراضي الإمارة عبارة عن صحراء قاحلة لا خضرة فيها ولا ماء باستثناء بعض الشجيرات الصحراوية مثل الغاف والسمر الموجودة في بعض السيوح بالإضافة إلى أشجار النخيل الموجودة في الواحات المتناثرة في عمق الصحراء وكان لحرارة الجو التي لا تطاق وملوحة التربة وانعدام المياه الطبيعية من الأمطار والمجاري الطبيعية الأثر الأكبر في تلاشي أي فكرة في مجرد زراعة الأرض وتعميرها.

وقد حظيت الزراعة باهتمام كبير الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ((رحمهالله)) منذ ان كان حاكما لمدينة العين فى الاربعينات حيث كانت الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني في امارة أبوظبي قبل اكتشاف النفط، حيث اعطى الشيخ زايد ((رحمهالله)) الاولوية للتنمية الزراعية انطلاقا من حرصه على تحسين اوضاع المواطنين المعيشية من خلال استصلاح الأراضي الزراعية الجديدة، وبناء الأفلاج، وإنشاء القنوات، إضافة إلى توفير المياه دون مقابل، والتوسع في زراعة اشجار النخيل وانتاج المحاصيل الزراعية حيث اصدر توجيهاته بتأسيس دائرة الزراعة في العين في وقت مبكر من عام 1966 لتضطلع بدورها للنهوض بالتنمية الزراعية في المنطقة.

ونتيجة للمتابعة الشخصية للشيخ زايد "رحمه الله" لكل ما يتعلق بالزراعة وتطورها وتنميتها، تحققت معجزة زراعة الصحراء والتي تعتبر من أهم الإنجازات الخالدة للشيخ زايد، حيث استطاعت إمارة أبوظبي وبفضل سياسته الحكيمة ترويض الصحراء والتغلب على طبيعتها القاسية الجافة، ودرجات الحرارة العالية لتتحول إلى أرض خضراء. ونتيجة للمناهج والحلول المبتكرة ظل حجم الإنتاج الزراعي للخضروات والمحاصيل الزراعية كالحبوب والنخيل يتضاعف من عام إلى آخر.

الشكل (1.4):

مساحة الحيازات الزراعية في إمارة أبوظبي

(دونم)

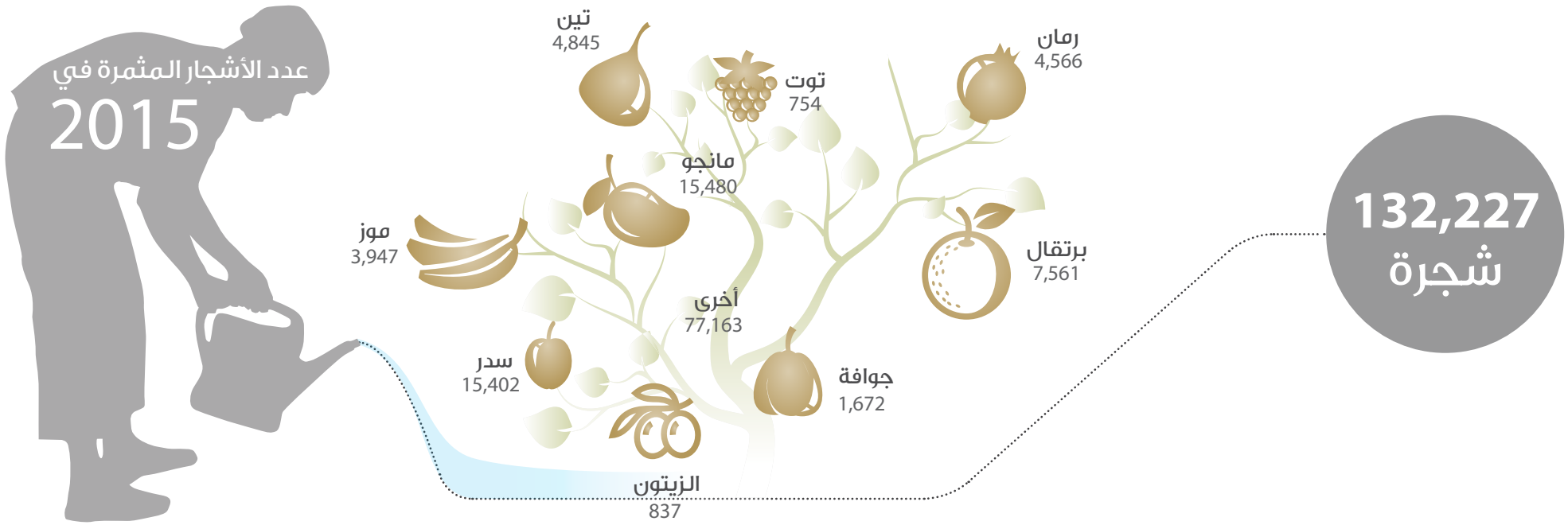

الصادرات الزراعية:

إن الإنجازات الزراعية المتميزة التي تحققت في إمارة أبوظبي تعد مثالاً حياً على قدرة الإنسان على تطويع الصحراء وإنتاج جميع أنواع الخضار والفواكه والأشجار المختلفة. فقد شهدت الزراعة في الإمارة تطوراً جذرياً وتقدماً باهراً فتحولت من زراعة تقليدية تعتمد على النخيل وبعض الزراعات البيئية الأخرى إلى زراعة عصرية تتحدى الظروف الصحراوية وتصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وسد حاجة المستهلك من المنتجات الزراعية، وتصدير الفائض إلى الأسواق العالمية.

"التنمية الزراعية تمثل رأس المال الحقيقي الذي سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تقديم كافة أوجه الإنفاق من أجل النهوض به وتطويره"

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان "حفظه الله"

تتمتع إمارة أبوظبي بنشاط كبير في حركة التجارة الخارجية للسلع الزراعية يساعدها في ذلك موقعها الجغرافي وقربها من دول شرق آسيا بالإضافة الى التسهيلات التجارية والقوانين والأنظمة التجارية المعمول بها والتي ساعدت على تطور ونمو حركة التبادل التجاري للسلع الزراعية والغذائية. وقد نجحت الإمارة في تصدير منتجاتها من الخضراوات والفواكه إلى أسواق الولايات المتحدة وبريطانيا، وتصدير التمور إلى أسواق اليابان وإندونيسيا وماليزيا، إضافة إلى تصدير الزهور الطبيعية إلى دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان وبريطانيا واستراليا واليابان.

ولعل أهم الأسباب التي تكمن وراء حركة التنمية الزراعية في الإمارة تحديث وسائل الري مثل الري بالتنقيط بدلاً من الري التقليدي. أما العامل المهم الثاني في نظام تقديم القروض الذي تتيحه الجهات المختصة للمواطنين بفوائد بسيطة وشروط ميسرة. ونتيجة مباشر لهذه الرعاية المتميزة فقد سجلت المساحات المزروعة قفزات متلاحقة خلال الأعوام الماضية وانعكس ذلك على الإنتاج الذي تطور من الناحيتين الكمية والنوعية مع ما يسجله الإنتاج من ارتفاع مرافق في الأسعار وبالتالي في الدخل. كما تركزت جهود حكومة أبوظبي على تحسين الإنتاج والتسويق الزراعي من خلال إنشاء مراكز لتسويق التمور والتي ساهمت في زيادة اهتمام المزارعين على زراعة أشجار النخيل وانتقاء الأصناف ذات الجودة العالية والتي تدر أرباحا على المزارعين والاستفادة من الأسعار المجزية التي تقدمها مراكز التسويق.

الشكل (2.4):

الصادرات وإعادة الصادرات من السلع الزراعية والغذائية عبر منافذ إمارة أبوظبي

(مليون درهم)

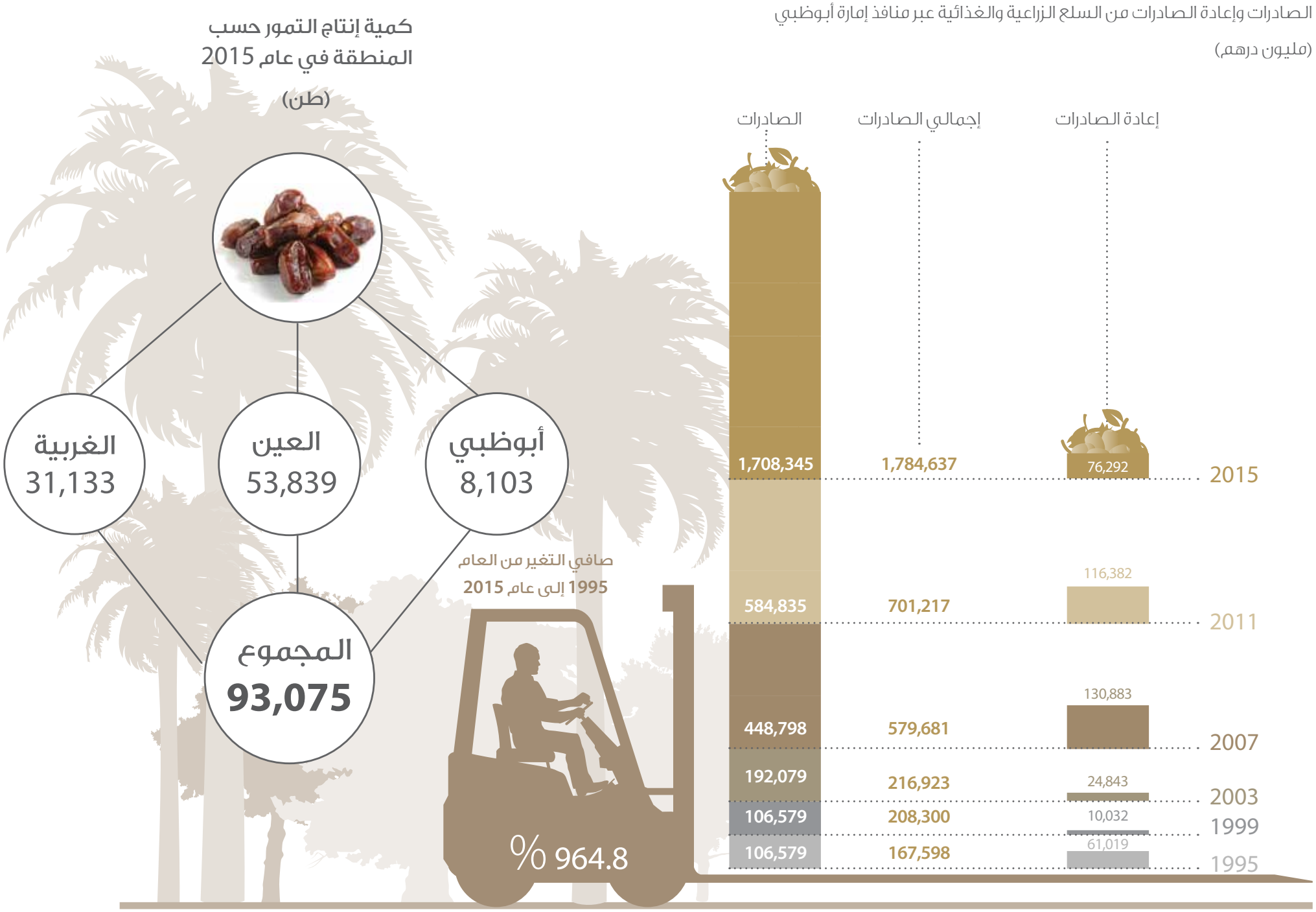

في إطار الجهود المستمرة لتنمية وتطوير القطاع الزراعي في إمارة أبوظبي، تم إنشاء جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بموجب القرار الصادر عن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم إمارة أبوظبي، بالقانون رقم (2) في شهر مارس لعام 2005 . وأنشئ الجهاز لتطوير قطاع ذو تنمية مستدامة في مجال الزراعة وسلامة الأغذية بهدف توفير الغذاء الآمن للمجتمع وحماية صحة الحيوان والنبات وفي الوقت ذاته الترويج للممارسات الزراعية والغذائية السليمة عبر سياسات ولوائح ومعايير جودة وأبحاث وبرامج توعوية فعالة ومتكاملة، وذلك لحماية الإنسان من مخاطر الأغذية وضمان سلامة جودة الأغذية للاستهلاك الآدمي وإجراء الدراسات والأبحاث اللازمة للمحافظة على سلامة الأغذية.

الثروة الحيوانية:

ارتبطت حياة الإنسان على أرض إمارة أبوظبي ومنذ القدم بالحيوان واعتمد عليه في ترحاله وغذائه ومسكنه وترويح نفسه، فالتطور الذي طرأ على عددية ونوعية الثروة في سنوات ما بعد اكتشاف النفط ما هو إلا امتداد للماضي ولكن تم تسخير الإمكانيات المادية في توفير الوسائل العلمية الحديثة لرعاية وتنمية قطاع الثروة الحيوانية، حيث وصل عدد الضأن والماعز 3.084 مليون رأس، والأبقار 70.8 ألف رأس، والجمال 383.8 ألف رأس في عام 2015.

شهدت الثروة الحيوانية في إمارة أبوظبي في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في حجمها نتيجة التحسن الملموس في نوعية وكفاءة الخدمات الطبية البيطرية المقدمة من قبل قطاع البيطرة في جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية، حيث تضطلع العيادات البيطرية – الثابتة والمتنقلة – المنتشرة في ربوع الإمارة والمدعومة بعدد من المختبرات البيطرية بمهام عدة منها العلاج وتحصين الحيوانات والطيور ضد الأمراض والأوبئة. وبلغ العدد التقريبي للثروة الحيوانية في إمارة أبوظبي عام 2015 نحو 3.539 مليون رأسًا تتوزع على الشكل التالي: الأغنام والماعز 87.6%، الأبقار 1.5%، والجمال 10.9% بالإضافة إلى الخيول وطائفة متنوعة من الحيوانات الأخرى. وخلال السنوات الماضية تم إنشاء العديد من مزارع الأبقار المخصصة لإنتاج الحليب ومزارع الدواجن الحديثة الأمر الذي انعكس إيجابياً على التطور في إنتاج الحليب والبيض ولحوم الدواجن.

وكان لاكتمال البنية الأساسية لسلامة الوضع الصحي للصحة الحيوانية بالإمارة والإمكانيات الخدمية البيطرية المتميزة المقدمة لهذا القطاع الأثر الفعال في جذب كثير من المستثمرين للدخول في مشاريع إنتاجية خاصة في مجال مزارع الألبان والدواجن والتسمين حيث بلغ عدد مزارع الدواجن 16 مزرعة بلغ إنتاجيتها من اللحم 22632 طن والبيض 356364 مليون بيضة عام 2015. أما مزارع الأبقار فهناك 13 مزرعة تضم نحو 70.8 ألف رأس بلغ إنتاجها من الحليب الطازج نحو 102.9 ألف طن عام 2015.

الشكل (3.4):

تطور أعداد الثروة الحيوانية في إمارة أبوظبي

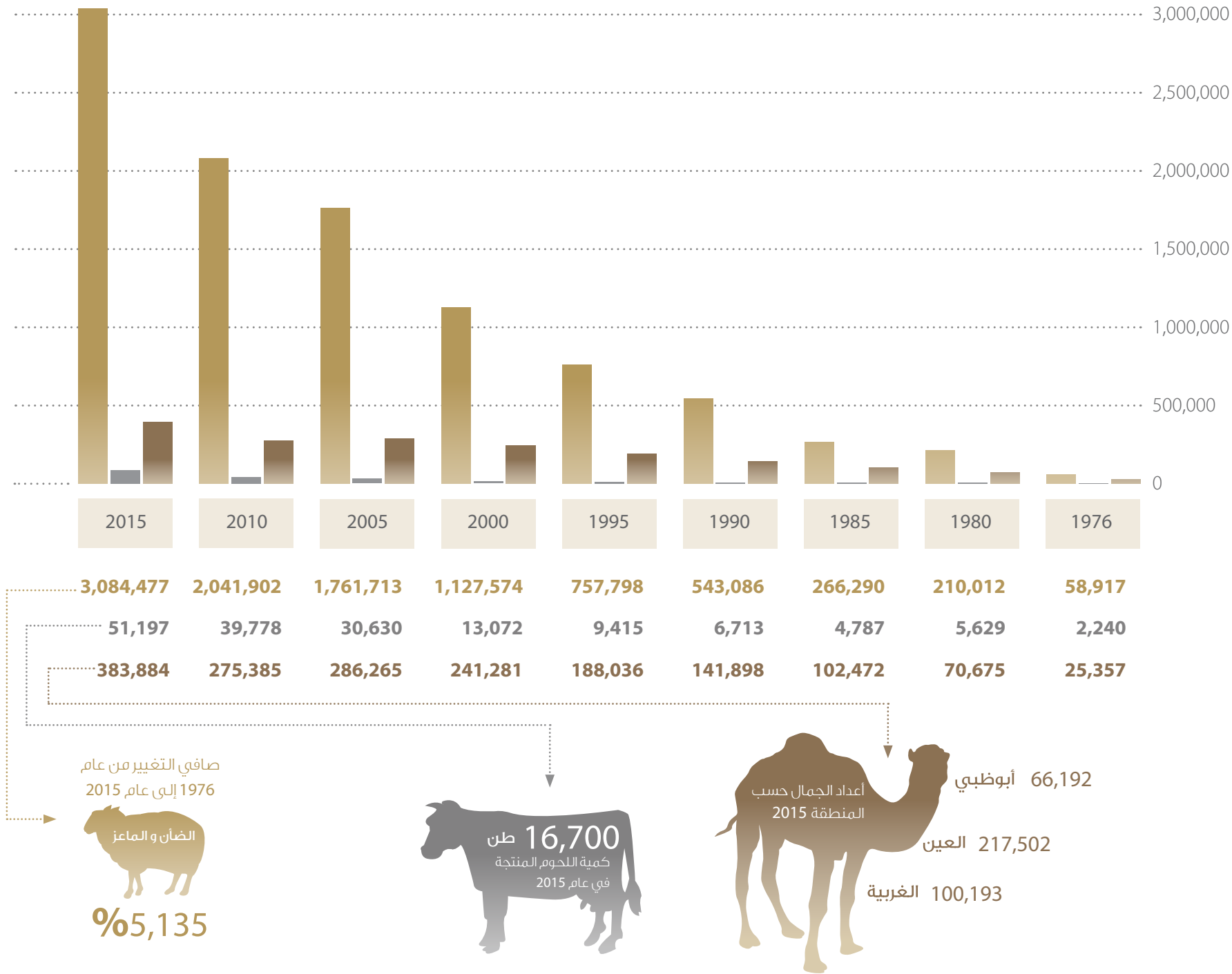

صناعة الدواجن والألبان:

حققت صناعة الدواجن والألبان في إمارة أبوظبي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وتحولت إلى صناعة لها أهميتها وتأثيرها في الاقتصاد الوطني وتلعب دوراً أساسياً في تأمين البروتين الحيواني، نتيجة الاستثمارات الموجهة للتنمية الزراعية ومنها تنمية قطاع الإنتاج الحيواني والدواجن على وجه الخصوص وذلك للمساهمة والارتقاء بالوضع الغذائي وتوفير جانب هام من احتياجات السكان. وهناك ثروة لا يستهان بها من الطيور الداجنة سواء كانت لإنتاج اللحم أو البيض أو الاثنين معا، حيث بلغ عدد مزارع الدواجن **16** مزرعة عام **2015**، يبلغ إنتاجها من اللحوم **22632** طن، ومن البيض **356.36** مليون بيضة، مقارنة مع مزرعة واحدة فقط للدواجن حتى عام **1992**. وبالقدر نفسه تطورت مزارع الأبقار، حيث بلغ عددها **13** مزرعة في عام **2015**، وصل إنتاجها إلى **102.78** ألف طن من الحليب الطازج.

في إطار الاهتمام المتزايد بالقطاع الزراعي بمفهومه الشامل، ازدهرت صناعة الدواجن والألبان في إمارة أبوظبي في السنوات الأخيرة بصورة ملموسة وحُدثت أساليبها الإنتاجية، وكان هذا الازدهار ثمرة الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الموجهة للتنمية الزراعية عامة، وتنمية قطاع الإنتاج الحيواني والداجني على وجه الخصوص، وساهم ذلك في الارتقاء بالوضع الغذائي في الإمارة ووفر جانبا مهما من احتياجات الفرد من البروتين الحيواني عالي الجودة.

الشكل (4.4):

إنتاج مزارع الدواجن من اللحوم في إمارة أبوظبي

(طن)

لعبت الزيادة الملموسة في الطلب على المنتجات الحيوانية والداجنية دورا حيويا في نمو صناعة الدواجن والألبان، وخلال الفترة (1982 - 2015) زاد إنتاج لحوم الدجاج في إمارة أبوظبي من حوالي 518 طن إلى حوالي 22632 طن، محققًا متوسط معدل نمو سنوي في الإنتاج تجاوز 129% خلال هذه الفترة، وزاد إنتاج بيض المائدة خلال نفس الفترة من حوالي 45 مليون بيضة مائدة إلى حوالي 356.36 مليون بيضة، بينما زاد عدد مزارع الأبقار من مزرعة واحدة إلى 13 مزرعة خلال الفترة نفسها، وزاد إنتاجها من الحليب الطازج من 870 طن إلى 102.78 ألف طن، حيث تضاعف 118 مرّة خلال 33 عامًا. ويبين الرسم أدناه تطور إنتاج لحوم الدجاج وبيض المائدة في إمارة أبوظبي خلال تلك الفترة.

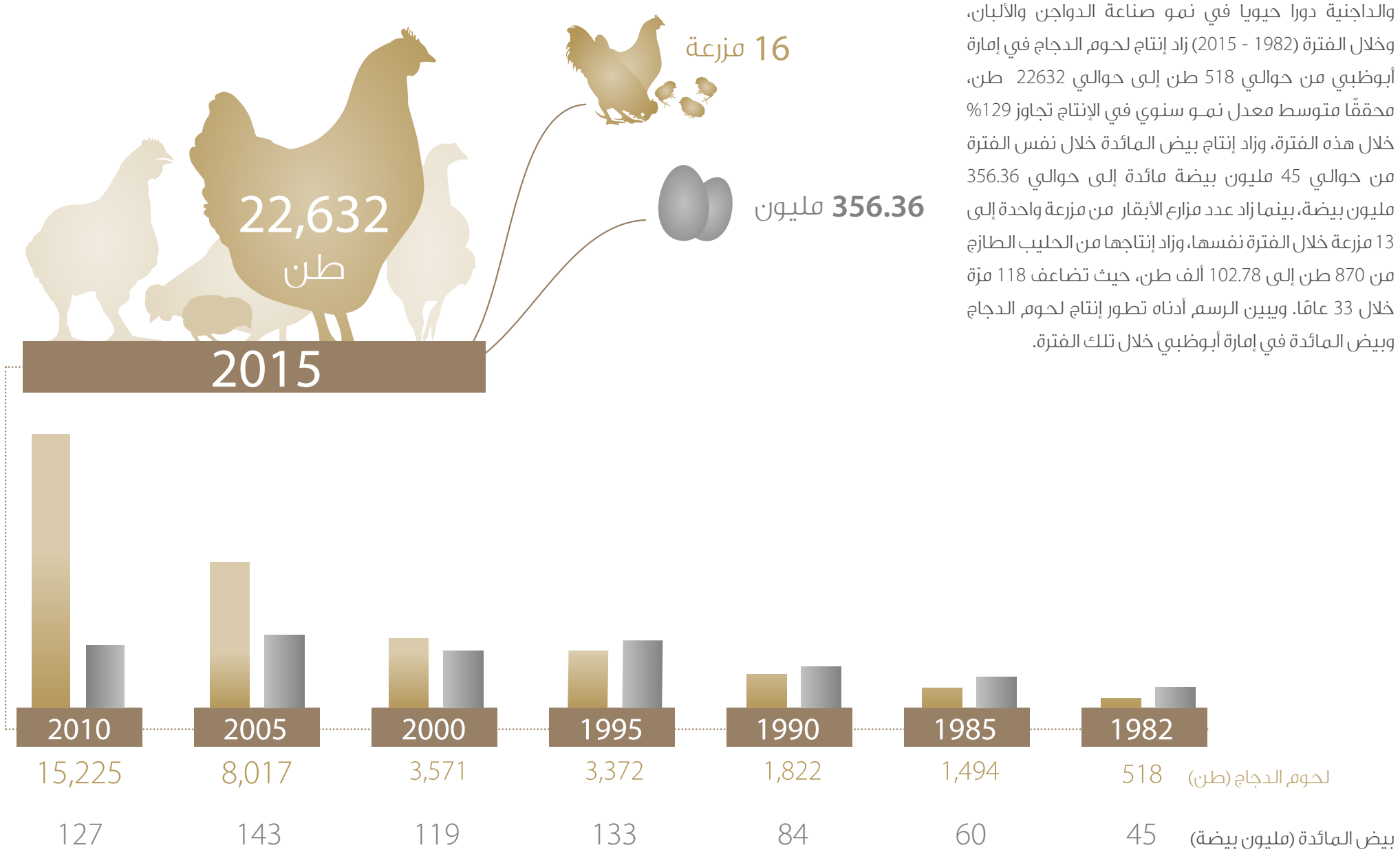

الإنتاج السمكي:

تعد الثروة السمكية أهم المصادر الطبيعية التي استغلها الإنسان في إمارة أبوظبي كمصدر للطعام منذ آلاف السنين، حيث تطورت مهنة صيد الأسماك على مر الحقب والأزمان تطوراً كبيراً، وتطورت أيضاً وسائل ومعدات الصيد. وصاحب هذا التطور في استخدامات الثروة السمكية النمو المتزايد في عدد سكان الإمارة، وما نتج عن ذلك من زيادة الحاجة لاستهلاك الغذاء، وخاصة الغذاء الغني بالبروتين. ولذلك كانت الحاجة ماسة لزيادة الإنتاج من الأسماك، حيث بلغ إنتاج إمارة أبوظبي من الأسماك 5235 طن في عام 2015، ما قيمته 128 مليون درهم.

تمتلك إمارة أبوظبي شريطاً ساحلياً يزيد طوله على 500 كيلو متر غني بالأسماك والأحياء البحرية، وتنتشر في مياهها الإقليمية ما يزيد على 200 جزيرة مختلفة الأحجام ومتنوعة الطبيعة ومتفاوتة في الأهمية التاريخية والاقتصادية. وقد أدى الموقع الجغرافي لإمارة أبوظبي إلى أن يشكل صيد الأسماك جزءاً رئيسياً من النشاط الاقتصادي، حيث تعد سواحل الإمارة مصدراً أساسياً لتلبية احتياجات السكان من الأسماك، العنصر الأساسي في غذاء مواطني المناطق الساحلية، كما تعد الثروة السمكية من أهم الثروات الاقتصادية المتجددة ومصدراً مهما للدخل القومي. ولذلك اتجهت السياسة الاقتصادية للإمارة إلى الاهتمام بقطاع الثروة السمكية ومعاونة الصيادين بتوفير القروض العينية الخاصة بمستلزمات الإنتاج السمكي، والخدمات المجانية لإصلاح وصيانة المكائن البحرية للصيادين وتدريبهم وإرشادهم على طرق الصيد الحديثة التي تضمن زيادة إنتاجهم، ورفع مستوى معيشتهم بهدف تشجيعهم على التمسك بمهن الآباء والأجداد . كما حرصت الإمارة على دراسة البيئة البحرية التي يعمل فيها الصياد، وإجراء بعض المسوحات البحرية لتحديد أنواع الأسماك وتحديد كمياتها وكذلك تحديد مواقع ومواسم توالد الأسماك لتحديد فترات منع صيدها ومواقع هذا المنع، بالإضافة إلى تحديد خطوط هجرة الأسماك وحماية الثروة السمكية والحفاظ عليها من الاستغلال الجائر.

كما تم إصدار التشريعات والقوانين اللازمة لحماية أنواع الأسماك من سوء الاستغلال الذي يعرض المخزون السمكي للاستنزاف، حيث توج بصدور القانون الاتحادي رقم 23 لسنة 1999 بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية بالدولة، والذي يعتبر الاطار العام الذي ينظم كل ما يتعلق باستغلال الثروة السمكية بالدولة، وتنمية المخزون السمكي من خلال انتاج وتربية وطرح يرقات انواع الأسماك المهمة ذات المردود الاقتصادي والتجاري، واجراء الدراسات البيولوجية على الأسماك.

ويعد قطاع الثروة السمكية الرافد الثاني للإنتاج الغذائي في إمارة أبوظبي، حيث يحظى هذا القطاع بنصيب وافر من الدعم والاهتمام، حيث أصبحت الإمارة مكتفية ذاتيا من الأسماك الطازجة والمبردة، وقد زاد إجمالي الإنتاج السمكي في الإمارة من 3378 طن عام 1975 إلى 5235 طن عام 2015. الرسم التالي يوضح تطور كمية الإنتاج من الثروة السمكية خلال الفترة من 1980 – 2015.

الشكل (6.4):

كمية الأسماك المصادة في إمارة أبوظبي (طن)

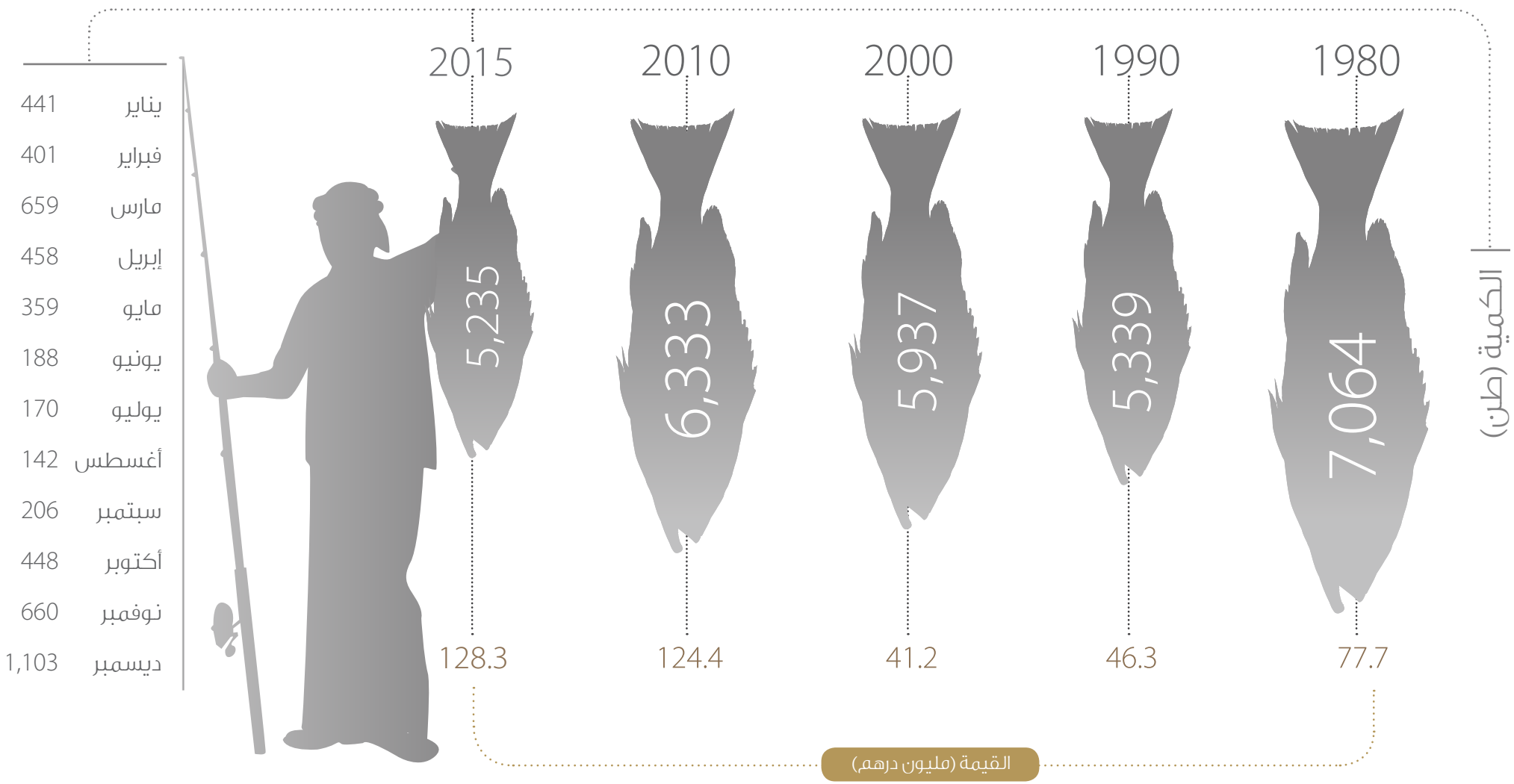

حماية البيئة:

في ظل ما شهدته إمارة أبوظبي من تنمية اقتصادية كبيرة ومتسارعة وتوسع عمراني شاسع ونمو سكاني سريع، فإن موضوع حماية البيئة وتنميتها ومواجهة قضاياها كان من الموضوعات الرئيسية، وبرز هذا جليا في برامج وخطط التنمية بأبعادها المختلفة حيث اهتمت إمارة أبوظبي بالآثار الاقتصادية والاجتماعية على البيئية فقامت بالدراسات العلمية وأنشأت المؤسسات والهيئات الخاصة لإدارة وحماية البيئة كما حرصت على رسم الاستراتيجيات البيئية وتحديد أولويات العمل البيئي مثل مكافحة تلوث الهواء وتلوث الماء ومكافحة التصحر وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.

لقد كان هناك إدراك عميق ومبكر لدى مؤسس الدولة وأحد رواد حماية البيئة الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان "رحمه الله"، الذي وضع حماية البيئة في مقدمة الأولويات باعتبارها مطلبا أساسيا لتحقيق نمو مستدام ومتوازن وشامل. ودلالات ذلك واضحة من المساحات الواسعة من الغابات والمزارع والحدائق وملايين الأشجار والنباتات من كل الأنواع التي باتت تنتشر بصورة متزايدة ومستمرة وسط الأراضي الصحراوية وتقف اليوم شاهداً على ضخامة الجهد المبذول وعلى عظمة الإنجاز الذي تحقق، حيث تغطي الغابات والزراعة والمتنزهات الترفيهية ما يزيد على 6% من المساحة الإجمالية لإمارة أبوظبي.

ورغم كونها من أكبر مصدري النفط في العالم، إلا أن أبوظبي تعتبر سبّاقة في تبني مصادر الطاقة المتجددة حيث تقود الجهود العالمية الرامية نحو التحول إلى استخدام الطاقة النظيفة. كما خطت الإمارة خطوة هامة في دفاعها عن البيئة حينما أطلقت مبادرة طموحة في مجال الطاقة المتجددة وهي مبادرة مصدر والتي تسعى من خلالها الى خفض الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية التي تعتبر المسؤولة الرئيسية عن زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية.

وقد أكسب الاهتمام بقضايا البيئة إمارة أبوظبي شهرة عالمية ومكانة دولية مرموقة خاصة في ميادين الحفاظ على الطبيعة ومكافحة التصحر وتنمية الحياة البرية والبحرية وإقامة المحميات الطبيعية وتشجيع ودعم البحوث العالمية للحفاظ على أنواع متعددة من الحيوانات النادرة المهددة بالانقراض عالمياً مثل غزال المها والنمر العربي وأبقار البحر والسلاحف الخضراء وكذلك البرامج المتقدمة باستخدام أحدث التكنولوجيا لتكاثر الطيور البرية من بينها الصقور والحبارى.

وفي ظل الاهتمام المتزايد بحامية البيئة، تم إنشاء هيئة البيئة – أبوظبي في عام 1996 بهدف عام هو حماية البيئة والحفاظ عليها، إضافة إلى العمل على تحقيق التنمية المستدامة في إمارة أبوظبي. وتركز الهيئة جهودها على ضمان إدارة متكاملة ومستدامة للموارد المائية، وضمان جودة الهواء والتقليل من تغير المناخ وآثاره والحفاظ على التنوع البيولوجي البري والبحري وحماية الحياة الفطرية، وتتولى مسؤولية وضع الضوابط التنظيمية لحماية البيئة في الإمارة وتقديم المشورة لحكومة أبوظبي بشأن السياسات البيئية ووضع وتنفيذ المبادرات وبرامج التوعية البيئية. وتعد الهيئة السلطة المختصة بتنفيذ القوانين البيئية والضوابط التنظيمية لحماية البيئة في إمارة أبوظبي بالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للبيئة ووزارة البيئة والمياه وغيرهما من الجهات المعنية في الدولة. ومنذ إنشائها وحتى الآن حققت الهيئة العديد من الإنجازات المتميزة وقامت بتنفيذ العديد من البرامج والمشروعات التي حققت إضافات نوعية وكمية مهمة للقطاع البيئي والتنمية المستدامة في الإمارة.

وتأكيدا لقناعتها بعالمية وشمولية وأهمية موضوع حماية البيئة وتنميتها، التي أرسى دعائمها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله"، والذي عمل منذ وقت مبكر على وضع أسس راسخة لحماية البيئة، وحصل على أكثر من 16 جائزة ووسامًا وشهادات تقدير عربية وإقليمية ودولية، تقديراً لجهوده في هذا المجال، لم ينحصر دور إمارة أبوظبي في حماية البيئة ضمن حدودها الجغرافية، بل انتهجت نهجاً قوياً بالانفتاح على العالم، وحرصت على المشاركة بفاعلية للبحث عن حلول مستدامة للقضايا البيئية ذات الأولوية، وظلت تسهم دوما وبشكل فاعل في الفعاليات الإقليمية والدولية جميعها التي تعنى بشؤون البيئة، وجاءت جائزة زايد الدولية للبيئة لتضيف بعدا آخر لحرص إمارة أبوظبي واهتمامها بالبيئة، ولتؤكد للعالم قناعتها الراسخة بضرورة إتباع الطرق والوسائل الممكنة جميعها للمحافظة على البيئة.

شُكر وتقدير

وفي الختام لابد من الإشارة إلى أن هذا الإصدار يمثل ثمرة لما بُذل من جهود مكثفة وعمل دؤوب في جمع وتحليل بيانات التنمية الرئيسية في إمارة أبوظبي خلال العقود الخمسة الماضية، وهو مستند في الأساس إلى مشروع السلاسل الزمنية (1960 – 2015). وبذلك نود أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لحكومة إمارة أبوظبي ممثلة في المجلس التنفيذي لدعمهم اللامحدود لهذا المشروع ومتابعتهم له في جميع مراحله، كما يود المركز أن يعرب عن تقديره وامتنانه لجميع الدوائر والهيئات الحكومية وشبه الحكومية التي أسهمت في توفير البيانات وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ هذا المشروع، وعددها 25 جهة محلية واتحادية وردت قائمة بأسمائها في ختام كتاب ((إحصاءات التنمية 1960 - 2016)). كما نتقدم بالشكر إلى الدكتور /أحمد محمد زين المناوي الذي بذل جهداً في إعداد وتحرير هذا الكتاب.

أهم المصادر:

- إحصاءات التنمية في إمارة أبوظبي (1960 – 2010)، مركز الإحصاء – أبوظبي 2011.
- الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة أبوظبي – مركز الإحصاء – أبوظبي، 2009 و2010 و2013 و2015.
- الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة أبوظبي – دائرة التخطيط، سنوات متعددة (1974 – 2005).
- النشرة الإحصائية السنوية (الجزآن الأول والثاني)، حكومة أبوظبي – مديرية التخطيط والتنسيق العامة، 1969.
- أجندة السياسة العامة 2007 – 2008 لإمارة أبوظبي، المجلس التنفيذي 2007.
- الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي، المجلس التنفيذي 2008.
- كتاب التطورات الاقتصادية والاجتماعية لإمارة أبوظبي، دائرة التنمية الاقتصادية، أعداد متفرقة (1975 – 2008).
- البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، الدكتور مانع سعيد العتيبة 1977.
- اقتصاد أبوظبي، ديوان ولي العهد – أبوظبي، إدارة البحوث والدراسات 2001.
- اقتصاد إمارة أبوظبي بالأرقام قبل عام 1970 حتى عام 2002، دائرة التخطيط 2003.
- الأطلس البيئي لإمارة أبوظبي، هيئة البيئة – أبوظبي 2011.
- موقع بوابة حكومة أبوظبي www.abudhabi.ae.

الصور بالتعاون مع أرشيف المركز الوطني للوثائق والبحوث وأرشيف صور جريدة الاتحاد

مـــركـــز الإحـــصـــاء

STATISTICS CENTRE

adstatistics

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
صندوق البريد 6036
الهاتـف: 97128100000+
الفاكس: 97128100800+
www.scad.ae